مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 84 - سبتمبر - 2011

آراء حول الخليج

الإصلاح السياسي: سيف ذو حدّين في المنطقة العربية

الاستراتيجية الأمريكية والضجيج الإيراني

الدولة الفلسطينية: على منضدة الأمم المتحدة!

ملف العدد:

التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

الوفاق في البحرين.. حتمية تاريخية وضرورة مستقبلية

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مؤتمرات وندوات 14

ندوة للمركز الدولي للدراسات المستقبلية بالقاهرة

مقـــالات

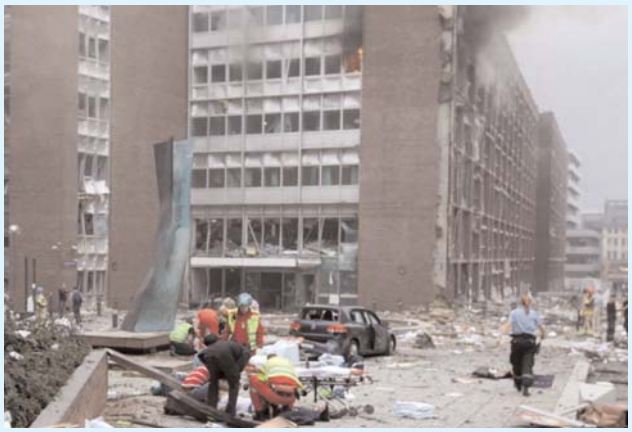

بعض أبعاد صراع التحرر من قبضة النظم العربية الديكتاتورية 56

الديمقراطيات والاستقرار السياسي والديكتاتوريات والثورات الشعبية 58

تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية الإقليمية (1-2) 60

الإصلاح السياسي: سيف ذو حدّين في المنطقة العربية 65

الاستراتيجية الأمريكية والضجيـج الإيـرانـي 68

الدولة الفلسطينية: على منضدة الأمم المتحدة! 72

أزمة التعليم في اليمن في ظل ثورة التغيير! 75

مجزرة النروج تكشف حقيقة ما يتهدد أوروبا 77

العلمانية من وجهة نظر إسلامية 79

حلف الناتو وأمن الطاقة 82

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية:

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

ملف العدد 17

عبدالعزيز أبل 18

أحمد مبارك سالم 22

محمد عبدالله محمد 24

عبدالحفيظ محبوب 27

د. شاكر قاسم الفلاحي 30

يوسف البنخليل 33

علاء عبدالرزاق 36

عادل مرزوق 39

د. جاسم حسين 41

د. عبدالواحد مشعل 44

عطا السيد الشعراوي 47

أ. م. د. سمير عبدالرسول العبيدي 49

قراءة في كتاب 86

الانتقال والتحدي: سكان الصين في بداية القرن الحادي والعشرين

تأليف: شنجواي شاهو - فاي جو

ترجمة 89

أسطورة «النهج الألماني» (3-1)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات» ويناقش الملف تداعيات الأحداث البحرينية الأخيرة، ومستقبل الحوار الوطني البحريني في ظل التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على « آراء » عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية»

١- بحث في تاريخ العلاقات العراقية-الكويتية.

٢- الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العلاقات بين البلدين.

٣- الغزو الصدامي للكويت وأثره في مسيرة العلاقات العراقية-الكويتية.

٤- واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد سقوط النظام البعثي في بغداد.

٥- أثر العوامل الدولية والإقليمية في مسيرة العلاقات العراقية-الكويتية.

٦- مشكلة الحدود والتعويضات وأثرهما في توتر العلاقات بين البلدين.

٧- دور الإعلام والفضائيات في شحن الأجواء بين الشعبين.

٨- ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها.

٩- المجالس التشريعية ودورها في تقدم أو تراجع العلاقات بين البلدين.

١٠- مقترحات وتوصيات لتطوير العلاقات العراقية-الكويتية.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

الوفاق في البحرين.. حتمية تاريخية وضرورة مستقبلية

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

أحداث العنف التي شهدتها مملكة البحرين والتي اندلعت في الرابع عشر من فبراير من العام الجاري ثم هدأت ولم تستمر طويلاً كما توقع البعض أسوة بما حدث في مصر وتونس أو ما يحدث في سوريا، ليبيا، واليمن، كشفت عن عدة حقائق مهمة منها أن الشعب البحريني مدرك للمخاطر المحدقة بوطنه وبالمنطقة، وأن الحس الوطني لديه يعي المسؤولية تجاه مستقبل الوطن، كما يؤكد أن القيادة في البحرين لديها رؤية واضحة للتعامل مع الشعب تنطلق من إدراك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، ومعرفتها الدقيقة بالاحتياجات الحقيقية للشعب البحريني، وأنها تحتكم للقانون والدستور في تعاملها مع الشعب، وتنهج لغة الحوار، ولا تعتمد فقط على الحلول الأمنية، وهي تستقي هذا النهج من خبراتها المتراكمة في التعامل مع شعبها حيث إن أسرة آل خليفة تحكم مملكة البحرين منذ عام ١٧٨٣م، ولذلك فهي جزء أصيل من نسيج شعب ومجتمع البحرين وتعيش همومه وأفراحه دون مزايدة من أحد على مواقفها تجاه شعبها.

طرفا المعادلة في البحرين يعرفان أسباب المشكلة حتى وإن لم تكن الظروف مواتية تماماً لحلها بشكل جذري حالياً خاصة في جانبها الاقتصادي، وماعدا ذلك فبقية المعضلات قابلة للحل بالحوار الذي يصاحبه حُسن النوايا ووضع مصلحة البحرين نصب أعين الجميع.

تظل مشكلة التدخل الخارجي هي العقبة الكؤود التي تعكر صفو السلم والأمن الأهلي في البحرين، وحل هذه المعضلة يكمن في رفع الأيدي الخارجية عن البحرين وترك الشعب البحريني يتعامل مع قضاياه وتحدياته من منظور وطني بعيداً عن الاستقطاب والهيمنة الإقليمية التي لن تجدي ولن تحقق مكاسب سوى سكب المزيد من الزيت على النار في حال استمرارها، ومن ثم يجب أن يسود العقل

والحكمة سلوكيات دول المنطقة خصوصاً من لها مصالح في زيادة التوتر في هذه الدولة الخليجية، العربية، المسلمة، والمسالمة.

فالتدخل الخارجي لدولة مثل إيران في الشؤون الداخلية يجبر الأطراف الأخرى على التدخل المضاد، لمنع الدول ذات الطموحات غير الشرعية من جني ثمار تدخلها. وضمن هذا المبدأ قامت دولة البحرين بطلب المساعدة من شقيقاتها من دول مجلس التعاون بناء على بنود اتفاقية الدفاع المشترك التي تفرض على الدول الأعضاء الاستجابة لطلب المعونة العسكرية أو الأمنية التي تقدم من أي دولة طرف في الاتفاقية.

الوفاق الإقليمي حول أمن واستقرار منطقة الخليج عامة وفي البحرين خاصة ليس مستحيلاً حتى وإن بدا صعباً (بين دول الخليج وإيران)، لأنه ببساطة يصب في مصلحة الجميع، حيث يوجد بين دول الجوار العديد من عوامل التقارب التي تفوق بكثير عوامل التباعد، ويتمثل ذلك في التواصل الجغرافي، العلاقات الاقتصادية، والبعد الديني، والعلاقات التاريخية الموغلة في القدم، إضافة إلى التحديات الخارجية والدولية التي تهدد المنطقة ما يجعل دولها تتقارب وتتلاحم لا أن تتنافس وتتصارع، خصوصاً أن أبناء المنطقة على اختلاف قومياتهم ومذاهبهم تعايشوا لأكثر من ألفي عام دون خلافات كبرى، ولم يحاول أي طرف إقصاء الآخر، فحتمية البقاء توجب حُسن الجوار وتقبل كل طرف للآخر والتعايش معه، ولكن عندما ظهرت النعرات القومية والمذهبية طفت على السطح خلافات لم تكن معروفة لأبناء المنطقة طوال الحقب التاريخية الماضية.

الثوابت تقول إن مملكة البحرين دولة خليجية عربية مسلمة وفقاً لدستورها، ولما ارتضاه شعبها في الاستفتاء التاريخي الذي تم خلال الفترة التي واكبت استقلالها من براثن الاستعمار البريطاني، وإن هذا الشعب الذي انحاز إلى عروبة البحرين هو نفسه الذي يعيش على ترابها الآن، وهو الذي سيدافع عنها في حالة وجود أي خطر يهدد سلامتها واستقرارها، وهو الذي سيواجه المستقبل بما فيه من تحديات اقتصادية كبيرة، فهو يعيش على مساحة صغيرة ذات موارد محدودة، إن لم تكن شحيحة في كثير من الأحوال، وهذا يتطلب منه المحافظة على مكتسباته، ويبحث عن المزايا التنافسية التي تؤهل بلاده لأن تنهض اقتصادياً بما يناسب مقوماتها ومزاياها النسبية، خاصة أنها دولة غير نفطية وتقع في منطقة تضم مخزوناً هائلاً من النفط والغاز، وهذا الموقع يمثل ميزة مهمة جداً إذا ما تم استثماره وهذا ما حدث بالفعل حيث أصبحت مملكة البحرين وجهة لكبريات البنوك في العالم، كما يمكن أن تسير البحرين على خطى سنغافورة وتكون من أهم الموانئ في المنطقة وقبلة للترانزيت والتجارة الإقليمية والدولية.

هذه المزايا قابلة لأن تتحول إلى مكتسبات حقيقية وفي فترة زمنية ليست طويلة ، شريطة ألا تتأثر بالمتغيرات السلبية وبالنعرات المذهبية المقيتة التي تدمر كل ما تحقق وتعطل كل ما يمكن أن يتحقق .

على جميع أهل البحرين حكومة وأفراداً وجماعات أن يلتفوا حول مائدة الحوار، إعمالاً للغة التفاهم، وبحث قضاياهم بلهجتهم وفي ديارهم وأن يقدموا درء المفاسد على جلب المصالح وفقاً للقاعدة الفقهية المعروفة، وألا يتأثروا بمن يريد أن يسكب الزيت على النار ففي العادة لا تحرق النار إلا أصابع من يمسكها فقط ، وعلى جماعات الاحتشاد السياسي أن تستفيد من دروس فشل الاحتكام إلى الشارع في إدارة شؤون الدولة ـ وهذا ما حدث في بلدان كثيرة ـ فالدولة تُدار بالحكمة ووفقاً لخطط واضحة، وفي إطار هياكل تخضع للقانون والدستور ضمن منظومة إقليمية ودولية، بما يحمي أمنها الوطني، ويدعم استقرارها، ويحافظ على مكتسباتها.

وأن يعي الجميع خطورة المساس بالوحدة الوطنية وتمزيق النسيج الواحد، وأن يتذكروا أنهم يدينون بدين واحد، ويشتركون بمصير واحد، الأمر الذي يستوجب عليهم أن يكونوا على قلب رجل واحد.

على الحكومة البحرينية أن تحافظ على نهج الحوار الوطني الجاد بمشاركة جميع أطياف المجتمع من أجل بحث مستقبل الجميع، وعدم اللجوء إلى الخيار الأمني كحل منفرد لأي أزمة داخلية قد تنشب بين أفراد الشعب الواحد.

وإيران مطالبة بأن تدرك أن إحياء الطائفية خط أحمر، وتجاوزه سوف يكون خطراً على الجميع وهي في المقدمة، وأن العيش في سلام يفيد الجميع وهي منهم وأن الدين الإسلامي الحنيف يدعونا للتعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

شهر رمضان خلال الربيع العربي: فرصة للتجديد

مازالت أحداث الربيع العربي بكل ما تحمله من مفاجآت وتناقضات تهيمن على مجمل ما تنشره الصحف العالمية حول شؤون المنطقة، ومازال الحديث دائراً حول مستقبل الأنظمة السياسية في هذه الدول وكيفية الاستفادة غربياً من مجريات الأحداث لإعادة صياغة سياساتها وفقاً للظروف التي فرضتها نتائج الثورات العربية الأخيرة، ومن جانب آخر رأى البعض أن تزامن حلول شهر رمضان المبارك مع أحداث الربيع العربي يأتي ليعطي أبعاداً روحية إضافية للمناضلين من أجل الحرية، ويوفر فرصة للنظر في الأحداث التي شهدتها المنطقة والتدبر فيها، وفقاً لمبادئ الإسلام السمحة التي تنشد السلام وتنبذ العنف. وفيما يلي نعرض لجانب من المقالات التي نشرتها الصحف العالمية في شهر أغسطس المنصرم.

الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط

نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتب آدم هينتن بعنوان «ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها في الشرق الأوسط» استهله بالقول: لا شك أن الولايات المتحدة لديها مشكلة فيما يتعلق بصورتها الذهنية في الشرق الأوسط. إن سنوات دعم النظم الديكتاتورية واحتلال العراق أدت إلى تقويض نفوذها في المنطقة. لذلك فإن التطورات الجارية في المنطقة توفر فرصة نادرة للولايات المتحدة لإعادة تصفير علاقاتها الإقليمية. فلسنوات طويلة، ظلت المصالح الاستراتيجية الأمريكية مثل تأمين الوصول إلى النفط والاعتماد على الحلفاء في الحرب ضد الإرهاب ومواجهة النفوذ الإيراني سبباً في ظهور مطالبات خجولة بالإصلاح. بيد أنه من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية أن تقف إلى جانب الديمقراطية لأن الدول المنفتحة تكون عادة أكثر ازدهاراً وأكثر قدرة على دعم سيادة القانون والاستقرار على المدى الطويل. إن بدء العمل العسكري في ليبيا يجعل من الحتمي أن تكون هناك رؤية شفافة حول الانخراط في المنطقة. وهنا يذكر الخبير في السياسة الخارجية آدم هينتن ست خطوات حاسمة ينبغي أن يتخذها الرئيس الأمريكي باراك أوباما:

١- التحرر من الدعم التاريخي للأنظمة الدكتاتورية: ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معاملة سكان الدول العربية على اعتبار أنها لا تفهم السياسات الأمريكية. فعلى الرغم من أنهم عاشوا في حالة من القمع والكبت لعقود طويلة، إلا أن هؤلاء السكان على علم تام بالدعم الأمريكي للأنظمة الشمولية القمعية التي تحكمهم. إن التصريحات التي تصدر اليوم عن دعم الحرية لا تنطلي على هؤلاء السكان، وتبدو انتهازية بالنسبة لهم. بل والأسوأ من ذلك هو أن دعم الحكام الديكتاتوريين في الخارج والديمقراطية في الداخل جعل الولايات المتحدة تبدو منافقة كما أنه يقوض مكانتها في العالم العربي. ينبغي على الرئيس أوباما أن يقر أن صراعات الحرب الباردة كانت غالباً ما تستلزم دعم القادة الذين لا يفهمون المثل والقيم الأمريكية. وينبغي عليه أن يقول صراحة إن ذلك العصر قد انتهى وإن الولايات المتحدة تقف الآن إلى جانب من يبحث عن الحرية في كل مكان.

٢- احترام الديمقراطيات العربية الناشئة وليس الخوف منها: ينبغي البدء باحترام الثورات العربية، والاعتراف بالنتائج الديمقراطية لهذه الثورات وتعديل الآراء التي كانت غالباً ما تبادر إلى وصم المعارضين بالمتشددين، وخلق التحالفات فيما بين كل من يختلف مع الولايات المتحدة.

ينبغي على الولايات المتحدة ألا تركز كثيراً على الخوف من الديمقراطية في الدول الإسلامية، وتركز أكثر على إعادة اكتشاف الدور الإقليمي الذي يدعم تطوير حكومات تستجيب

لاحتياجات شعوبها. ينبغي توسيع برامج وزارة الخارجية التي تهدف إلى دعم الديمقراطية بما فيها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط.

٣- إبداء الالتزام والتمويل للاحتياجات المدنية وليس العسكرية فقط ينبغي على الولايات المتحدة أن ترجح الالتزام والقوة على دعم الاحتياجات المدنية بدلاً من التركيز على الإنفاق العسكري فقط. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تنفق ما يزيد على خمسة بلايين دولار أمريكي على المساعدة العسكرية في المنطقة. وينبغي تركيز المساعدة الأمريكية على استراتيجيات تنمية الشباب بما في ذلك دعم مبادرات الأعمال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة ٦٣ في المائة من السكان في دول المنطقة الذين لا تزيد أعمارهم على ٢٩ سنة وحيث تزيد معدلات البطالة على ضعفها في العالم. إن الإعلان مؤخراً عن مراجعة المساهمات العسكرية الأمريكية في المنطقة يعتبر بداية جيدة إذا أسفرت عن إعادة توزيع المساعدة وتخصيصها لدعم الشعوب. إن التغلب على سنوات الضعف والمهانة نتيجة للافتقار إلى الفرص والفساد والمستقبل الاقتصادي المظلم لن تكون بالمهمة السهلة. بيد أن المساعدة الأمريكية سوف تكون بمثابة إشارة مهمة إلى الدعم الأمريكي في منطقة معروف عنها ثقافياً بأنها تعطي الأولوية للأطفال.

٤- إعادة تحديد «من معنا» و«من ضدنا»: ينبغي إعادة تحديد من معنا ومن ضدنا، وينبغي وضع الولايات المتحدة في مكانة تمكنها من دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ. كما يجب على الولايات المتحدة الدفاع عن الحريات السياسية وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة في المنطقة. إن الدعم الدولي يعزز الأطراف الفاعلة المحلية الذين يحتاجون إلى الثقة لمواجهة القمع ووحشية الشرطة. إن منطقة حظر الطيران المفروضة فوق ليبيا تمثل إشارة حيوية للدعم والجدية، والمساءلة. ينبغي الاستمرار في مساءلة الأنظمة الديكتاتورية واستخدام النفوذ لضمان المحافظة على التقدم الواضح الذي تشهده كل من مصر وتونس وذلك من خلال مواصلة الإفراج عن السجناء السياسيين.

٥- استخدام الانسحاب من العراق كوسيلة لتقليل الوجود العسكري في المنطقة وزيادة المساعدة المدنية: ينبغي على الولايات المتحدة استخدام الانسحاب من العراق للتأكيد على حقيقة أن الولايات المتحدة بدأت الكف عن تقديم المساعدات العسكرية في المنطقة. لكن، ينبغي في نفس الوقت أن يدرك الجميع، وكمسألة مصلحة وطنية، أن الولايات المتحدة تقف بقوة إلى جانب الاحتياجات المجتمعية التي تضمن مكاناً محترماً ولائقاً لجميع الطوائف في العراق. كما ينبغي على الولايات المتحدة معالجة مخاوف السنة من الإقصاء من خلال دعم إدماج أكثر من ١٠٠٠٠٠ من أبناء العراق في الجيش وفي الوظائف المدنية، ومن خلال إنهاء جهود تصفية حزب البعث. ينبغي مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان علناً، لاسيما تلك التي تأخذ الصبغة الطائفية. ينبغي دعم الحوار العربي الكردي بطريقة تلبي احتياجات الأكراد الوجودية من دون تهديد وحدة العراق في أعين الآخرين.

شهر رمضان والربيع العربي

نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) افتتاحية بعنوان «شهر رمضان خلال الربيع العربي: فرصة للتجديد» ذكرت فيها أن شهر رمضان المبارك بدأ في غمرة احتجاجات ومظاهرات تشهدها المجتمعات العربية. ما الذي يقدمه الإسلام خلال هذا الشهر لأولئك الذين يناضلون من أجل الحرية.

وتضيف الصحيفة: إن الثورات والحروب عادة لا تتوقف خلال الإجازات الدينية، بيد أن شهر رمضان هذا العام قد يمثل حالة استثنائية بالنسبة للمسلمين الذين وجدوا أنفسهم في غمرة ثورات الربيع العربي أو الحروب في أفغانستان والعراق وغيرها من الدول.

إن شهر رمضان المبارك- الذي بدأ في أوائل الشهر الجاري- يوفر وقتاً للمسلمين للصيام خلال النهار وأداء الصلاة وتنقية النفس والتواصل مع الأسر والأصدقاء ومد يد العون إلى الفقراء والمساكين.

كما أن شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن على النبي محمد- صلى الله عليه وسلم- يوفر فرصة للنظر في الأحداث التي شهدتها المنطقة والتدبر فيها، ولنرى ما إذا كانت التعاليم

الإسلامية تعطي أي دروس حول دور الديمقراطية واللاعنف في مختلف المجتمعات في الشرق الأوسط.

إنه وقت لتذكر الآلاف الذين لقوا حتفهم خلال الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية والحرية والكرامة خلال الربيع العربي.

جاء رمضان هذا العام بعد أشهر قليلة من مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، ثم التقارير التي أفادت بتداعي المجموعة برمتها. وسينتهي قبل أيام من احتفال الولايات المتحدة الأمريكية بالذكرى العاشرة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن.

فبعد الإطاحة بديكتاتور تونس وديكتاتور مصر، ومع استمرار الاحتجاجات أو القتال في ليبيا وسوريا واليمن يواجه المسلمون تحدياً صعباً خلال العام الجاري. بينما بدأت الثورات بقيادة جماعات علمانية، وبخاصة الشباب الذين يسعون من أجل الحصول على الحريات الأساسية، إلا أنها دفعت بجماعات إسلامية متشددة إلى الساحة. وخلال شهر رمضان هذا العام ستمتلئ المساجد بالمزيد من المسلمين وربما يحدث تغيير في السياسات في كل دولة من هذه الدول.

في سوريا، يبدو أن نظام الرئيس بشار الأسد يشعر بالخوف من لجوء المصلين إلى المزيد من المظاهرات بعد صلاة العشاء. قال أحد المتظاهرين، «سيتحول كل يوم إلى يوم جمعة».

شن النظام السوري يوم الأحد الماضي هجوماً شرساً على مدينة حماة على أمل إرسال إشارة لما سيحدث خلال الشهر. وقد لقي العشرات مصرعهم خلال الهجوم، مما جعل المجتمع الدولي يطالب بالمزيد من العقوبات ضد النظام السوري.

أما في ليبيا، فنجد أن حلف شمال الأطلنطي ينتظر ليرى ما إذا كانت كتائب القذافي ستواصل القتال ضد الثوار على الرغم من دعوة الإسلام إلى إيقاف أعمال العنف خلال شهر رمضان. وقد أشار النظام الليبي في طرابلس إلى أنه سيواصل القتال.

من جانبهم قرر الإصلاحيون في مصر إيقاف احتجاجاتهم اليومية ومظاهرات الجمعة في ميدان التحرير في القاهرة خلال شهر رمضان. بيد أن ليس هذا هو الحال في اليمن حيث ما زال المحتجون يكافحون من أجل الإطاحة بالرئيس علي عبدالله صالح. ومثلما يحدث في سوريا، يأمل الناشطون استخدام الجموع الغفيرة التي تؤدي صلاة التراويح لحشد الناس ضد النظام.

بالنسبة للدول العربية التي لا تشهد مظاهرات أو حروباً، تشعر تلك الأنظمة بالقلق من أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم خلال شهر رمضان إلى حدوث مظاهرات. ففي السعودية على سبيل المثل، تحاول الحكومة خفض أسعار اللحوم ومنتجات الألبان.

وفي مصر حيث تم تحديد موعد لإجراء الانتخابات، شهد شهر رمضان إطلاق حملة لتوزيع المواد الغذائية على الفقراء قام بها المرشحون للفوز بأصوات الناخبين. فالإسلام والديمقراطية الوليدة يجدان أرضية مشتركة في مصر المحررة حديثاً.

إن رسالة رمضان التي تنادي بالتحلي بضبط النفس والقيام بالأعمال الصالحة قد تجد صداها في الدول الإسلامية. حتى طالبان قد تتوقف عن العنف في أفغانستان.

وبالنسبة للدول الإسلامية التي تضم أقليات دينية مثل المسيحية، فإن رمضان يمثل وقتاً للتعاضد والوحدة.

إن الحرية التي يسعى إليها العرب موجودة في قلب المرء، وشهر رمضان هذا العام- شهر البركات والرحمات- قد يكون الوقت الذي يستطيع فيه المرء أن يجد هذه الحرية الداخلية.

ربيع العرب يغدو صيفاً حارقاً

نشرت صحيفة (**الإندبندنت نيوز**) مقالاً للكاتب روبرت فيسك بعنوان «ربيع العرب يغدو صيفاً حارقاً» قال فيه: رصاص البنادق يمطر الشوارع السورية من كل حدب وصوب، وتحيط الدبابات والمدرعات بالمدن السورية الكبرى، في حين يعيث الجيش في الأرض فساداً، فيطلق النار على المتظاهرين العُزّل، وتحتجّ لهم السلطات بأن حشود «العصابات المسلّحة» هي من بدأت اللعبة، وبادرت بهجومها الكاسح على الجيش.

ونال الشمال السوريّ نصيبه من تصعّد الأوضاع المضطربة، فالمواطنون يطوّقون المدن تصدّيا للهجوم المسلح، أما القوميون

السوريون فانطلقوا حاملين أسلحتهم وعتادهم للمطالبة بالحرية، وما ذاك إلا تأهباً للانتقال إلى حمص وحماة، وترددت هنا وهناك أنباء عن أن أعداداً هائلة من أفراد الجيش بدأت تلوذ بالفرار، في حين صمد كثيرون آخرون على ولائهم للسلطات في دمشق، وطالت يد الثورة لتصل إلى الجارة لبنان، وكتب دبلوماسي بريطاني من دمشق واصفاً الأوضاع المضطربة، ومصرحاً بأن أقل ما يوصف به صنيع السلطات السورية أنها «دخلت ببلادها عهد الإرهاب.. وهذا - بلا ريب - سيكتسح منطقة الشرق الأوسط من أقصاها إلى أقصاها». ألا تبدو هذه المشاهد مألوفة؟!

بل في الحقيقة ينبغي أن تكون مألوفةً جداً، لأن ما سردته هنا ما هو إلا وصف للأوضاع في سوريا في مايو ١٩٤٥، والنظام الغاشم المذكور هنا، والذي يطلق النار على المدنيين إنما قصدتُ به السلطات الفرنسية بقيادة شارل ديغول، أما القوميون المحتجون فما هم إلا آباء وأجداد الشباب الذين يحتجون اليوم بشجاعة وبسالة تشهد لها كل الشوارع السورية، بل هي نفس الشوارع التي شهدت ببسالة الأجداد الذين ثاروا محتجين على قسوة نظام بشار الأسد، أما الدبلوماسي البريطاني المذكور فما هو إلا تيرينس شون الذي كان «وزيراً مفوضاً» لحكومتنا البريطانية في مصر، والذي لعب دوره في هذا المشهد الدبلوماسي أنطوني إيدن، حينما تحدث عن الوفاء بالوعد الذي قطعته القوات البريطانية الفرنسية المشتركة، حينما حررت لبنان وسوريا من قوات فيشي عام ١٩٤١، الوعد بأن تمنح حق الاستقلال الكامل لكلا البلدين.

فقد أصرّ الفرنسيون حينها على أنهم يريدون الاستقلال لكلا البلدين، غير أنهم - في الحقيقة - ما أرادوا إلا أخذ نصيبهم من المنطقة بحصولهم على «المكان الخاص» بهم، وفي الحقيقة ما أرادوه - بعبارة أخرى- ليس إلا نسخة مخففة من الانتداب الفرنسي الذي رسفت المنطقة في قيوده خلال الحرب العالمية الأولى، وشرعت فرنسا تشن غاراتها الجوية المدمرة، وتطلق قذائفها على البرلمان السوري وسوق الحميدية وسط العاصمة دمشق؛ ليتمتع كلٌّ من شون، وإيدن، بل وحتى وينستون تشرتشل بمشهد الرعب الذي صنعوه، ولا نزال نرى الثقوب التي سببها رصاصهم على السقف المعدني للبازار حتى يومنا هذا.

وأُقنع الفرنسيون في نهاية المطاف بالتخلي عن المناطق الخاضعة للانتداب السابق، بيد أنهم لم يخرجوا منها إلا حين غدوا على شفير الوقوع في هاوية الحرب ضد حلفائهم البريطانيين، وحتى ثار عليهم القوميون السوريون بقيادة رجال تحلوا ببسالة نادرة من أمثال جميل مردم بك وأعلنوا النصر. كانت سوريا يومها مستقلّة لا تخضع للحكم الاستعماري، أو على الأقل هكذا اعتقدوا حينها، غير أن المفارقات والمهازل كثيرة، ومقامنا غني عن ذكرها، إذ ما برح نظام حزب البعث يعامل المتظاهرين السوريين اليوم بأسوأ مما عامل به الإرهابيين، حيث يستخدم الطرق الفرنسية العسكرية التي عفا عليها الدهر؛ ليوجه ضربته إلى المتظاهرين ويدمرهم في نفس المدن التي شهدت قيام الثورة القديمة. أما تيرينس شون فقد لعب دوره السفير الأمريكي روبرت فورد، والذي أعرب عن ازدرائه وإدانته للنظام في زيارته الأخيرة لمدينة حماة، والتي قام بها مع نظيره الفرنسي، وحاول نائب الرئيس السوري فارق الشرع إجراء محادثات مع المعارضة، مطالباً إياهم بالحوار السلمي والاتسام بالديمقراطية الدبلوماسية، والجدير بالذكر أن فاروق الشرع من أهالي درعا التي انطلقت منها الثورة، وقد طالب بالحوار الهادئ «لتُفتح صفحة جديدة في التاريخ السوري»، وهي العبارة نفسها التي قالتها فرنسا منذ ما يربو على ستة وستين عاماً.

ومن المفارقات الأخرى الأكثر قتامة ما فعله ديغول إذ حاول عبثا أن يسحق الثورة القومية السورية، أما خليفته فبدا أضأل حجما، غير أنه يحمل طموحات نابليونية سامية، وقد حاول الخليفة الضئيل أن يحذو حذو جده ديغول بطريقة تختلف قليلاً، فأخذ يوجه ضرباته التهكمية على ظلم النظام، وبدأ يلمّح إلى العقوبات التي سيفرضها الاتحاد الأوروبي، ولحسن الحظ توقّف قبل أن يصل لمرحلة الغارات الجوية التي أعلنها ديغول على دمشق عام ١٩٤٥، وهكذا هي سيرة الأجيال الفرنسية، كلما انقضى جيل، انبثق جيل جديد يحرص كل الحرص على أن يقمع الظلم، ويقف في صف المكبوتين ●

الخليج في شهر
اغسطس

الإمارات العربية المتحدة

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستظل أيقونة للحرية والاستقرار والسلام تفتح أبوابها وفضاءها لمختلف وسائل الإعلام والصحافة الجادة والواقعية والتي تحمل رسالة سلام وتواصل بين شعوب العالم وثقافاته.

❖ بحثت وزارة الخارجية الإماراتية مع سفير جمهورية النمسا لدى الإمارات يوليوس لاوريتش العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة.

❖ وضع (فريق الإمارات لإغاثة ضحايا الجفاف في القرن الإفريقي) خطة لتحسين أوضاع عدد من مخيمات النازحين في الصومال بناء على المسح الميداني الذي أجراه في هذا الشأن.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني القضايا التى تهم دول المجلس وخاصة تطورات الأوضاع فى المنطقة.

❖ أعلنت دولة الإمارات فتح باب الترشيح لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، التي تجري في ٢٤ سبتمبر الجاري، للتنافس على نصف مقاعد المجلس المكونة من ٤٠ مقعداً.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن القوات المسلحة والأجهزة الشرطية والأمنية هي العين الساهرة على حماية أمن الوطن والمواطن.

❖ أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات بدولة الإمارات العربية المتحدة أن عدد المتقدمين لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي المقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من سبتمبر الجاري بلغ ٤٧٧ مرشحاً.

❖ واصلت دولة الإمارات عملياتها الإغاثية للمتأثرين من الجفاف والمجاعة في الصومال تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة.

❖ أكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان الدور المحوري الذي تلعبه دولة الإمارات في مجال العمل الإنساني على الساحة الدولية عبر هيئة الهلال الأحمر.

❖ أكد الفريق ضاحي خلفان القائد العام لشرطة دبي ضرورة التفكير جدياً بإنشاء جهاز «إنتربول» خليجي لتعزيز التنسيق الأمني والربط الإلكتروني واتفاقيات التعاون الأمني.

❖ أكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان حرص دولة الإمارات على تزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة والمعدات والتجهيزات التقنية الحديثة من أجل أداء واجبها في الدفاع عن الوطن وصون أمنه واستقراره وإنجازاته ومكتسباته الوطنية.

❖ أكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية رئيس هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الدور المحوري الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال العمل الإنساني على الساحة الدولية عبر هيئة الهلال الأحمر.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مع رئيس كتلة المستقبل في لبنان فؤاد السنيورة القضايا ذات الاهتمام المشترك واستعراض آخر التطورات الجارية في المنطقة العربية عامة ولبنان خاصة.

❖ خصصت الإمارات مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل تنفيذ المرحلة الأولى لأعمال مشروع استصلاح واستزراع ١٠٠ ألف فدان على الفرع ٣ من قناة الشيخ زايد بمشروع تنمية جنوب الوادي توشكي في مصر.

مملكة البحرين

❖ أكد ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى وملك الأردن الملك عبدالله الثاني أهمية تعزيز التضامن العربي المشترك لمواجهة التحديات بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني بخطاب ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي وجهه للمشاركين في حوار التوافق الوطني.

❖ استعرض رئيس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة مع وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز مسار العلاقات التي تربط البحرين بالسعودية كما بحثا مجمل التطورات إقليمياً ودولياً.

❖ أصدر ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوماً ملكياً بالعفو الخاص والإفراج عن (١٤٣) نزيلاً محكومين في قضايا مختلفة، بعد أن قضوا فترة من العقوبات الصادرة بحقهم.

❖ قام مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة البحرين باقتراض ٣٥ مليون دينار وذلك لتسديد ديون مستحقة للجهات الدائنة.

❖ أكد رئيس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان أن دول مجلس التعاون تلتقي حول أهداف مشتركة وتتكئ على مخزون تاريخي من العلاقات الوثيقة مما يؤكد أهمية العمل تحت مظلة هذه المنظومة.

❖ رحبت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بنتائج حوار التوافق الوطني في مملكة البحرين ، الذي دعا إليه الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

❖ أكد ولي العهد البحريني نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أن بلاده ستواصل مسيرة الإصلاح والتحديث التي أسس لها ملك البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة والتي تشكل الانطلاقة الحقيقية لكل المشاريع التنموية التي تهدف لمصلحة المواطن.

❖ بحث ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع رئيس جمهورية باكستان آصف علي زرداري العلاقات الثنائية بالإضافة إلى التطورات والمستجدات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ انتقدت حكومة مملكة البحرين قرار جمعية الوفاق الوطني بمقاطعة الانتخابات البرلمانية قائلة إن هذا الإجراء لن يساعد في تعزيز الديمقراطية في البحرين.

❖ نوه وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بالحوار الذي أُجري في بلاده وتحدّث عن تفاؤله الكبير بالمستقبل، كما دعا البحرينيين إلى اللُّحمة لأن بلادهم تمر بمرحلة مُهِمّة، هي مرحلة معالجة ما حصل خِلال الأزمة.

❖ بدأ في البحرين في ٢٣ من الشهر المنصرم فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية المقررة في الـ ٢٤ من سبتمبر الجاري لشغل المقاعد الـ ١٨، وسط مقاطعة قوى المعارضة.

❖ أكد خبراء اقتصاديون أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية عالمياً سيؤثر على كافة الدول بمستويات مختلفة، موضحين أن تأثر البحرين سيكون طفيفا.

المملكة العربية السعودية

❖ أكد نائب وزير الخارجية السعودي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله أن المملكة العربية السعودية انتهجت سياسة خارجية معتدلة تستند إلى ثوابت راسخة تتمثل في احترام المواثيق والعهود والشرعية الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

❖ دعت المملكة العربية السعودية الأمة الإسلامية إلى اغتنام شهر رمضان لنبذ الفرقة وتحقيق معنى الأخوة والتسامح وتجاوز الخلافات والحرص على العيش بسلام.

❖ دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى وقف أعمال القتل وإراقة الدماء في سوريا، واعتبر ما يجري من استخدام للعنف في قمع المتظاهرين السوريين أمراً (غير مقبول).

❖ قال متحدث باسم مجلس الشورى السعودي أن المملكة العربية السعودية عدلت مشروع قانون مناهض للإرهاب وخففته بالمقارنة مع نسخة مسربة انتقدتها بشدة جماعات حقوق الإنسان.

❖ صرح رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني بأن المملكة العربية السعودية ستواصل تعاونها في شتى المجالات مع باكستان، بينما تعتبر باكستان أمن وسلامة السعودية جزءاً لا يتجزأ من أمنها.

❖ أشاد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أمس بمضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن تطورات الأحداث في سوريا.

❖ أكد رئيس منظمة الديمقراطية والحرية في سورية رئبال الأسد أن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي ألقاه أخيراً حول الأوضاع الخطيرة في سورية يعتبر مفتاحاً لحل الأزمة في سورية لتجنب الفوضى العارمة في البلاد.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس التركي عبدالله جول مجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين منها إضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها.

❖ أعلن في المملكة العربية السعودية عن بدء الإجراءات العملية لتشكيل (المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات البلدية)، والتي من المقرر انطلاقها في ٢٩ سبتمبر الجاري.

❖ طالب مجلس الوزراء السعودي بالوقف الفوري لاستخدام القوة فيما تشهده بعض الدول العربية من أحداث حفاظاً على حرمة النفس البشرية والسعي لكل ما يحقق الاستقرار والأمن والعدل.

❖ شدد رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة الأمير الوليد بن طلال على أن اقتصاد السعودية متين جداً ولن يتأثر أبداً من جراء أزمة الديون الأمريكية، متوقعاً أن يبقى الريال مرتبطاً بالدولار.

❖ جدد اقتصاديون سعوديون الدعوات المطالبة لدول مجلس التعاون الخليجي بضرورة الاستفادة من الدروس التي أفرزتها تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتأثيرها في مشروع الاتحاد النقدي وبناء مؤسساته.

الخليج في شهر
اغسطس

❖ عبرت السعودية أمام الجلسة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان حول الأوضاع في سوريا عن الأمل في أن تسهم هذه الجلسة في تحسين الأوضاع في سوريا وترفع المعاناة وتوقف نزيف الدم.

❖ أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه تلقى هبة بقيمة ٥٠ مليون دولار من السعودية ستستخدم لمصلحة أكثر من نصف مليون طفل صومالي يعانون سوء التغذية.

سلطنة عمان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً سلطانياً خاصاً بتعيين مستشار للشؤون المحلية بوزارة الداخلية.

❖ استعرض نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان فهد بن محمود آل سعيد مع أمير دول قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال اتصال هاتفي العلاقات ببين عُمان وقطر وتطورات الأوضاع في المنطقة.

❖ أعدت سلطنة عُمان خطة لإرسال مساعدات عاجلة غذائية وطبية وإغاثية إلى الصومال جواً في القريب العاجل وفق ما صرح به الرئيس التنفيذي للهيئة العمانية للأعمال الخيرية.

❖ قالت وزارة النفط والغاز إن شركة تنمية نفط عُمان تمكنت من اكتشاف حقول نفط جيدة، تحوي مخزوناً نفطياً يقدر بنحو ٩٣ مليون برميل.

❖ بحث وزير الدولة ومحافظ مسقط سعود بن هلال البوسعيدي مع ضابط القوات البحرية لمكافحة عمليات القرصنة بالبحرية الملكية التايلندية القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين والعلاقات المتميزة القائمة بينهما.

❖ أعرب سفير جمهورية الهند لدى سلطنة عُمان (انيل وداوا) عن أن العلاقات العمانية - الهندية تاريخية وترتكز على الجوار والمصالح المشتركة.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان يوسف بن علوي مع أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد وزير الخارجية اليمني أبوبكر عبدالله القربي أن المبادرة الخليجية أرضية جيدة لحل الأزمة اليمنية وإنهاء الاحتقان.

❖ أقر مجلس المناقصات العُماني عدداً من المشاريع بلغت قيمتها أكثر من ١٤١ مليون ريال.

❖ أعلنت سلطنة عُمان اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل للشعب الليبي، معربة عن تمنياتها بأن ينعم الشعب الليبي بالأمن والاستقرار خلال المرحلة المقبلة.

❖ أفادت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن حكومة سلطنة عمان ستحظر رفع أسعار السلع والخدمات ما لم يكن بمقدور الموردين تبرير الزيادات.

دولة قطر

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات الأوضاع فى المنطقة.

❖ قال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي إن مواقف قطر كانت داعمة لوحدة العراق أرضاً وشعباً، فضلاً عن استعدادها الدائم للتعاون والإسناد في مختلف المجالات.

❖ دعت دولة قطر إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة وإجراءات عملية تكفل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

❖ بحث وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم مع وزير الخارجية الأردني ناصر جودة القضايا الإقليمية والدولية الراهنة إضافة إلى بحث العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال اتصال هاتفي عدد من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

❖ نوه مجلس جامعة الدول العربية بالدعم القطري الكبير للصومال من أجل التصدي للمجاعة الشديدة التي يعانيها من جراء موجة الجفاف التي تتعرض لها منطقة القرن الإفريقي.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاتشينكو العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ ثمنت جامعة الدول العربية الجهود القطرية الداعمة للقضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالشق القانوني واستكمال الترتيبات الخاصة بالذهاب إلى الأمم المتحدة في سبتمبر الجاري لطلب العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة الدولية.

❖ بحث وزير الدولة للتعاون الدولي خالد بن محمد العطية مع المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصر وجهات النظر حول المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والدولية في ظل الظروف الراهنة.

❖ ناشدت دولة قطر في الجلسة الاستثنائية السابعة عشرة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان الأشقاء في سوريا إلى تغليب الحكمة والعمل على حقن الدماء ووقف استخدام القوة والإسراع في تطبيق عمليات الإصلاح بما يستجيب للمطالب المشروعة للشعب السوري.

❖ أكد السفير اليمني لدى قطر عبدالملك سعيد عبده أن الدبلوماسية القطرية الأنجح عربياً وحجزت لنفسها مكانة على المستوى الدولي.

❖ بحث أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية خلال اتصال هاتفي آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية.

❖ أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها للغارات الإسرائيلية الوحشية على غزة وعمليات القتل التي تمارسها القوات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

دولة الكويت

❖ أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي حرص دولة الكويت على علاقات حسن الجوار مع العراق وسعيها لأن تكون العلاقة (متميزة) بين الجانبين وذلك انطلاقاً من حرص الكويت على سيادة أراضيها وعدم قبول أي ضرر يمس الجانب العراقي.

❖ بحث مجلس الوزراء الكويتي الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

❖ قال سفير دولة الكويت في البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح إن الحوار الوطني في البحرين سيضيف آفاقاً جديدة في مسيرة الإصلاح التي يقودها ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

❖ دعت الكويت إلى الحوار والحل السياسي في سوريا بما يمكن من الشروع بتنفيذ الإصلاحات الحقيقية التي تلبي المطالب المشروعة للشعب السوري.

❖ أكد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله حرص دولة الكويت على العلاقات (المتميزة مع الأشقاء) العراقيين انطلاقاً من حرص الكويت على علاقات حسن الجوار مع العراق وتوضيح كل التساؤلات والحقائق المتصلة بمشروع ميناء مبارك الكبير.

❖ تظاهر أكثر من ألفي كويتي أمام السفارة السورية في دولة الكويت مطالبين بطرد السفير السوري وتجميد العلاقات مع دمشق احتجاجاً على القمع الدامي للاحتجاجات في سوريا.

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد مع ملك المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الثاني العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ توقع وزير النفط الكويتي محمد البصيري أن تعاود أسعار النفط ارتفاعها بعد أن تستعيد الأسواق العالمية الثقة من جديد.

❖ أكدت دولة الكويت في اجتماع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاص بمواجهة القحط والمجاعة في القرن الإفريقي استمرارها في تقديم المساعدة لضحايا الجفاف ودعم برامج التنمية المستدامة.

❖ أعلنت مصادر في وزارة الخارجية العراقية وجود بوادر لانفراج الأزمة مع دولة الكويت بخصوص ميناء مبارك الكبير.

❖ دعمت دولة الكويت دعوة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقد جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان يوم الاثنين المقبل لمناقشة تطور الأوضاع في سوريا.

❖ قال سفير إيران في العراق دانائي فر إن الاتهامات الموجهة ضد إيران والأقاويل التي تشاع بأن إيران تقف وراء الأزمة الحالية بين العراق والكويت حول ميناء مبارك ما هي إلا كذب محض وافتراء.

❖ رأى الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب أن قرار ستاندرد أند بورز خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة سيكون تأثيره محدوداً على الاقتصادات الخليجية التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة.

❖ حذر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد من أن الفساد هو الآفة المهلكة لتوجهات الإصلاح والتنمية، مشدداً على أن الوحدة الوطنية نعمة تستوجب الحمد والشكر والمحافظة عليها ●

في ندوة نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية بالقاهرة:

سياسيون وخبراء يطالبون بعودة العلاقات الطبيعية بين مصر وإيران

أكد سياسيون مصريون وإيرانيون انتهاء حقبة التوتر في العلاقات المصرية-الإيرانية، التي استمرت طوال العقود الثلاثة الماضية، وأن المحاولات القليلة لتحسين العلاقات بين البلدين باءت بالفشل نتيجة ضعف وتردد النظام المصري السابق، وخضوعه للإرادة الإسرائيلية والأمريكية، وليس للمصلحة الوطنية.

بدر محمد بدر

قال السياسيون في الندوة التي نظمها المركز الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالتعاون مع وحدة دراسات الشباب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، يوم ٢٧ من يوليو الماضي تحت عنوان «رؤية جديدة للعلاقات المصرية – الإيرانية في ضوء المصالح الوطنية المصرية»، إنه آن الأوان لعودة العلاقات المصرية الإيرانية، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، وسقوط الفزاعات التي كان يطرحها نظام مبارك ضد تفعيل العلاقات بين البلدين.

وأكد يحيى غانم مدير تحرير جريدة الأهرام «الطبعة الدولية» أنه في الفترة السابقة على حرب أكتوبر ١٩٧٣ سعت «إسرائيل» للقفز على الجوار المباشر المعادي لها، إلى الجوار غير المباشر، فوثقت علاقاتها بكل من: تركيا وإيران وإثيوبيا، وفي الفترة نفسها توترت العلاقات بين مصر وإيران، واقتربت إلى حد العداء، وبعد مرور ٧ سنوات على حرب أكتوبر، شهدت المنطقة زلزالين أحدثا عملية تبادل في المقاعد بين مصر وإيران، فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة، وهما: قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، واتفاقية السلام بين مصر إسرائيل في نفس العام.

دور إسرائيل وأمريكا

وأضاف يحيى غانم أن الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ شهدت تقارباً استراتيجياً بين مصر وإيران، وصل إلى حد التحالف بين نظام السادات ونظام الشاه، ولكن: هل فترات العداء بين مصر وإيران جاءت من قبيل المصادفة؟ وهل فترة الهدوء والتحالف جاءت أيضاً من قبيل المصادفة؟ وهل دفع الشاه الرئيس السادات لتوقيع اتفاقية السلام عبر جهاز مخابراته؟ وهل يمكن فصل مسار العلاقات المصرية الإيرانية بعيداً عن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؟

وأشار غانم إلى أن هناك مشكلات وعقبات كثيرة تخص النظام المصري السابق، وقفت في طريق عودة العلاقات بين مصر وإيران ينبغي معالجتها، ولا بد أن نعترف بأنه على المستوى الشعبي لم يكن هناك أي حالة عداء بين مصر وإيران في أي وقت من الأوقات، وبالتالي نقول: نعم لعودة العلاقات الطبيعية مع إيران.. نعم لتعاون يراعي مصالح البلدين ويدعم الأمن والاستقرار.

وفي كلمته أشار د. مصطفى النجار وكيل مؤسسي حزب العدل إلى زيارة الوفد الشعبي المصري إلى طهران مؤخراً،

الذي ضم عددا من ممثلي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة.

وأضاف: وجدنا حالة من الاحتفاء والترحاب الشديد بالوفد الشعبي المصري رسمياً وشعبياً، وجلسنا مع الرئيس نجاد وعدد كبير من المسؤولين الإيرانيين، وعدد كبير كذلك من الإصلاحيين، وتكلمنا عن كل الإشكاليات والمخاوف والتساؤلات، وخرجنا من هذه الزيارة بعدة انطباعات هي:

- الشباب والشعب الإيراني بعيد كل البعد عن الانغلاق، وهناك تقارب في العادات والتقاليد بين الشعبين المصري والإيراني.

- هناك تقدم صناعي وطني (صناعة السيارات - تصنيع السلاح) وتقدم علمي (أصفهان يوجد فيها أكثر من ١٠٠ كلية متخصصة).

- السمت العام لدى الإيرانيين هو الإحساس بالعزة والكرامة والاستقلالية.

- الموقف تجاه الغرب وأمريكا فيه تباين ملحوظ بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي.

- تميزت اللقاءات على المستوى الرسمي بالمصارحة والشفافية، وكان التأكيد من المسؤولين الإيرانيين على أهمية عودة العلاقات بين مصر وإيران.

وأكد النجار أنه بعد عودته من إيران تلقى عدة اتصالات من السفارة الأمريكية، للوقوف على ما دار في هذه الزيارة، مستشرفاً حالة من الهلع الأمريكي تجاه التقارب المصري الإيراني، خاصة أن حزب العدل له توجه إسلامي، فكيف يذهب ويؤيد العلاقة مع إيران!

فزاعات ضد التقارب

وأضاف: حرص النظام المصري السابق على تسويق عدد من الفزاعات، أمام أي محاولة للتقارب المصري الإيراني، ومنها:

- المد الشيعي في مصر، فزاعة مهينة ومسيئة تصور الشعب المصري أنه كوب فارغ يسهل ملؤه بمعتقدات الغير، وهذه فزاعة غير مقبولة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

- تصدير حالة الثورة الإيرانية بكل مكوناتها، وهذا كلام لم يعد له معنى، بعد نجاح الثورة الشعبية المصرية.

- الضغوط الأمريكية الخليجية، والمفارقة أن دول الخليج تتحفظ على اقتراب مصر من إيران، في حين أنها تتمتع بعلاقات كاملة مع إيران، وعلى سبيل المثال توجد ٣٢ رحلة طيران بين دبي وطهران يومياً، و١٢ مليار دولار مقدار حجم التبادل التجاري السنوي بين الإمارات وإيران، و٨٠٠ ألف سائح إيراني يزورون الإمارات سنوياً!

وخلص د. النجار إلى أن مصر تحتاج إلى إيران، وإيران تحتاج إلى مصر.

وقال السفير مجتبى أمان رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة إن إيران لم تكن بدعاً بين دول المنطقة في قطع علاقاتها الرسمية مع مصر عام ١٩٧٩، أي بعد دخول مصر في علاقة سلام مع إسرائيل، فالذي حدث أن معظم الدول العربية فعلت الفعل نفسه، وقطعت علاقاتها الرسمية مع مصر، وحاولت إيران إعادة العلاقات مع مصر، لكن نشوب الحرب العراقية الإيرانية، ومساندة مصر لصدام حسين حال دون ذلك، وبعد سنوات الحرب الثمانية حاولنا إقامة علاقات مع جميع الدول العربية، لكن الضغوط الأمريكية والإسرائيلية حالت دون إتمام ذلك.

تأييد ثورة مصر

وأشار أمان إلى أنه في بداية الثورة المصرية، وقفت إيران مع مطالب الشعب المصري وقد ثمن سماحة القائد في خطبة الجمعة التي ألقاها باللغة العربية، دور الجيش المصري في حماية ثورة الشعب المصري، وبعد أسبوع تخلى مبارك عن الحكم يوم ١١ فبراير، وهو ذات اليوم الذي يواكب ذكرى انتصار الثورة الإيرانية، (فدخل يوم انتصار ثورتكم في الذاكرة الإيرانية).

ورداً على التساؤلات المتعلقة بالشأن الإيراني في المنطقة العربية قال أمان:

- لا يوجد عندنا ضغوط من أي نوع على الإيرانيين السنة، كما لا يوجد أي عالم شيعي يكفر أهل السنة، ولكن يحدث العكس.

- التدخل الإيراني في العراق يفتعله ويصنعه أعداء الشيعة وأعداء السنة وأعداء الإسلام.

- هناك خلافات بين العراق وإيران، مثلما توجد خلافات بين مصر والسودان وقطر والبحرين والسعودية واليمن، والطريق لحل أي خلافات هو التحاور والدبلوماسية، وليس التخابر أو التدخل في شؤون الغير.

- بالنسبة لنشر المذهب الشيعي والإساءة لرموز أهل السنة، صدرت فتوى من سماحة القائد بحرمة الإساءة للصحابة ورموز أهل السنة وأمهات المؤمنين، وخصوصاً أبو بكر وعمر وعثمان والسيدة عائشة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم.

- البعض يستشهدون ببعض كتبنا التي جمعت الروايات

والأحاديث، وهي ليست كلها صحيحة، بل فيها المكذوب مثل كتاب «بحار الأنوار» الصادر في ١٢٠ مجلد منذ ٢٠٠ سنة، ورغم ذلك تقام الحجة على الشيعة بمثل هذا الكتاب والروايات الموجودة فيه، وهو لا يعد كتاباً وثائقياً، وهناك محاولات شيعية أكاديمية لإعادة النظر في التراث الشيعي كله، وتنقيته من الروايات المكذوبة.

- إيران لا تسعى إلى نشر المذهب الشيعي في أي دولة، وهذا ممنوع بأمر سماحة القائد، وأنا منذ سنة ونصف أمثل إيران في مصر، فمن يجد أي دليل يثبت أننا ننشر المذهب الشيعي في مصر فليأتني به!

- وأما حجة التخوف من السياح الإيرانيين كي لا ينشروا المذهب الشيعي، فهي حجة داحضة، ذلك أن إيران يخرج منها سنوياً ٨ ملايين سائح، موزعين هكذا: مليونان لتركيا و٨٠٠ ألف لسوريا ومليون ونصف للعراق و٨٠٠ ألف للإمارات و٨٠٠ ألف للسعودية، وكثير إلى أوروبا، فمن غير المنطقي القول بأن السائح الإيراني، الذي يتكلم الفارسية وليس العربية، بمجرد وصوله إلى مصر يستطيع تغيير مذهب من يتحدث معه! وبهذا المنطق يكون الإماراتيون قد غيروا مذهبهم، وخاصة أنهم يتكلمون الفارسية بجانب العربية!

- وبالنسبة لموقف إيران المناهض للثورة في سوريا فسببه أن سوريا ضد أمريكا وضمن محور المقاومة «إيران - تركيا - سوريا - لبنان - غزة»، وما شاع من ادعاءات بأن أجهزة إيرانية تتدخل لقمع وإجهاض المظاهرات في سوريا لا أساس له من الصحة.

- وبالنسبة لاسم الخليج الفارسي، فهو اسم تاريخي موجود منذ آلاف السنين ويوجد شارع قديم في مصر باسم د. محسن سليمان ومكتوب أسفله «الخليج الفارسي سابقاً».

المد الشيعي

وقال اللواء الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي لمركز الدراسات المستقبلية: لا يوجد خطر من المد الشيعي، فالشعب المصري غير قابل لتلقي أي أيديولوجية، سواء دينية أو غير دينية من الآخرين، ومن حاول ذلك فشل.. وما أمر محاولة عمل احتفالات بذكرى لينين في المؤسسات الثقافية المصرية عنا ببعيد.!

وساق الأستاذ محمد عباس ناجي الباحث المتخصص في الشأن الإيراني بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدة حقائق في موضوع العلاقات المصرية الإيرانية هي:

- جزء كبير من قوة إيران ليس من صنع إيران.

- ليس بالضرورة كل حلفاء إيران في المنطقة شيعة، وليس بالضرورة كذلك كل الشيعة في المنطقة حلفاء لإيران.

- إيران هي أول من بدأ ربيع الثورات في المنطقة بالمظاهرات التي شهدتها عام ٢٠٠٩م.

- قادة المعارضة الإيرانية جزء من الجمهورية الإيرانية الإسلامية، فهم غير خارجين عليها، وبالتالي هم معارضة من داخل النظام وليس من خارجه.

- فكرة عودة العلاقات بين مصر وإيران تحظى باهتمام عالمي دولي، وهذا يرجع إلى حجم الدولتين، وتأثير أي تحالف استراتيجي بينهما على معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط.

- هذا التطور الناشئ في سياسة مصر الخارجية بعد الثورة تجاه إيران حدث في لحظة سيئة الحظ، إذ تزامن مع حدوث توتر في العلاقة الإيرانية الخليجية، بسبب مظاهرات الشيعة في البحرين.

- من المستبعد أن يكون التقارب المصري الإيراني على حساب أمن الخليج، وهذا ظهر في موقف مصر من قوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين.

- تطوير العلاقة المصرية الإيرانية يحتاج إلى مزيد من الوقت، وليس منطقياً أن يرتبط ذلك بفكرة «تصفير الخلافات»، مع ضرورة التشاور والتحاور حول الخلافات القائمة بين الطرفين لتقليصها، ومن ثم إذابتها ولو بعد حين.

- عدم وجود اشتباكات أو صراع مصالح بين البلدين يكرس فكرة إقامة علاقات طبيعية جيدة.

- تفعيل الدور المصري إقليمياً وتغيير السياسة الخارجية المصرية يصب في مصلحة الدول العربية النفطية، إذ يمثل «حائط صد» ضد الطموحات الإيرانية.

- عودة العلاقات المصرية - الإيرانية لا يعني تدعيم النفوذ الإيراني في الساحة الإقليمية.

- الثورة السورية يمكن أن تطيح بالنظام السوري، وهذا يعني انقطاع همزة الوصل بين إيران وحلفائها في الإقليم «حماس والجهاد وحزب الله».

- المصلحة في النهاية هي التي تحكم موقف إيران من النظام السوري، فبقاؤه في مصلحة إيران وطموحاتها في المنطقة، لذلك تعتبر إيران ما يحدث في سوريا فتنة وراءها تدخل خارجي، والصحيح أنها ثورة وطنية مثل بقية الثورات العربية ●

*كاتب و صحفي متخصص
في الشؤون العربية والدولية - القاهرة

ملف العدد:

التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات

- التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات
- حوار التوافق الوطني وفرص النجاح
- الحوار البحريني بين المطالب الوطنية ومطالب الأجندة الإيرانية
- المجتمع المدني في البحرين ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية
- مقترحات وتوصيات لحل الأزمة في البحرين وتعزيز الحوار الوطني
- إدارة أزمة العنف في كل من بريطانيا والبحرين: رؤية مقارنة

التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات

البحرين كأي دولة من الدول العربية أو النامية، يتجاذب العمل السياسي فيها منهجان رئيسيان يؤثر كل منهما في مرحلة تاريخية من التطور السياسي للمجتمع والدولة، وهذان المنهجان هما منهج تطوير النظام السياسي أو منهج تغيير النظام السياسي. وما يحدث في البحرين بين الآونة والأخرى من أحداث سياسية، يمكن أن يلخص بشكل مبتسر هنا، بتغير المنهج وارتفاع مستوى الاحتدام والصدام في العمل السياسي وفقاً للأطراف الفاعلة فيه والمنهج الرئيسي الذي يحكم أجواءه.

عبدالعزيز أبل *

يبدو هذا التحليل والتصنيف جلياً في المراحل المختلفة لتطور العمل السياسي في البحرين منذ عقد العشرينات والثلاثينات وحتى أواخر الستينات، مروراً بمرحلة السبعينات في القرن المنصرم، حيث كان التيار المدني / الليبرالي في الصدارة. ومرحلة تفجر الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ وما بعدها وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين في العراق، حيث بات التيار الإسلامي بشقيه السني والشيعي في الصدارة.

ومن هنا فإن ما يميز مراحل ما بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ عن المراحل التى سبقتها، هو التغير في الأطراف السياسية الفاعلة ومنهجها المتبع في العمل السياسي. فقد تم الانتقال من منهج تطوير النظام السياسي دون المساس بقمة الهرم إلى منهج تغيير قمة الهرم والنخبة السياسية الحاكمة عبر تغيير النظام السياسي ككل. يضاف إلى ذلك وبشكل استراتيجي تغير اللاعب الرئيسي في مواجهة الدولة، حيث أدى ضعف التيار الإصلاحي المدني /الليبرالي الذي تبوأ الصدارة في مراحل العمل السياسي لما قبل الثورة الإيرانية إلى تقدم التيار الإسلامي وبالأخص القوى الثورية المنبثقة عن رؤية سياسية وفكرية شيعية الجوهر والارتباط. كما لعبت التطورات السياسية الإقليمية بالأخص سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣، وسيطرة قوى سياسية تنطلق من ذات المنبع الفكري والسياسي تشكل الامتداد الطبيعي للقوى السياسية الإسلامية الشيعية المتصدرة للعمل السياسي في البحرين.

ما حدث في ١٤ فبراير ٢٠١١ عبر في بداياته عن مطالب سياسية مشروعة تمحورت حول الإصلاح الدستوري والسياسي وتحسين ظروف المعيشة وحل المشكلات الاجتماعية التى يعاني منها قطاع كبير من المواطنين، وعبرت هذه المطالب عن منهج التطوير للنظام السياسي وتحسين الأداء الحكومي. وهي مواضيع دستورية وسياسية تتصل بمسائل الإصلاح الهيكلي لنظام الحكم وتتعلق بتطوير أداء السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية الحديثة، كما تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بهدف تحسين الرقابة على ممارسة السلطة وإدارة المال العام وما

بعد تطورات البحرين المؤسفة أعلن الملك عن تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في أسباب الأحداث وسقوط القتلى من المتظاهرين

دعوة ولي العهد البحريني كانت فرصة قل نظيرها لتطوير النظام السياسي في البحرين بخطوات واسعة

يرتبط بها في خطوات تالية من إصلاح وظيفي لأداء السلطة التنفيذية بما يحقق تقدم الدولة والمجتمع وفقاً للمصلحة الوطنية.

لكن هذا المنهج القويم والذي حدد مسار تطور العديد من الدول الديمقراطية في الغرب، لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما تغلب عليه نهج الثورة وتغيير نظام الحكم وإسقاط النخبة السياسية الحاكمة، عندما ارتفعت شعارات متطرفة من قبل حركات سياسية معارضة غير مرخصة لا تعترف بالنظام أو القانون أو الدستور وتدعو إلى إسقاط النظام وتمارس خطاباً يتطاول على أبرز رجالات القيادة السياسية التى تستمد شرعيتها من التاريخ الذي حكمت فيه العائلة الحاكمة والدستور وميثاق العمل الوطني والتوافق الشعبي باعتبارها من الثوابت الوطنية، حيث ترافقت هذه الشعارات المتطرفة مع تحركات خرجت عن موقع التجمع في دوار مجلس التعاون، وتمددت نحو الشوارع المجاورة والمرفأ المالي والمنطقة الدبلوماسية وقامت بقطع شارع الملك فيصل الحيوي بالمتاريس والحواجز ومنعت الحركة المرورية في عدة من الطرق الرئيسية.

بعد التطورات المؤسفة التى رافقت سقوط عدد من المواطنين قتلوا برصاص الأمن أعلن جلالة الملك تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في أسباب الأحداث وسقوط القتلى من المتظاهرين، كما أعلن وزير الداخلية أسفه لسقوط القتلى وتم إعلان الحداد الوطني عليهم ليوم واحد. في نفس الوقت أعلن سمو ولي العهد في البحرين دعوة للحوار الوطني من على شاشة التلفزيون الوطني، وشكل وفداً من وزير العمل وشخصيات مقربة من التيار الإسلامي المعارض للقاء بالقوة السياسية الأكبر في الحركة السياسية البحرينية وهي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وتم الاتفاق على التهدئة مع السماح للمتظاهرين بالبقاء في الدوار حيث تم سحب قوات الأمن العام، على أن يتم الالتزام بالبقاء فيه لفترة معينة خلال الحوار ما دام التعبير عن المطالب سلمياً والشعارات المرفوعة تتعلق بالإصلاح السياسي وتحسين مستوى المعيشة.

ويبدو أن الوضع في الدوار قد أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين الجمعيات السياسية والحركات غير المرخصة المعارضة بشدة لأي حوار مع السلطات، إذ ارتفعت شعارات غير منطقية تدعو إلى إسقاط نظام الحكم وحدث اقتحام للدوار من قبل قوات الأمن سقط على أثره عدد إضافي من القتلى من المتظاهرين. وقد أدت عودة أحد قيادات إحدى الحركات السياسية الرافضة للحوار مع سلطات الدولة، إلى ازدياد حدة الموقف وتطور الوضع في الدوار، حيث بدأت بعض المجموعات من التوجه نحو مواقع مؤسسات الدولة مثل مجلس الوزراء ومقر وزارة الداخلية وزاد من حدة الموقف واحتدامه تعمد بعض الحركات السياسية التوجه إلى مواقع سلطات الحكم، حيث

صممت مجموعات محددة على التظاهر أمام الديوان الملكي وفي وقت لاحق تظاهرت أمام قصر الصافرية، مقر إقامة جلالة الملك.

وفي كل هذا الخضم، كان الحوار بين سمو ولي العهد وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية مستمراً، بل إن ولي العهد عرض على المعارضة سبعة مبادئ أساسية لمعالجة الوضع الدستوري والسياسي والاجتماعي، لكن من المؤسف القول إن الجمعيات السياسية المرخصة والممثلة للمعارضة تلكأت كثيراً في التقاط المبادرة وبدلاً من التمسك بها قدمت مطالب غير واقعية تمثلت في المطالبة بإلغاء الدستور وحل الحكومة وحل مجلسي الشورى والنواب بل إن بعض القوى السياسية دعت إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني، وترافق مع هذه المطالب تنظيم مظاهرات تحت الشعارات نفسها ومحاصرة مجلس الوزراء ومجلس الشورى وتعطيل اجتماعاتهما المقررة، وضغطت من أجل استقالة بعض الأعضاء فيهما. وعلى ما يبدو فقد اعتبر البعض أن ما قدمه سمو ولي العهد مؤشر ضعف فصعد من مطالبه وتحركاته على الأرض.

البعض من داخل هذه الجمعيات بات اليوم يلوم قياداتها لأنها كانت مترددة في حسم موقفها من مسألة المبادئ السبعة، وبالأخص من محاولات كسب الوقت التي كانت الحركات السياسية غير المرخصة المعارضة تعمل على فرضها على الجمعيات الأخرى، بحجة أن النظام قاب قوسين أو أدنى من السقوط. وقد ترافق مع هذا التباطؤ في حسم الموقف إزاء عرض ولي العهد، والتصعيد غير المنطقي وغير المقبول والذي تركز في الدعوة للإضراب العام من قبل الاتحاد العام لعمال البحرين، والدعوة للعصيان المدني من قبل الحركات السياسية غير المرخصة المعارضة، ترافق صدامات متعددة مع قوى الأمن في المرفأ المالي حيث عملت بعض الحركات غير المرخصة على منع العاملين فيه من الدخول إليه، مما عطل مصالح المؤسسات العاملة فيه.

وعلى الرغم من أن دعوة سمو ولي العهد كانت فرصة قل نظيرها لتطوير النظام السياسي في البحرين بخطوات واسعة وتحقيق قفزة نوعية في الإصلاح والتقدم السياسي، لكنها ضاعت من جراء غياب العقلانية والخبرة السياسية لدى بعض أطراف المعارضة والمراهنة على إسقاط النظام من قبل بعض الحركات غير المرخصة وتردد بعض الجمعيات السياسية في البقاء بعيداً عن مثل هذا الاحتمال غير العقلاني والخاسر تكتيكياً واستراتيجياً.

ولكي تكون الصورة واضحة عن توجهات وقدرات فصائل المعارضة في البحرين نوجز ها هنا بعض المعلومات عن المعارضة مما يتسع له المقام. حيث تتكون المعارضة في البحرين من جمعيات ليبرالية (إن صح التعبير) وجمعيات سياسية إسلامية المنطلقات شيعية الفكر والهوية، بالإضافة إلى عدد من الحركات السياسية غير المرخصة وجميع هذه الحركات تنطلق من فكر إسلامي بهوية شيعية أيضاً. ويتكون الجانب الليبرالي من المعارضة من ورثة التوجهات السياسية والفكرية السابقة مثل حركة القوميين العرب وتطوراتها إلى اليسار القومي الماركسي والحركة الشيوعية وحزب البعث. ويمثل تلك التوجهات الفكرية جمعيات مثل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي: وجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي (المنبر) وجمعية التجمع القومي الديمقراطي بالإضافة إلى جمعية الإخاء الوطني وهي جمعية سياسية تؤطر المواطنين من أبناء البحرين من ذوي الأصول الفارسية.

الجمعيات السياسية والممثلة للمعارضة تلكأت في التقاط مبادرة ولي العهد البحريني

وفي الجانب الآخر يتكون الجزء الأكبر حجماً وتأثيراً في المعارضة من جمعيات تعود في جذورها الفكرية والسياسية إلى حزب الدعوة العراقي والتيار الشيرازي في إيران، وتمثلها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وهي أكبر الجمعيات السياسية حجماً وقوة جماهيرية إلى جانب جمعية العمل الإسلامي ذات التأثير الأقل نسبياً. يضاف إلى ذلك عدد من الحركات الإسلامية ذات التوجه الفكري المشابه لحركة الوفاق الوطني الإسلامية وهي حركة حق وحركة الوفاء الإسلامي ومركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل) وحركة خلاص بالإضافة إلى حركة أحرار البحرين التي توجد قيادتها بشكل رئيس في لندن. وقد شكلت بعض هذه الحركات المعارضة ما عرف خلال الأحداث بـ «التحالف من أجل الجمهورية».

وفي ضوء التطورات المؤسفة وفقدان عدد من المواطنين ورجال الشرطة لأرواحهم من جراء المواجهات العنيفة، وما نجم عن الأحداث من توتر في العلاقات الوطنية، دعا جلالة الملك إلى عقد مؤتمر لحوار التوافق الوطني لمناقشة كيفية الخروج من الوضع الناجم عن تلك الأحداث، وصياغة توافقات وطنية تؤدي إلى حل المشكلات العالقة التي تطالب بها بعض قطاعات الشعب. وليس من شك أن هذه الدعوة تشكل طوق نجاة للبحرين من الاستمرار في تعميق الخلافات وعدم وضع حد للتباين في الآراء حول مستقبل البحرين ومن أجل أفضل السبل للتعافي من آثار الأحداث المؤسفة التي عصفت بالبحرين. وعلى الرغم من علو سقف بعض المطالب

الإصلاح الهيكلي لا يكتمل دون الإصلاح الوظيفي وهو ما تحتاج إليه البحرين في المرحلة القادمة

السياسية وتعلقها بإجراء تغييرات عميقة في الإدارة السياسية للدولة، من مستوى انتخاب الحكومة من قبل مجلس النواب أو إلغاء مجلس الشورى وإجراء تعديلات دستورية تحقق ملكية دستورية على غرار الملكيات الدستورية في أوروبا، فإن بعضاً من هذه المطالب منطقية نظرياً والتي يشير إليها الميثاق والدستور، ويمكن التوافق حولها في إطار زمني على المدى المتوسط، لتتوفر لتنفيذها حالياً شروط أساسية وجوهرية. فعلى سبيل المثال، فإن مطلباً مثل الحكومة المنتخبة لا يمكن تنفيذه في ظل الاحتكام لتوازن يقوم على قاعدة حزبية ذات صبغة فئوية وسيطرة ذهنية محورها إسقاط النظام. بالإضافة إلى ذلك الارتباط بمرجعية مذهبية محلية وإقليمية غير ودية مع النخبة الحاكمة إلى جانب الاختلال الشديد في الثقة المتبادلة والظنون بوجود علاقات مع قوى إقليمية دولية تشكل تهديداً للأمن الوطني. أو لوجود مخاوف بأن تكون الحكومة المنتخبة مقدمة للإخلال بالثوابت الوطنية وبميزان القوى الوطني وتحقيق هدف تغيير النظام بوسائل مؤسسية في أية فرصة سانحة. هذه المخاوف المؤدية إلى تعميق عدم الثقة تؤدي لتعطيل آليات الوصول إلى توافقات وطنية مرحلية تحقق الإصلاح السياسي والدستوري المرغوب استراتيجياً. والأمر يتطلب تغيراً في الذهنية السياسية والممارسة العملية على أرض الواقع وعلى مستويات عديدة من بينها قيام جمعيات سياسية لا ترتبط بالطوائف أو الهويات المذهبية، والقبول بالدولة المدنية فعلياً دون انتقائية، وتكريس قيم الثقافة السياسية الديمقراطية وبناء ثقة متبادلة ومد جسور التواصل مع الأطراف الرئيسية في العمل السياسي لتكريس الممارسة الفعلية وليس عبر الشعارات السياسية العامة. هذه المعايير هي شروط ضرورية عامة للتقدم السياسي والسير إلى الأمام.

ولعل ما يمكن لدول الخليج أن تلعبه في هذا الإطار هو أن تعزز العلاقات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى البنية العسكرية والأمنية لإظهار الوحدة الإقليمية إزاء المخاطر الخارجية، وإرسال إشارات لمصدر التهديد الأمني المحتمل في الخليج بأن البحرين مهما تكن مشكلاتها الاقتصادية أو السياسية ليست وحيدة في حل تلك المشكلات وأن التوازن الداخلي فيها ليس مفصولاً عن التوازن العربي في منطقة مجلس التعاون، كذلك فإن التطورات السياسية فيها لا بد أن تكون متوافقة مع الاستقرار والأمن القومي العربي الخليجي.

وفيما يتعلق بالتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، فقد أبدت السلطات في إيران الكثير من المؤشرات على رغبتها في رؤية تغيير للنظام السياسي في البحرين - واعتبرت أن دعم مجلس التعاون للبحرين، على رغم رمزية هذا الدعم وعدم احتكاك القوات المحدودة التي دخلت إلى البحرين بناء على اتفاقية دولية مقرة وشرعية - فإن الإعلام الممول من قبل إيران شن حملة ظالمة ضد البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة وكال التهم المغالى فيها لمجرد تحقيق أهداف سياسية تنسجم مع مزاعم بالسيادة على البحرين في مراحل تاريخية سابقة على السيادة العربية على إقليم مملكة البحرين، على رغم معرفة السلطات الإيرانية بأن شعب البحرين متمسك بهويته العربية الخليجية مهما تعالت مزاعم إيران تلك. ولعل من يراقب الإعلام الممول من قبل إيران حتى هذه الأيام يتضح له حجم التدخل السياسي الإيراني في الشؤون الوطنية البحرينية وتشجيعها لكل ما يهدد الاستقرار السياسي للبحرين.

إن أي مخرج لما تواجهه البحرين من تباينات سياسية يكمن في تعزيز آليات الإصلاح الدستوري المرحلي المتدرج بما يعزز رقابة الشعب على أداء الحكومة والسلطة التنفيذية، وبما يعزز فاعلية الأداء الحكومي ويحول دون استشراء الفساد المالي والإداري، وتحقيق المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون. فالإصلاح هو إصلاح هيكلي وإصلاح وظيفي. والإصلاح الهيكلي يحقق قيام نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات وتلبية متطلبات سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات جميعاً. أما الإصلاح الوظيفي فهو ضروري لاستكمال الإصلاح الهيكلي. فالحكومة التي لا تقدم إنجازاً ملموساً لبرنامجها الذي تقدمت به للسلطة التشريعية لا يتوجب أن تستمر في الإدارة التنفيذية لأنها لا تحقق الأهداف الوطنية التي تنسجم مع تطلعات الشعب، وبالتالي فهي تفقد الثقة التي نالتها عند بداية ولايتها الدستورية. فالإصلاح الهيكلي لا يكتمل دون الإصلاح الوظيفي وهذا ما تحتاج إليه البحرين في المرحلة القادمة ●

*نائب بحريني

حوار التوافق الوطني وفرص النجاح

في ظل ما يثار حول فرص نجاح حوار التوافق الوطني بسبب ردود الأفعال على بعض الآليات التي تتم من خلالها معالجة مختلف القضايا المطروحة على طاولة الحوار، فإن التساؤل الذي يبرز نتيجة لذلك يتمثل بضرورة استقراء الأسباب التي تجعل مثل هذه الإثارات تخرج في شكل تصريحات من مختلف ممثلي الجمعيات والشخصيات العامة على مختلف وسائل الإعلام، وهو في رأيي يمثل نقطة إيجابية تقرر وجود حراك فكري يمثله تلاقح في الأفكار بين مختلف الأطياف التي تشارك في الحوار.

أحمد مبارك سالم *

من أجل ذلك فلا بد من بيان الآليات التي يتحقق من خلالها إيجاد أرضية صلبة لتحقيق حوار التوافق الوطني الذي أمر به جلالة الملك المفدى، وذلك بحيث يعرف المتحاورون المحاور التي سيتحاورون فيها، والآليات التي من خلالها سيناقشون هذه المحاور، والأدوات التي ستمكنهم من التوافق على رأي معين في قضية ما.

في هذا المجتمع البحريني الصغير توجه الجميع دون استثناء إلى طاولة الحوار معلنين أن مصلحة البحرين فوق كل اعتبار، وأن مستقبل الوطن ينبغي أن يُبنى بسواعد الجميع، كما أجمع مختلف من شارك في الحوار على أنه ينبغي أن تكون مملكة البحرين بعد الحوار مختلفة جذرياً عما كانت عليه قبل الحوار؛ وذلك بفضل المرئيات التي سيتم رفعها لجلالة الملك لتفعيلها من خلال القنوات الدستورية.

هناك احتمال لتعرض هذا الحوار في مسيرته وحتى مرحلة التوافق ورفع المرئيات إلى الإخفاق في جوانب متعددة، إلا أن ما ينبغي على الجميع إدراكه أن من يؤمن بلغة الحوار ينبغي أن يكون على قناعة بأن تغليبه للغة العقل تحتم عليه أن ينتظر إما نتيجة توافقية، وإما نتيجة تعارضية في وجهات النظر لاختلاف مدارك العقل وتوجهات النفوس المشاركة في الحوار، والتي وإن اتفقت على اعتماد الحوار آلية، ومستقبل الوطن نظرة، إلا أنها تظل مختلفة حول العديد من المحاور التي من شأنها رسم مستقبل البحرين بصورة أو بأخرى.

إن ما يبتغيه الوطن من المتحاورين في حوارهم كونهم يمثلون حراك الفكر في المجتمع أن يضعوا نصب أعينهم التعقل في كل شيء، وعدم تغليب المصالح الفئوية على حساب المصالح العامة التي تصب في النفع لمختلف أطياف المجتمع، فمن شارك في الحوار على يقين بأن هناك ثمة أخطاء كان ينبغي تغييرها، وأن الوقت ما عاد يحتمل التسويف أو التأجيل، وأنه من أجل ذلك حشد جهوده وجهود من يمثلهم لتحقيق هذا الهدف السامي.

وفي رأيي فإن فرص النجاح ينبغي أن تتحقق من خلال آليات وبرامج كفيلة بتفعيل مختلف المرئيات على أرض الواقع، وهذا ما يستلزم تفاعلاً من المسؤولين في الدولة من خلال مختلف مستوياتهم - وعلى رأسهم جلالة الملك المفدى - في مختلف مراحل الحوار وفي مختلف محطاته، فتكاتف الجهود من مختلف الأطياف في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المملكة مطلوب، كما أن تحفيز الهمم هو السبيل لتحقيق الأهداف التي ينبغي أن

البحرينيون توجهوا جميعاً ودون استثناء إلى طاولة الحوار معلنين أن مصلحة البحرين فوق كل اعتبار

يسعى إليها الجميع من أجل بحرين أخرى يعود من خلالها الجميع إلى ممارسة دوره على أكمل وجه وبإخلاص صادق ونابع من صميم القلب المحب لهذا الوطن الغالي.

إن المسار الذي يمضي عليه مناقشة مختلف محاور الحوار ينبئ بأن هذا الحوار سيكون له تأثير مجد من شأنه أن يغير وجه المملكة في سياساتها الداخلية والخارجية، ومن أجل ذلك فإن فرص النجاح ينبغي أن تتعزز من خلال مساهمة كافة الأطياف في الوطن كل من خلال موقع مسؤوليته، وذلك من خلال إبراز الوجه الحضاري لمملكة دستورية تمثل دولة مؤسسات، ويكون القانون فيها فوق الجميع دون استثناء.

إن ما يترقبه الجميع بمختلف أطيافهم وشرائحهم في هذه الأيام يتمثل بما سيرونه في مملكة البحرين من خلال مختلف مستويات الحراك قبل وبعد الحوار؛ ذلك أن الحوار يمثل نقطة تحول من شأنها أن تنتشل المملكة من براثن الكثير من المعطيات السلبية المريرة التي مرت بها طوال السنوات العشر الماضية؛ لذلك فإن الجميع يترقب بحرينا مختلفة يراها بعد نجاح حوار التوافق الوطني في مختلف سلطاتها - القضائية والتنفيذية والتشريعية - فما طرح من مرئيات مثّل مختلف وجهات النظر لحل الأزمة التي نجمت عن بطء الإصلاح في الفترة السالفة؛ وذلك من أجل اعتماد آليات أخرى لإدارة البلاد في مختلف المستويات.

إن جلالة الملك بحنكته لم يجعل فرصة لجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه على غرار ما حصل في العديد من الأقطار العربية، ولا شك في أن جلوس الجميع من مختلف الأطياف التي تمثل مختلف التوجهات في المملكة يمثل ثمرة يانعة لما دفعه الجميع خلال الفترة السالفة؛ ليبقى التساؤل التي يثير نفسه. كيف ستكون مملكتنا الحبيبة بعد هذا الحوار عندما يتم تفعيل مختلف المرئيات التي سترفع إلى جلالة الملك المفدى؟ وهل ستكون حركة التغيير والتطوير التي ستشهدها مختلف القطاعات مقنعة لتحقيق الاستقرار والمكتسبات من خلال مختلف الميادين والهيئات والمؤسسات؟

إن هذا التساؤل يثيره مختلف من يشارك في هذا الحوار على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم، وليس هناك شك في أن الاختلاف على آليات التنفيذ وارد لا محالة، وأن ذلك مبني على الاختلاف في تقرير المرئيات التي تمت مناقشتها، ولكن ما يُبتغى تحقيقه على أرض الواقع يتمثل بنتائج ملموسة تبرز وجهاً آخر لبحرين أخرى، والأهم من ذلك أن يكون إقرار وتفعيل مثل هذه النتائج سبيله تحقيق القناعة لدى المواطن ومختلف الأطياف التي تمثله بأن البلد يسير نحو تنمية وإصلاح حقيقي من شأنه أن يحقق الرفاهية للمواطن، ومن شأنه أن يجعل نمو المملكة عبر مختلف الصعد على نحو يحقق الطمأنينة لدى الجميع بأن المسار فعلياً قد تغير، وأن السلبيات التي كانت قابعة على مختلف مؤسسات الدولة قد بدأت المملكة في مرحلة التعافي منها تدريجياً؛ ليبقى الجدول الزمني المقرر لتحقيق هذا التغيير التدريجي مرتبطاً في جملته وتفصيله بما يرسم لدى الجميع قناعة تامة بأن حركة وسرعة التغيير بعد الحوار على نحو يصب في مصلحة الجميع يختلف عن التغيير قبل الحوار.

ينبغي أن تكون مملكة البحرين بعد الحوار مختلفة جذرياً عما كانت عليه قبل الحوار

إن ملامح ومعطيات الأزمة التي مرت على مملكة البحرين تثير الكثير من التساؤلات عن الآليات التي من شأنها تحقيق الاستقرار في المملكة على نحو من شأنه أن يكفل عدم حلول هذه المستويات من التأزيم في المملكة مرة أخرى، فالوضع ما عاد يحتمل أزمة أخرى بتداعيات جسيمة نتيجة بطء الحراك الإصلاحي في المجتمع، ولا شك في أن ذلك يتطلب تفعيل مزيد من التجديد في الخلايا الميتة في جسد هذا الوطن الطاهر، واستبدالها بخلايا حية ونشطة وقادرة على إعادة التماسك واللحمة الوطنية.

إن من أهم ما ينبغي تحقيقه في بحرين ما بعد الحوار يتمثل بقرارات يلمسها المواطن في حياته في مختلف تفاصيلها، وتحسيناً في وضعه المعيشي بصورة جذرية تشعره بأن مقدّرات هذا الوطن وخيراته قد سخرت لخدمته؛ ذلك أن مختلف ما يمس حياة المواطن يمثل المحور الرئيس لرفع حالة الإحباط واليأس التي عانى منها طوال الفترة الماضية، كما ينبغي أن يتحقق ذلك بجدية وآليات واضحة تشعر المواطن بأن هناك تعاطياً مختلفاً مع مختلف ما يمس حياته.

ولعل من أبرز ثمرات هذا الحوار التي ينبغي وضعها في الاعتبار إعادة اللُّحمة الوطنية بين مختلف أطيافه، وإعادة تكاتف الجميع من أجل الإسهام في تنمية الوطن في مختلف القطاعات، وبناء ثقافة جادة لمواطنة حقيقية تقوم على فلسفة الحق الواجب، والتي يستشعر المواطن من خلالها بأنه في دولة مؤسسات وقانون يلتزم به الجميع دون استثناء ●

*باحث بحريني متخصص في الشؤون الخليجية

المجتمع البحريني يُعالج حاضره بتاريخه

الرابع عشر من فبراير في البحرين ليس كَكُلّ التواريخ. ففي ذلك اليوم بدا أن الحراك السياسي الشعبي قد فَرَضَ نفسه على الجميع بمن فيهم التيارات والجمعيات السياسية ورجال الدين، الذين يملكون قدرة على فِعل شيء ما. ربما كان السبب في ذلك، هو تحوُّل المطلب السياسي البحريني من شأن داخلي صرف، إلى آخر داخلي، لكنه موصول في شرعيته وزخمِه بما جرى في تونس ومصر اللتين أسقطت جماهيرهما الحاشدة نظاميها السياسيين.

محمد عبدالله محمد *

استمرَّ الحال في البحرين شهراً ويومين، كان فيه البلد قد انشطر شيئاً فشيئاً إلى سماطَيْن. واحد اعتصم في دوار مجلس التعاون (اللؤلؤة)، رافعاً مطالب رأى تطبيقها شرطاً لدخول الحوار، تتعلَّق ببرلمان كامل الصلاحيات، وتعديل الدوائر الانتخابية، وحكومة تعبر عن الإرادة الشعبية، ومكافحة الفساد، وإعادة النظر في آلية التجنيس المتبعة[1]، وغيرها من المطالب، وآخر اعتصم في باحة مركز أحمد الفاتح الإسلامي، رافعاً مَطالِبه بعدم إقالة الحكومة الحالية كشرط من شروط بدء الحوار، وبضرورة إزالة مظاهر الاعتصام في ساحات مستشفى السلمانية، وتطبيق القوانين الخاصة بالتجمعات والمسيرات، ومحاسبة المضربين عن العمل، والتأكيد على أن ما يجري في البحرين ليس تعبيراً سلمياً عن الرأي[2].

وبسبب تسارع الأحداث السياسية، وانتشار موجة من الإشاعات والأكاذيب التي اجتاحت الشارع البحريني من أقصاه إلى أقصاه، تحوَّل ذلك الانشطار السياسي إلى انقسام طائفي خطير لم تعرفه البحرين من قبل، أدَّى إلى نشوء سلوكيات طارئة وغريبة، أضرَّت كثيراً بالعلاقات الاجتماعية المتسَالَم عليها منذ قرون خلت، ساعدها على ذلك بروز أصوات سياسية متطرفة، بعد أن بدا حينها أن الجماعات السياسية المعتدلة قد وصلت مع بعضها حِذاء الجدار في الاختلاف وعدم التوافق؛ حيث لم يتمّ الاتفاق فيما بينها على قضايا سياسية أساسية ومصيرية تتعلق بطريقة إدارة الدولة والحكم والعلاقة معهما.

خُشِيَ حينها أن يستيقظ العقل الجَمْعِي للطوائف في البحرين بسبب استفزازه وجرّه إلى معركة الجنون بسلوك البعض. لقد قيل: بأن ذلك البعض قد لا يُدرك هذا الأمر كما يجب، لكن الحقيقة تقول إن خطر ذلك لن يكون أقلّ من داهِم وعارِم. فحين ترى طائفة ما، أن السلوك الاجتماعي الذي يتم التعامل معها به هو سلوك هابط حاطٌّ بالكرامة ولا يمنحها الأمان لا على مستوى الفرد ولا على مستوى الكيان، فإنها تلجأ مباشرة إلى المعالجات الغرائزيّة المشحونة التي لا ضابط لها ولا أخلاق ولا قِيَم. لكن وأمام كلّ تلك الخشية، وَجَدَ البحرينيون، أن ما يجمعهم ليس شهراً من الاضطراب؛ وإنما قروناً من التعايش، والتي حولت هذه الأرض إلى مهجعٍ للعديد من الطوائف والتيارات في العالَمين العربي والإسلامي بالسواء.

فمجتمع البحرين تاريخياً، لم تصنعه صراعات داخلية (إثنية أو عرقية أو طائفية) أدَّت إلى فرز اجتماعي مصنوع بالقوّة؛ وإنما هو قائم على عقد إنساني افتقدته العديد من الدول سواء في المحيط العربي أو الغربي بالسَّواء. هذا العقد الاجتماعي المتماسك سمح بأن ينبني جزء من كَسْب الناس ومهنهم عليه. فحين كان الغاصة يذهبون إلى البحر شهوراً عديدة لصيد اللؤلؤ تبقى عوائلهم وأبناؤهم في كنف جيرانهم ومعارفهم، يُعِيلونهم ويذودون عنهم وكأنهم جزء من عوائلهم. وعندما كانت القرى

المجتمع البحريني قائم على عقد إنساني متماسك افتقدته العديد من الدول العربية والغربية على حد سواء

والمدن مفتوحة جغرافياً على بعضها فإن ذلك كان مدعاة للتقارب والتزاوج والانصهار في نظام المصالح المعقد. وأكاد أجزمُ هنا، أن هذا الصلح الاجتماعي الفريد افتقدته أرقى الشعوب والأمم في الغرب خلال فترة الاقتتال.

عندما يتذكر الأوروبيون معاهدة عام ١٥٢٩م، فإنهم يتذكرون معها الهدنة التي رافقت الحرب الدموية ضد الكانتونات الكاثوليكية في سويسرا، والتي سال فيها من الدَّم ما لطَّخ الشوارع والأرصفة والبيوت الداكنة. ولكن وعندما يتذكر البحرينيون عاماً من أعوام ذاكرتهم الوطنية (١٩٣٩ مثالاً) فإنهم يتذكرون معه تأسيس نادي العروبة والنادي الأهلي وممارسات نبذ الطائفية والطبقية، والإمساك بالحس الوطني الأوسع، عبر مشروعات سياسية وثقافية متقدمة جداً كالذي حصل في الخمسينات والستينات من القرن المنصرف.

وعندما يتذكر الأوروبيون عام ١٥٣٢م فإنهم يتذكرون حتماً الحرب الدموية التي اندلعت بالقرب من كابيل المتاخِم لكانتونَي زوغ وزوريخ الأمر الذي أدّى إلى القضاء على البروتستانت ومصرع المصلح التبشيري زفنغلي. لكن وفي الجهة المقابلة عندما يتذكر البحرينيون عام ١٩٥٣م يتذكرون معه نهضة الشباب البحريني، من عبدالعزيز الشملان إلى يوسف الساعي وعبدالله الزين الذين دافعوا عن وحدة الناس بشيعتهم وسُنَّتِهم وقضاياهم سواء الضريبية أو المعيشية أو السياسية، وتمكنوا من ترسيخ الوطنية على حساب الدفوع الطائفية المقيتة التي أراد المستعمر البريطاني أن يُسعّرها بين مكونات الشعب البحريني.

عندما يتذكر الأوروبيون الوضع في غلاريس في عام ١٥٦٤م، والوضع في أبنزيل في عام ١٥٦٧م فإنهم يتذكرون بالتأكيد التقسيم الإثني والطائفي العنيف الذي رافق تثنيتهما إلى كاثوليك وبروتستانت، والذبح الذي جرى فيهما على الانتماء في الطرقات والأزقة. لكن وعندما يتذكر البحرينيون عام ١٩٣٦م يذكرون معه تأسيس نادي البحرين على أيدي ثلَّة من شباب الطائفة السُّنِّية الكريمة ومعهم شبابٌ من الطائفة الشِيعية الكريمة، يرفدهم في ذلك التوزيع الديمغرافي الراقي والوثيق بين الطائفتين في جزيرة المحرق، والذي لا يزال بناؤه حاضراً إلى اليوم رغم الأزمات والكوارث التي أرِيدَ لها أن تفتَّ من ذلك التلاحم الاجتماعي الراقي.

عندما يتذكر الأوروبيون عام ١٥٥٩م فإنهم يتذكرون حتماً نبش جثة الأناباتيسي دايفد جوريس وإحراقها علناً من قِبَل الدمويين من المتطرفين[٣]. لكن عندما يتذكر البحرينيون وقيعة الخمسينات فإنهم يتذكرون معها دفاع السُّنّة والشِّيعة عن عبد الرحمن الباكر بعد معركة صندوق التعويضات[٤]، وتحويل الفخ الطائفي إلى منظومة عمل وطنية صارت نموذجاً يُحتذى به في منطقة الخليج، بل وكوَّنت لدى المستعمر البريطاني ومستشاره في البحرين فكرة على أنه التكوين الاجتماعي في البحرين أكثر من متماسك، فكتبوا فيه

الكثير من المذكرات الخاصّة والسريّة إلى حكومة بريطانيا العظمى آنذاك.

ليس ذلك فحسب، بل إن الفرد البحريني قد عاش في النصف الأول من القرن المنصرف على وقع سلطات منقوصة بسبب التواجد الإنجليزي، لكنه في الوقت نفسه لم يَعِش أسيراً لغياب سلطة طبيعية تكون راعية له، بل أصبح بمثابة العقل الرديف، والرقيب المعنوي لذلك الغياب. وقد أدى الحراك الاجتماعي والسياسي في البحرين بعد تسرّب الناصريّة وبعدها اليسار إلى الشباب البحريني آنذاك إلى حصول سباق في التفكير ما بين الحكم وبين مجاميع الشباب التي أثبتت أنها تسبق الدولة في طرق الأسئلة المُلحَّة والمتعلقة بمسألة الحقوق ومناهضة الاستعمار وحتى في قضايا التكافل الاجتماعي والدفاع عن الأمور المعيشية للناس والفقراء.

وربما كان موضوع التعليم واحداً من أسباب تطوُّر هذا السلوك. فحركة التعليم في البحرين كانت تتطور بسرعة نتيجة الاستجابة الفردية والجماعية معها، وهو ما ساهَم في تقوية ذلك الشعور الاجتماعي وتماسكه، وخلق طبقة وسطى ومتعلمة ونابهة. ففي عام ١٩٣١م كان عدد التلاميذ في البحرين لا يتجاوز الـ ٥٠٠ تلميذ و١٠٠ تلميذة فقط. لكنه في عام ١٩٤٦ كان عدد التلاميذ قد ارتفع إلى ١٧٥٠ تلميذاً و١٢٨٢ تلميذة. وإلى ٤٥٠٠ تلميذ و٢٣٠٠ تلميذة في عام ١٩٥٣م. وإلى ٧٥٠٠ تلميذ و٣٣٨٦ تلميذة في عام ١٩٥٥م. أضِف إلى ذلك قيام بعض العائلات الطليعية بإرسال أبنائها إلى القاهرة وبيروت للدراسة الأكاديمية، واحتكاكها بالتيارات الأم نظراً لطبيعة التركيبة الثقافية للشمال الإفريقي ومنطقة الهلال الخصيب.

كما أن التوسّع العمراني الذي حصل على حوافّ العاصمة المنامة وبروز المدنية بمعناها العمراني والمعيشي والسلوكي، وكثرة المشاريع السكنية حتى منطقة البديع، قد كَثَّر من عدد سكان المدن في البحرين. ففي الوقت الذي كان عدد سكانها (المدن) لا يتجاوز ٤٥,٦٠٠ في عام ١٩٤١ وصل سكانها إلى ٦٨,٨١٩ في عام ١٩٧١م. وهو ما أدى إلى تبدّل في الميول لدى الناس ونظرتهم إلى الأشياء وإلى الحياة بعمومها وهمومها كذلك[٥].

لذا، وخلال هذه الأزمة الأخيرة بدا أن هذا الشعور الوطني والتوفيقي أصبح متجذِّراً لدى الفرد البحريني العادي، والذي أثبت أنه متقدم في تفكيره على الكثير من المثقفين الذين انزلق بعضهم مع شديد الأسف في أتون التراشق والخصام السياسي والاجتماعي. وقد ذكَّرني ذلك بما كانت أوروبا قد عانته قبل قرون، حين تأذَّت من بعض مثقفيها من أمثال أوسياندر وميلانختون وبوغنهاغن وكروتزيغر عندما شرَّعوا للتنكيل بالأناباتيست، أمام مَنْ كان يُظن أنهم من العوام والمعتزلين كـ سيباستيان فرانك وغاسبار شفنكفيلد حين مارسوا سلوكاً توفيقياً جامعاً، وأشاعوا ثقافة تعارض حروب الفلاحين واضطهاد الأناباتيست.

أمر آخر يجب الاعتراف به هنا، وهو وجود ذات النَّفَس الإيجابي لدى أطراف شابة في الحكم، أضحى تفكيرها يُماثل التفكير الاجتماعي الحقيقي للناس. ففي السابع من إبريل المنصرف، وفي أتون الأزمة السياسية/ الاجتماعية في البحرين، ألقى ولي العهد نائب القائد الأعلى سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خطاباً متلفزاً قال فيه: «لن يتم التساهل مع مَنْ يريد شقّ مجتمعنا إلى نصفين، ومن غير المسموح أن يستشعر أيّ مواطن أنه لا مكان له فيه، فالوطن لجميع أبنائه والمستقبل مشرق بنا جميعاً ولنا جميعاً، هناك دائماً فرصٌ تَسَعُ الجميع».

هذا التاريخ، وهذا الشعور، دفعا المجتمع المدني البحريني لأن يستند في مواجهة أزمته الأخيرة بتاريخه الاجتماعي والسياسي المتين. كما أن هذا التاريخ سيُؤسس لا محالة، لفضاء نظيف من التوافق الوطني على مستقبل هذه المملكة العزيزة، التي أثبتت التجربة، أن مقامها لا يُقاس بحجمها الجغرافي، وإنما بموقعها وتاريخها القريب والبعيد ●

الهوامش:

١- يُراجع في ذلك بيانات التحالف السُباعي خلال شهري فبراير ومارس، ومن ما دأبت على تكراره لاحقاً بعض الجمعيات السياسية وفي مقدمتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي ذكرته في عدة لقاءات صحفية ومناسبات خطابية، وبيانات سياسية كبيان الثلاثين من مايو ٢٠١١.

٢- يُراجع في ذلك تصريحات رئيس تجمع الوحدة الوطنية الشيخ عبد اللطيف آل محمود في تجمع مركز أحمد الفاتح بتاريخ بتاريخ ٠٢ مارس ٢٠١١، والتي أصبحت بعدها هذه المطالبات ممارسات خطابية متكرّرة في الإعلام لقيادات ذلك التجمُّع.

٣- للاستزادة في موضوع الحروب الدينية التي اجتاحت القارة الأوربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، يُراجع في ذلك كتاب تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، لجوزيف لوكلير، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٩.

٤- لمزيد من التفاصيل يُراجَع كتاب القبيلة والدولة في البحرين.. تطور نظام السلطة وممارستها، للباحث فؤاد إسحاق الخوري.

٥- فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، مرجع سابق.

*كاتب وباحث بحريني

الحوار البحريني بين المطالب الوطنية ومطالب الأجندة الإيرانية

الكثير من الشواهد تدل على أن جزيرة البحرين ترتبط سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بمجتمع شبه الجزيرة العربية. ودخلت البحرين حظيرة الإسلام منذ فجر الإسلام حيث أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم علاء الحضرمي عاملاً عليها إلى أن احتلها في القرن الثالث الهجري أبو سعيد الجنابي أحد قادة القرامطة واتخذ من مدينة الأحساء عاصمة لدولة القرامطة ثم احتلها جنكيز خان في القرن السادس الهجري مما يدلل على عظم وأهمية موقع البحرين الاستراتيجي لتأمين طريق التجارة إلى الهند منذ فجر التاريخ، ثم هولاكو ولكن تحررت البحرين بموته ثم سيطر البرتغاليون عليها.

عبدالحفيظ محبوب *

في سنة ١٦٠٢م احتلها الإيرانيون وأخرجوا منها البرتغاليين ثم أخرج سلطان عمان الإيرانيين منها، ثم عادت إيران إلى احتلالها مرة أخرى فتصدت لها القبائل العربية بزعامة آل خليفة وأخرجتهم من البحرين عام ١٧٨٣م وتخلت إيران عن المطالب التاريخية في البحرين عام ١٩٧٠.

هذه نبذة تاريخية موجزة عن أهمية موقع البحرين الاستراتيجي والصراع الإقليمي والدولي عليها، ولكن ما يدور اليوم في البحرين يختلف تماماً عما يدور في بقية البلدان العربية الأخرى، وما يدور في البحرين هو مجرد ركوب موجة احتجاجات بتوجيه من دولة إيران التي وجدتها فرصة سانحة لتحويل هذه المظاهرات السلمية إلى حصان طروادة الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام دخولها إلى البحرين لأن إيران تعتبر البحرين جزءاً من أراضيها مستندة في ذلك إلى خرائط يونانية قديمة ترجع إلى عصر الإمبراطورية الفارسية.

وبناء على ذلك صرحت إيران على لسان حسين شريعمداري رئيس تحرير صحيفة (كيهان) المقرب من المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٠٧ قائلاً إن الوقت قد حان حتى تستعيد إيران سيطرتها على دولة البحرين لأنها تعتبرها امتداداً لوضع تاريخي حاولت فيه إيران أن تستعيدها مثلما استطاعت احتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١ في زمن الشاه بعد استقلال الإمارات عن بريطانيا.

وكان يفترض من بريطانيا ألا تسمح لإيران باحتلال هذه الجزر وهذا يثبت أن الغرب لا يدافع إلا عن مصالحه وليس عن مصالح الشعوب بل ينسحب ويزرع بذور الانشقاق بين الشعوب والنزاعات الإقليمية لكي يضمن حاجة هذه الشعوب إليه ويضمن بقاءه في المنطقة بطلب منها مثلما يحدث اليوم في العراق، وأن العراقيين أنفسهم يطلبون بقاء القوات الأمريكية لأن بانسحابها يعود الصراع المحلي مرة أخرى الذي زرعته أمريكا بعد غزوها العراق عام ٢٠٠٣.

لذلك ينبغي لدول الخليج ألا تعول على قاعدة العديد الأمريكية في قطر، وإيواء البحرين الأسطول الخامس الأمريكي العامل في الخليج والمحيط الهندي، فلا بد أن تتجه دول الخليج إلى مشروع وطني يذيب جميع الطوائف في

السعودية ومعها بقية دول الخليج تدافع عن عروبة البحرين لأنها جزء لا يتجزأ من الجسم الخليجي العربي

البحرين وأن تنظر بجدية إلى معالجة الخلل في التركيبة السكانية لأن أمن الخليج واستقراره وفي مقدمته الهوية العربية التي تعتبر خط أحمر لا يمكن المساس به أو المساومة عليه أو السكوت والتعويل على الوجود الأجنبي لأنه لا يحمي إلا مصالحه وقد لا يستطيع في وقت ما إن يوفق ما بين مصالحه وقيمه.

فإن السعودية ومعها بقية دول الخليج تدافع عن عروبة البحرين لأنها جزء لا يتجزأ من الجسم الخليجي العربي، ولكن التحريض الإيراني يلعب على الوتر الحساس باعتبار أن نسبة الشيعة في البحرين ٦٠ في المائة.

ومنذ الثورة الإيرانية في إيران عام ١٩٧٩ بقيادة الخميني عادت إيران إلى تصدير الثورة ليس فقط إلى البحرين بل إلى أماكن أخرى يمكن الوصول إليها حتى ولو كانت بعيدة، ولكن تعتبر إيران البحرين مدخلاً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية لزعزعة أمنها، وبالفعل أوعزت إيران لمجموعات شيعية في البحرين عام ١٩٩٤ وأواخر أيار عام ١٩٩٥ للقيام بأحداث شغب ومنذ ذلك اليوم كانت إيران حريصة على تحويل الحياة الديمغرافية في البحرين لمصلحتها في ظل ركون وسكون ومهادنة خليجية تجاهها وتركيزها فقط على الاتفاقيات الموقعة مع أمريكا لحماية البحرين من أي هجوم وفي الوقت نفسه تتولى السعودية حمايتها لذلك سارعت الدولتان إلى بناء جسر الملك فهد الواصل بين الدولتين فأصبحت البحرين جزءاً من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي البرية.

تعتبر إيران البحرين مدخلاً مهماً لدول الخليج وخصوصاً السعودية لزعزعة أمنها

فالأجندة الإيرانية هي بسبب أهمية البحرين الاستراتيجية على رغم أن عدد السكان في البحرين يبلغ نحو ١,٢٣٤,٥٩٦ نسمة ٤٦ في المائة منهم بحرينيون ٦٦٦ ألف نسمة بينما عدد الأجانب ٥٦ في المائة وسيتحول المواطنون في ظل نمو سكاني غير متوازن بعد خمس سنوات إلى أقلية لأن الزيادة السنوية للبحرينيين ٤ في المائة بينما الزيادة السنوية للأجانب تصل إلى ١٧,٢ في المائة، لأن نسبة الأجانب أصبحت ٥٤ في المائة بعد أن كانت ٣٨ في المائة عام ٢٠٠١ بينما نجد أن نسبة العرب من نسبة الوافدين عام ١٩٧٥ نحو ٧٥ في المائة في إجمالي دول الخليج لكن تراجعت هذه النسبة إلى ٢٠ في المائة في الوقت الحاضر، هذا الخلل في التركيبة السكانية حدث في ظل غياب تنسيق خليجي وتركيزه على الجانب الأمني فقط ولم يتمكن من تجنيس الكفاءات العربية.

بينما لم يعط مجلس التعاون الخليجي أهمية تذكر لحقوق الإنسان العالمية وإمكانية مطالبة هذه العمالة الوافدة بحق التوطين وبحقها في الحصول على الهوية الخليجية بعد مكوثها فترة طويلة من الزمن في دول الخليج، بينما إيران كانت تخطط منذ زمن بعيد لتغيير التركيبة السكانية في البحرين لمصلحتها لاستخدامها في ظروف مناسبة مثل الظروف الحالية خصوصاً أن إيران تربط أتباعها من الشيعة بولاية الفقيه التي تتخطى السيادة الوطنية لبلدانهم وهو ما ترفضه بعض المراجع الشيعية مثل السيستاني في العراق وآية الله محمد حسين فضل الله المرجع الشيعي في لبنان رحمه الله والذي حاولت إيران اغتياله بسبب معارضته لولاية الفقيه والتبعية الكاملة لإيران، لأنه كان قد حذر من قضم وتآكل عروبة لبنان ولم تتمكن دول الخليج من دعم مراجع شيعية ترفض ولاية الفقيه وذلك قد يكون إرضاء للولايات المتحدة لأن تلك المراجع تعارض الوجود الأمريكي.

فاستغلت إيران ربيع الثورات العربية، مما شجع أمين عام جمعية الوفاق أيام الأحداث وخلفه شعار (باقون حتى يسقط النظام) وهو من أعلن أن البحرين جمهورية إسلامية على رغم أن الشعب البحريني متعايش على السلمية والإخاء منذ القدم ولم ينفع ميثاق العمل الوطني الذي جرى الاستفتاء عليه يومي ١٤ و١٥ من فبراير ٢٠٠١ تلاه تعديل الدستور ثم تعديل اسم الدولة إلى مملكة البحرين ثم تلاه انتخابات بلدية تلتها انتخابات برلمانية.

وبدأت تعترف الدول بأن العالم تعولم ويجب أن تتحرر السياسة من السيادة المحلية، وقد أدرك ملك البحرين هذه المتغيرات ووجه الدعوة إلى الحوار بجانب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم خبراء دوليين سيتم التعاطي معها وهي تكشف حقيقة الأطراف التي تستقوي بالخارج أو لديها أجنداتها الخاصة.

وبالفعل نجح ملك البحرين في هذه الخطوة وفوجئ الجميع بأن الوفاق التي كانت ترفض الحوار وافقت على الجلوس على طاولة الحوار الذي يشارك فيه نواب يقبعون في السجن على خلفية أحداث البحرين في فبراير، وهي دلالة على جدية ملك البحرين في إخراج البلاد من أزمتها.

وتصر جمعية الوفاق على أن مطالبها وطنية وهي تدعو إلى المطالبة بحكومة منتخبة، وانتخابات برلمانية حرة على أساس صوت المواطن بعيداً عن الطائفية أو الحزبية أو جمعيات سياسية.

وعلى رغم تحفظ جمعية الوفاق على أن هناك منغصات وتحفظها على أجواء وآليات وقيادة الحوار لكنها شاركت خوفاً

لا بد أن تتجه دول الخليج إلى مشروع وطني يذيب جميع الطوائف في البحرين

من اللجنة التي شكلها ملك البحرين التي تضم خبراء دوليين محايدين والتي يمكن أن تكتشف حقيقة مواقفهم.

فالمجتمع المدني القوي بمؤسساته يجمع ولا يفرق، فإذا كان النظام السياسي في البحرين قائماً على أساس عقد اجتماعي ما بين العوائل والقبائل فهذه عقلية سائدة في كل دول الخليج وليس فقط في البحرين، ولكن ظهرت الآن طبقات اجتماعية جديدة تطالب بحقوقها في المشاركة السياسية ولكن ما زالت هناك قيود على هذه المشاركة حتى الآن وبالحوار يمكن أن تشارك.

فأي كيان يرفع اسم دين أو مذهب أو عرق يعتبر كياناً أيديولوجياً غير مدني يقصي الآخرين لأن الدولة المدنية الحديثة وكذلك الكيانات السياسية أو الأحزاب لا تنظر إلا بمنظار الوطنية بعيداً عن المذهبية والعرقية دون التقليل من الانتماءات الأخرى.

ومن الصعب أن تسحق الأكثرية الأقلية وكذلك من الصعب أن تلغي الأقلية الأكثرية وتحاول أن تجعلها أقلية بحجة أن ممارستها تقع ضمن اللعبة السياسية الديمقراطية.

وأي حوار لا بد أن يقوم على أساس مبادئ ومنطلقات الحوار بدلاً من الأفكار المسبقة واحترام الرأي الآخر والتركيز على المشتركات كأولوية للوصول إلى توافق بدلاً من التركيز على الاختلافات لكيلا يتحول الحوار إلى صراع ويفشل، ويكفي أن ملك البحرين لم يحدد سقفاً للحوار ولم يمنع أي فصيل من المشاركة في الحوار بل جعل الجميع مشاركين في الحوار ومن دون أي شروط مسبقة، فإذا كانت النية صادقة فمع التنسيق يتحقق التوافق، ويمكن أن يتحول النظام السياسي في البحرين مستقبلاً على غرار الحكم في المغرب إلى حكم ملكي دستوري.

ويلتزم ملك البلاد بتطبيق ما توافق عليه المتحاورون لتخرج البلاد من أزمتها ومن إمكانية تدويل أزمتها بين دول المنطقة، ولكن لا بد من أن يتوافق المتحاورون على أن البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجي ولديها اتفاقيات جماعية تصب في مصلحة البحرين قبل أن تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الأخرى لأن البحرين دولة صغيرة وغير بترولية وغير قادرة على حماية نفسها من التدخل الأجنبي فهي بحاجة إلى حماية خليجية.

والآن طالب المشاركون في حوار التوافق البحريني وبالأغلبية إغلاق المحورين الحقوقي والاجتماعي وتمديد السياسي والاقتصادي لجولات حاسمة قادمة على رغم انسحاب جمعية الوفاق من الحوار الذي قد يفقدها موقعها ودورها وتمثيلها الشعبي ولن تنتهي المشكلة في البحرين إلا إذا عادت الأمور إلى مجاريها ما بين السعودية وإيران ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية – جامعة أم القرى

الأزمة السياسية في البحرين وتداعياتها

شهدت البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ موجة من المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية، التي سرعان ما تطورت إلى اعتصام في اليوم الثالث لها في دوار اللؤلؤة، ثم تطورت في ٤مارس إلى احتكاكات بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية.

د. شاكر قاسم الفلاحي *

يلاحظ استفادة هذه الموجة من الاحتجاجات من تكتيكات المظاهرات التي استخدمت في الحالتين التونسية والمصرية، بدءاً بإطلاق الدعوة على الفيسبوك، ووضع خطة لتسيير المسيرات من ٢٥ منطقة شيعية أو ذات أغلبية شيعية باتجاه ميدان اللؤلؤة، باعتبار أن النجاح في السيطرة عليه والاعتصام فيه لمدة غير محددة، إلى حين الاستجابة للمطالب، من شأنه أن يشل حركة البلاد، ويجبر الأسرة المالكة على الاستجابة للمطالب.

كما عمل المحتجون على نقل خبرة «ميدان التحرير» من حيث تشكيل لجان لتفتيش السيارات المتجهة إلى اللؤلؤة، وأخرى تضمن نشر الإعاشة داخله، وتطوير قوائم «العار»، في إشارة إلى من يؤيدون النظام الحالي، مع اتجاههم لتوسيع مكان الاعتصام، حيث حاول بعضهم منذ الأول من مارس ٢٠١١ نصب خيام أمام مرفأ البحرين المالي، إلا أنهم تراجعوا بعد تدخل أحد رجال الدين الشيعة.

إلى جانب ذلك، عبر اختيار ذكرى ميثاق العمل الوطني كيوم لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلته من إصلاحات. كما نزع المحتجون إلى استخدام المسيرات كوسيلة للضغط على الحكومة والملك للاستجابة لمطالبهم، حيث ينظم المحتجون بمتوسط ثلاث مسيرات يومياً تتحرك باتجاه مناطق حيوية، مثل باب البحرين، ومبنى وزارة الداخلية، ومبنى وزارة العدل، ومبنى البرلمان، ومبنى الحكومة، وذلك إلى جانب استمرار الاعتصام في الميدان.

وقد اعتبر بعض المتابعين هذه الاحتجاجات بمثابة «انتفاضة» على حافة ثورة، في حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على أنها أزمة سياسية، بينما صورها تجمع الوحدة الوطنية على أنها «اعتداء على أمن شعب بأكمله». يبدو أن الحالة في البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الأخرى، سواء من حيث نوع المطالب أو طبيعة المحتجين ومدي تمثيلهم لفئات المجتمع الأخرى، أو من حيث ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات، أو من حيث نوع نموذج التغيير الذي يمكن أن تسفر عنه.

أولاً- أسباب الأزمة

لا يمكن فهم التطورات التي حدثت في البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ دون فهم مجموعة من الحقائق حول طبيعة العلاقة بين المجتمع البحريني، بطائفتيه الشيعية والسنية، والنخبة الحاكمة.

ويمكن تحديد بعدين لهذه العلاقة:

البعد الأول هو السياسي، حيث تعاملت النخبة الحاكمة منذ بدء المشروع الإصلاحي في البحرين في يونيو ١٩٩٩ على أنها هي من يبادر بالإصلاح ويديره، وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا الإصلاح وشكله، والتي كانت نتاج سنوات من العمل السياسي. ولذا، على رغم أن ميثاق العمل الوطني حظي بنسبة موافقة بلغت ٩٨,٤ في المائة، فإن الإصلاحات التي تلته، بما في ذلك دستور ٢٠٠٢، لم تعكس ما جاء فيه من التزام بفكرة الملكية الدستورية. ولذا، ظلت القوي المعارضة التي تتألف في أغلبيتها من القوى الشيعية تطالب بعدد من المطالب، على رأسها تمكين الشيعة من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة، حيث لا تزال الوزارات السيادية، مثل الدفاع والداخلية والخارجية، مغلقة أمام الشيعة، وفتح تحقيق في ملف التجنيس السياسي، وتغيير شخص رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب منذ استقلال البحرين.

ويتمثل البعد الثاني في الجانب الاقتصادي - الاجتماعي، حيث يلاحظ أن المشروع الإصلاحي للملك لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الأغلبية الشيعية، ذي أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية، مقارنة بأوضاع غالبية الأقلية السنية، حيث يتدنى مستوى الخدمات الأساسية في المناطق التي يقطنها الشيعة، وترتفع بينهم معدلات الفقر، كما أنهم الأقل استفادة من مشاريع

الإسكان الحكومي، حيث يضطرون للانتظار سنوات من أجل الحصول على وحدة سكنية في إطار أي من تلك المشاريع. وقد أطلق جراهام فولر، نائب الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني في السي آي إيه، على المناطق الشيعية اسم «جيتو الشيعة».

وبالتالي، لا تحصل الأغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع، حيث تمثل نحو ٧٠ في المائة من إجمالي المواطنين، وفق بعض التقديرات، دون أن ينفي ذلك حقيقة وجود أقلية شيعية غنية تتحكم في نسبة مهمة من اقتصاد البحرين، وترتبط بتحالفات قوية مع الأسرة المالكة.

إن هذا التمييز المنهج من قبل الحكومة، والعوائل السنية والشيعية التي ترتبط معها بعلاقات خاصة، والذي يهدف لتحويل الأغلبية العددية للشيعة إلى أقلية سياسية، مثل وقوداً لتحريك قطاع عريض من الشيعة، باعتبارهم الأكثر تضرراً من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير، وبالتالي لا تعبر هذه الموجة من الاحتجاجات عن كل فئات المجتمع البحريني.

فضلت الحكومة البحرينية التعامل مع الاحتجاجات على أنها أزمة سياسية وليست ثورة

ثانياً- خصائص الأزمة

تمر البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ بأزمة سياسية جديدة، قد تكون قريبة من الأزمة التي مرت بها في منتصف التسعينات، من حيث كون الشيعة هم الطرف الرئيسي فيها، إلا أنها تختلف عنها من حيث حجم البدائل المتاحة أمام الحكومة في التعامل مع هذه الأزمة، واضطرارها نتيجة الضغوط الدولية للدخول في حوار مع المحتجين، وتقديم تنازلات سياسية. ويمكن رصد مجموعة من الخصائص حول هذه الأزمة، منها:

١- غلبة الطابع «الشيعي» على الاحتجاجات، حيث يلاحظ أن المجتمع البحريني لم يحتضن بأكمله مطالب التغيير التي دعا إليها «شباب ثورة ١٤ فبراير» كما يطلقون على أنفسهم، وذلك على عكس حالة مصر، على سبيل المثال. ففي حالة البحرين، يعتبر قطاع مهم من أبناء الطائفة الشيعية هم المحرك لموجة المظاهرات، وتأكد ذلك في الهتافات والرموز التي استخدموها منذ اليوم الأول للمظاهرات .

عند البحث عند أسباب تصاعد الطائفية في الواقع البحريني، يركز البعض على العوامل السياسية، من خلال الربط بين صعود القوى الدينية التي تنتج شخصيات سلطوية أو دوغماتية، من جهة وبين التعصب والطائفية من جهة أخرى، كما يؤكدون أن الثقافة السياسية الدافعة للمجاراة وضعف الاستقلالية تخلق التربة الخصبة للمسألة الطائفية.

وعموماً فإن السبب الرئيس وراء بروز الطائفية في الواقع البحريني، يتمثل في استمرار أزمتي العدالة التوزيعية والهوية:

فمن جانب نجد أن الدولة الريعية منذ الاستقلال عام ١٩٧١م، كانت المتحكمة في الموارد وطرق توزيعها، وبسبب ما قيل عن تمييز طال الطائفة الشيعية فإنه قد عزز الهويات الطائفية على حساب الهوية الجامعة، كما عمق من نفوذ التيارات الإسلامية لدى الطائفتين، والتي ستقود مرحلة التحول الديمقراطي فيما بعد، وتتسم رؤاها ومواقفها بالدوغماتية حيث توظف التاريخ والعقيدة لتوليد الصور النمطية السلبية عن الآخر المذهبي، وتبرير رفض التعايش الاجتماعي بين الطائفتين.

كما ترسخت في النظام السياسي أنساق عمل طائفية عبر فترة طويلة من الزمن، وخلال السنوات العشر الأخيرة تقريباً سعى نظام الحكم، وفي إطار تطبيقه للمشروع الإصلاحي، إلى أمرين مختلفين لتعزيز شرعيته: الأول: تدعيم الهوية الوطنية من خلال تعزيز مفاهيم الديمقراطية والمواطنة، والثاني: الارتكاز على قوى الموالاة السنية التي تعتبر النظام القائم بمثابة رأسمال سياسي للطائفة السنية. وقد أدى كل ذلك إلى انعدام الثقة بين الطائفتين حيث ادعت إحداهما وجود محاباة للأخرى فيما قالت الثانية إن الأولى تقبل بالتمييز الديني والسياسي ضدها.

وقد حاولت حركة الاحتجاج الأخيرة إعادة تعريف نظام الحكم، وجرى طرح هذه المهمة في أجواء من انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين أهل الطائفتين من جهة أخرى، وازدادت أزمة الثقة في ظل ما قام به بعض الشباب المحتجين من المس بهيبة الدولة وإغلاق طرق رئيسية في محاولة لإرغام المواطنين على العودة إلى منازلهم والمشاركة في العصيان المدني، وكذلك إعلان بعض القوى غير المشروعة قانونا عن تأسيس (التحالف من أجل الجمهورية) والذي يهدف إلى تغيير نظام الحكم.

ومن جانب آخر تعاني البلاد من أزمة هوية، حيث إن تزايد نفوذ القوى الإسلامية السنية والشيعية خلق لدى كل طرف نموذجاً ملهماً مناقضاً تماماً للآخر، فالأول ذو خطاب «سلفي» يرتكز على موالاة نظام الحكم وتضليل التيارات المخالفة، حتى وإن كانت سنية، وتكفير أتباع المذهب الآخر، فيما يحلم الطرف الآخر أن يعيش في ظل نظام «ولاية الفقيه»، ولا يعترف بشرعية النظام السياسي القائم، ويتبنى لغة عنيفة ضد «الوهابيين التكفيريين».

وفيما كانت القوى الإسلامية تتوسع أفقياً يوماً بعد يوم، ولا تبد أي رغبة في تطوير خطابها لكي يتسق مع مرحلة الإصلاح والتحول الديمقراطي، كانت القوى الوطنية، الساعية تاريخياً لبناء هوية وطنية جامعة، تعاني من التراجع والحصار، ربما بسبب إدمانها لخطاب عنيف وعدائي ضد نظام الحكم أضعف من تواصلها مع القواعد الشعبية، وهو ما عمق من تلك الأزمة.

الحالة في البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الأخرى من حيث نوع المطالب أو طبيعة المحتجين

يضاف إلى ذلك قضية التجنيس حيث يعترف العقلاء من الجانبين، بأهمية تجنيس الكفاءات التي تحتاج إليها مرحلة التحول من «الدولة الريعية» إلى «دولة التنمية»، إلا أن أوساطاً تؤكد أنه تم تجنيس ١٠٠ ألف شخص من ٢٤ بلداً خلال عشر سنوات ولم تكن غالبيتهم من الكفاءات.

وقد أدت هذه الظاهرة إلى تزايد الاحتكاكات بين الشيعة وبين المواطنين المجنسين، وهو ما استغله المتعصبون في الجانبين خلال الأزمة، حيث قام شباب شيعه باستهداف مناطق يسكنها مجنسون فيما تداعى شباب سنة لتشكيل لجان شعبية كانت مهمتها في الأساس حماية الأحياء السنية، ولكن بعضهم شارك في إقامة نقاط تفتيش على تخوم المناطق والاعتداء على المواطنين وممتلكات تابعة لهم.

وبروز الطائفية بهذا الشكل خلال الأزمة، حرم الجميع من ظهور التنظيمات الديمقراطية والوطنية المرتكزة على المواطنة وليس على الانتماء المذهبي، كما أن اللجوء للخيار الأمني وتغليب سيناريو «القمع» للأغلبية الشيعية، على حساب سيناريو استئناف الإصلاح الناجم عن عملية حوار وطني شامل، من المحتمل أن يعجل بظهور العنف الطائفي واتساع نطاقه وخصوصاً مع تزايد عمليات التفتيش والاعتقال واستهداف المتظاهرين مما قد يزيد الكلفة البشرية ويجعل البعض ينزلق إلى دوامة العنف والعنف المضاد، وذلك بموازاة بعض الآراء في الطائفة السنية التي تدعو إلى المواجهة بعد طول صمت على ما تسميه استهداف السنة مما قد يوسع تلك الدوامة المميتة.

لذا فإن أي إصلاح مقبل في البحرين لا يقتضي فقط إدراكاً من أطراف الأزمة بأهمية تعزيز المشروع الإصلاحي وتعزيز مساره، وإنما سيكون بحاجة أيضاً إلى وضع ملف الطائفية على طاولة الحوار، حيث يجب أن يرسل كل طرف إشارات طمأنة إلى الطرف الآخر، وأن تدرك الأقلية السنية أهمية المواطنة ورفض أي ممارسات تمييزية على أساس المذهب، أما الطائفة الشيعية فعليها أن تدرك بدورها أن الأغلبية المذهبية لا تعني بالضرورة أغلبية سياسية. كما تتطلب المسألة الطائفية البحث عن سبل لتطبيق التسامح على أرض الواقع، و الذي يعني سياسة السماح بوجود كل الآراء الدينية وأشكال العبادة المناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد، وكذلك استعداد المرء لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد به.

إن التعصب هو جوهر الطائفية أما التسامح فهو لب الإصلاح، ولم يولد هذا المفهوم ويكتمل تطوره دفعة واحدة، ولكنه كان يعبر عن ظاهرة اجتماعية مرت بمراحل نمو وتطور، وقد شهدت المجتمعات الديمقراطية تحولاً في الاهتمام بالمفهوم من مجرد اعتباره أداة أو وسيلة لحل مشكلة ما أو للتغلب على ظروف سياسية ودينية ما إلى شعار إصلاحي، بل وقيمة يأمل كل مجتمع أن تسود فيه ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية – رئيس قسم الدراسات الجغرافية – الجامعة المستنصرية – بغداد

قاعدة البنتاغون وربيع المنامة: صراع السياسة والعسكر في العلاقات البحرينية - الأمريكية

عادة ما تُدرس ظاهرة الصراع بين الساسة والعسكر ضمن إطار النظام السياسي أو ضمن سياق الدولة، ولكن من النادر أن يتم التطرق إلى هذا الصراع وتأثيره على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لإحدى الدول.

يوسف البنخليل *

ما نقصده هنا هو الصراع الدائر في واشنطن بين فريقين يديران السياسة الأمريكية، الأول يضم البيت الأبيض ووزارة الخارجية، والآخر تمثله وزارة الدفاع (البنتاغون) والاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه). للصراع تفاصيل كثيره، ولكن ما يهمنا هنا هو تأثير هذا الصراع بشكل كبير على العلاقات بين واشنطن وأبرز حلفائها في منطقة الخليج العربي، وهي البحرين التي امتد لها الربيع العربي منذ ١٤ فبراير الماضي.

في المنامة تسود قناعة لدى قطاع واسع من المسؤولين الحكوميين برغبة واشنطن وإصرارها على إنهاء التحالف القائم بين النخبة الحاكمة، والسعي نحو إيجاد حلفاء جدد غير تقليديين، ويتمثل هؤلاء الحلفاء في التيارات السياسية الإسلامية الشيعية المؤيدة لنظرية ولاية الفقيه.

مع اندلاع أحداث ١٤ فبراير وبدء المطالبات بإسقاط النظام السياسي البحريني بدأ جدل كبير في واشنطن بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في المنامة، حيث تتمتع الحكومة الأمريكية بامتيازات وتسهيلات عسكرية بين البلدين، وارتباط ذلك برؤية واشنطن تجاه وجودها العسكري وضرورة توافر ضمانات استمراريته.

من الناحية التاريخية فإن الوجود العسكري الأمريكي في البحرين يعود إلى الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين عندما كانت البحرين تحت الاستعمار البريطاني، وكان وجود القوات الأمريكية في المنامة يتم بالترتيب والتنسيق مع الحكومة البريطانية. ومع نيل البحرين الاستقلال عام ١٩٧١ تم توقيع اتفاقية بين المنامة وواشنطن بقيمة ٤ ملايين دولار سنوياً مقابل استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الأراضي البحرينية.

بعد حرب ١٩٧٣ طردت البحرين قوات البحرية الأمريكية، ولكن بعد مفاوضات مطولة تم السماح لها بالبقاء مع تخفيض حجم التسهيلات المقدمة. وفي عام ١٩٧٧ أصرّت المنامة على نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من على أراضيها إلى إحدى السفن الأمريكية في مياه الخليج.

وظل الوجود العسكري الأمريكي في البحرين محدوداً، وله نشاط غير واضح حتى ١٩٩٠ في حادثة غزو الكويت عندما تحولت البحرين إلى مقر للقوات البحرية لتضم أكثر من ٢٠ ألف جندي، بالإضافة إلى مقر للعمليات الجوية لعملية عاصفة الصحراء. وبعد انتهاء الحرب عام ١٩٩١ تم توقيع اتفاقية دفاعية جديدة بين المنامة وواشنطن (دي سي إيه) لمدة عشر سنوات، وفي ١٩٩٥ تم تحويل القاعدة الأمريكية (تسمى قاعدة الجفير) إلى مقر للأسطول الأمريكي الخامس.

في عام ٢٠٠١ قامت واشنطن بتجديد الاتفاقية الدفاعية، وأصبحت قيمة الاتفاقية نحو ٦,٧ مليون دولار سنوياً، وبالمقابل فإن

القاعدة الأمريكية في البحرين تدير مجموعة من العمليات العسكرية تمتد من المحيط الهندي إلى شمال مياه الخليج

المنامة تحظى حالياً بدعم عسكري كان في عام ٢٠٠٦ نحو ٦ ملايين دولار، وأصبح ١٨ مليون دولار خلال العام الماضي ٢٠١٠. أما فيما يتعلق بحجم مساهمة القاعدة العسكرية الأمريكية والأنشطة المرتبطة بها في الناتج الإجمالي القومي للبحرين فإنه يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل ١ في المائة من الناتج الإجمالي القومي. وتشير بعض الأرقام إلى أن القوات الأمريكية في البحرين تصل إلى ٣٠ ألف جندي، و٣٠ مدمرة بحرية.

والسؤال هنا؛ لماذا تهتم واشنطن الآن بإعادة النظر في وجودها العسكري بالمنامة من جديد؟

إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً رغبة بلاده في سحب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية والأفغانية يدفعها لإيجاد قواعد عسكرية سواءً في هذه الدول أو حتى الدول المجاورة لها، واستمرار القاعدة العسكرية في الجفير يساعدها بلاشك في تأمين مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي.

ولكن مع الأحداث التي شهدتها البحرين خلال فبراير الماضي، فإن التحدي لواشنطن يتمثل في كيفية مواجهة حالة التغيّر في النظام السياسي البحريني لضمان استمرار الوجود العسكري. بمعنى لو تولى أنصار ولاية الفقيه الحكم في المنامة، فهل ستضمن واشنطن استمرار قاعدتها العسكرية في الجفير؟

هذا السؤال أثار جدلاً واسعاً بين الباحثين المتخصصين في شؤون الخليج العربي، وهو ما يؤكد أهمية معرفة النظرة الأمريكية تجاه هذه المسألة، وبحث بعض الرؤى والتصورات بشأن كيفية ضمان استمرار القاعدة العسكرية في البحرين .

في أبريل الماضي أعد باحثان متخصصان في الشؤون السياسية بجامعة كولومبيا وجامعة جورج تاون، وهما ألكسندر كولي ودانييل نيكسون دراسة حول كيفية تعامل واشنطن مع القاعدة العسكرية الأمريكية بالجفير في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي تشهدها البحرين لضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي وحماية مصالح واشنطن في منطقة الخليج العربي.

وخلصت الدراسة إلى أن موجة التغيير في البحرين يقودها الشيعة، وليس السُنة، ومادام الشيعة فشلوا في الوصول إلى الحكم خلال العام الجاري، فإنه من المتوقع عودتهم خلال السنوات المقبلة للمطالبة بالتغيير. ومن هنا أوصت الدراسة بضرورة إقامة علاقات وثيقة بين واشنطن وشيعة البحرين باعتبارهم قادة التغيير خلال السنوات المقبلة من خلال القاعدة العسكرية الأمريكية، وقدمت توصيات لمخططي السياسة الأمريكية بضرورة ترسية مناقصات مشروع التوسعة على شركات يملكها مواطنون شيعة، بالإضافة إلى ضرورة استفادة الشيعة من التوظيف في القاعدة نفسها. وحالياً تقدر بعض الإحصائيات عدد العاملين من المواطنين في القاعدة الأمريكية بنحو ١٣٠٠ موظف، وهؤلاء ينتمون لطائفة واحدة، وهي الطائفة الشيعية. ويمكن تحديد أبعاد العلاقات البحرينية الأمريكية من الناحية العسكرية، باستعراض الأهمية الاستراتيجية للقاعدة الأمريكية في الجفير، وتحديد أبرز العوامل المعيقة لهذه القاعدة، والعوامل المشجعة لنقلها من المنامة إلى إحدى دول الجوار.

الأهمية الاستراتيجية

فيما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية، فإن القاعدة الأمريكية تدير مجموعة من العمليات العسكرية تمتد من المحيط الهندي لمكافحة عمليات القرصنة، إلى شمال مياه الخليج لتقديم الدعم العسكري للقوات الأمريكية الموجودة في الأراضي العراقية. أما العنصر الأهم في أهمية هذه القاعدة قربها الاستراتيجي من أربع دول (البحرين، وقطر، والسعودية، وإيران)، وهو ما يتيح لها مرونة كبيرة في التحرك، خصوصاً لحماية الصادرات النفطية الضخمة التي تمر من هذه المنطقة الحيوية مروراً بمضيق هرمز، وبالتالي فإن أية محاولات من قبل إيران تحديداً لإغلاق المضيق ستشن عندها العمليات البحرية والجوية من القاعدة الأمريكية في المنامة.

> العسكر في واشنطن لا يرغبون في نقل مقر القاعدة العسكرية من المنامة

العوامل المعيقة

أما بالنسبة للعوامل المعيقة لانتقال القاعدة الأمريكية من البحرين، فإنها تتمثل في الآتي:

أولاً: الكلفة المرتفعة لنقل القاعدة الأمريكية من المنامة إلى دولة أخرى، خصوصاً بعد الإعلان عن مشروع توسعة القاعدة في مايو ٢٠١٠، ويتضمن المشروع الذي بدأ تنفيذه فعلياً توسعة حجم مرافق القاعدة إلى الضعف بتكلفة تقدر بنحو ٥١٨ مليون دولار أمريكي، ومن المقرر أن ينتهي المشروع عام ٢٠١٥.

ثانياً: الضغط الذي يمارسه الكونغرس على البنتاغون لتقليص موازنة الدفاع البالغة ٧٠٠ مليار دولار تقريباً.

ثالثاً: أزمة الدولار التي يتوقع أن تتفاقم خلال الفترة المقبلة، وسيكون لها تأثيرات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الأمريكي.

رابعاً: الخشية من استعانة البحرين بقوى دولية أخرى قد تكون لها مصالح متعارضة مع المصالح الأمريكية، ومنحها تسهيلات عسكرية مشابهة لتلك التي حصلت عليها واشنطن سابقاً. خصوصاً أن هناك العديد من الترشيحات؛ مثل فرنسا، وروسيا، والسعودية، أو حتى تحويلها لمقر لقوات درع الجزيرة.

التحدي الاكبر لواشنطن يتمثل في كيفية مواجهة حالة التغيّر في البحرين لضمان استمرار وجودها العسكري

خامساً: الخشية من تصاعد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في البحرين إذا تم نقل القاعدة الأمريكية إلى دولة أخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على بقية دول الخليج، وتتأثر معها حركة تصدير النفط في المنطقة.

العوامل المحفزة

هناك مجموعة من العوامل تدفع واشنطن لإعادة التفكير في جدوى استمرار قاعدتها العسكرية في المنامة، ويمكن عرضها في الآتي:

أولاً: عدم الاستقرار السياسي الذي ميّز الدولة البحرينية منذ السبعينات من القرن العشرين وحتى اليوم، وهو ما يتيح لواشنطن عدم الاستقرار في القرار السياسي في ظل صعوبة التعرف إلى التطورات السياسية الداخلية، وإمكانية وقوع بعض التطورات ضد المصالح الأمريكية.

ثانياً: وجود تيارات سياسية مناهضة لواشنطن في البحرين، وترفض وجودها، واستمرار الإصلاحات السياسية يساهم في زيادة نفوذ هذه التيارات، وبالتالي يتيح لها الفرصة لوقف استمرار هذه التسهيلات المقدمة للأسطول الأمريكي الخامس.

ثالثاً: وجود بعض الدول الخليجية التي ترغب في الاستفادة من التعاون الأمريكي بشكل أكبر، وتعزيز أمنها القومي بالاعتماد على القوات الأجنبية. خصوصاً أن بعضها لديه القدرة والاستعداد لتقديم تسهيلات أكبر من تلك التي تقدمها البحرين.

بالنسبة للبحرين فإن اتخاذ أي قرار بنقل مقر قيادة الأسطول الأمريكي الخامس إلى دولة أخرى سيكون خسارة كبيرة للأمن الوطني، وسيكون أكبر مؤشر سلبي في العلاقات البحرينية – الأمريكية. خصوصاً أن هناك فائدة اقتصادية من هذه القاعدة، وساهمت طوال الفترة الماضية في تطوير القدرات العسكرية المحدودة للمنامة. مثل هذا القرار لم يتم اتخاذه حتى الآن، ولكن بعض التصريحات أشارت إلى أن هناك دراسة لوضع القاعدة في البحرين. وبالتالي فإن الخيارات المتاحة قد لا تصل إلى نقل القاعدة الأمريكية كمرافق عسكرية موجودة في المنامة، وإنما نقل قيادة الأسطول الأمريكي الخامس. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العسكر في واشنطن لا يرغبون في نقل مقر القاعدة العسكرية من المنامة، ومن يضغط في هذا الاتجاه هي وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما يعود بنا إلى التأكيد على تأثيرات صراع الساسة والعسكر في العلاقات البحرينية – الأمريكية.

مثل هذه المتغيرات تعتمد حالياً على مجموعة من المعطيات المتعلقة بإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والتي ستحدد مسار المنطقة مستقبلاً ●

*باحث بحريني

المجتمع المدني في البحرين ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية

تتناول هذه الورقة دور المجتمع المدني في البحرين من خلال المعوقات التي تواجه هذا المجتمع والآليات التي ترفده بمزيد من الدور والفاعلية وإمكانية أن يلعب المجتمع المدني البحراني دوراً بارزاً في تحقيق الانسجام الوطني في البحرين وتخليص الحراك السياسي والمجتمعي في هذه البلاد من أطر النزاع الطائفي والسير قدماً باتجاه تنشيط المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قواعد الدستور الذي يتم الاحتكام فيه لإرادة الشعب.

علاء عبدالرزاق *

لعل من المناسب وقبل الدخول في التفاصيل الخاصة بدور المجتمع المدني في مملكة البحرين وإمكانية قيامه بدور فاعل ومؤثر في تحقيق قدر كبير من المصالحة الوطنية ولم شعث ما تمزق من عرى الوحدة الوطنية أن نتعرف إلى مصطلح المجتمع المدني وظهوره على مسرح الفكر السياسي والدور الذي يمكن أن يلعبه في المجتمعات الحديثة وإمكانية قيامه بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع.

المجتمع المدني من الناحية التاريخية والقانونية

يمكن القول إن التعريف الخاص بمفهوم معقد متشابك كالمجتمع المدني يواجه قدراً كبيراً من الغموض ولكن التعريف الأكثر شيوعاً استند إلى أن المجتمع المدني يضم جملة من العلاقات الاجتماعية الاختيارية التي تبنى على أساس المهنة أو الانسجام الثقافي ولا تستند بأي حالٍ من الأحوال إلى روابط عضوية أولية أي روابط النسب والدين والمذهب والأسرة أي كل ما يخرج عن الروابط التقليدية التي تشد الإنسان لبيئته الأولية، ويصح أن تسمى المؤسسات والتنظيمات التابعة للمجتمع المدني بالمجتمع الوظيفي والذي ينفصل عن بنى ومؤسسات وهياكل الدولة من جهة وينفصل عن المؤسسات والبنى المجتمعية التقليدية، فلا تعد القبيلة أو الانتماء الديني أو المذهبي جزءاً من المجتمع المدني.

وتشير بعض التعريفات التي وضعت للمجتمع المدني إلى أن هذا المفهوم يشير إلى العمل الجماعي غير الإجباري أو القسري والذي يبنى على وجود المصلحة المشتركة بين الأعضاء المنضوين في إطار المؤسسة التي توصف بكونها جزءاً من المجتمع المدني وتنفصل مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة كمؤسسات وبنى قسرية من جهة وعن السوق وأدواته ومحركاته، ولابد من التأكيد أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والسوق هي علاقة معقدة تنطوي على جملة من الأبعاد المختلفة والمتناقضة في حجم استقلاليتها عن بعضها البعض وممارستها لسلطاتها وصلاحياتها. وتشكل المنظمات المهنية والمؤسسات التي تقوم على البر والإحسان ومعظم

تشكو مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من قضية التمويل الخاص بنشاطاتها وفعالياتها

المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسوية والمنظمات التي ترتبط بمذاهب دينية، ونقابات العمال، والمؤسسات القائمة على المساعدة الطوعية، والمنظمات الاجتماعية، والتنظيمات التي تضم في عضويتها رجال الأعمال.

وبطبيعة الحال فإن مفهوم المجتمع المدني يواجه قدراً كبيراً من الاختلاف إذا ما حاولنا تطبيق معاييره على مجتمعات تنتمي لثقافات وأطر حضارية مختلفة. ولقد توصل الاتحاد العالمي للمشاركة المجتمعية إلى صياغة تعريف قد يكون جامعاً ومانعاً لمفهوم المجتمع المدني ألا وهو: «المجال الذي يقع خارج نطاق العائلة وخارج مؤسسات الدولة يقوم من خلاله الأفراد بتنظيم علاقاتهم بشكل يحقق مصالحهم المشتركة». أي أنه المساحة التي تشكل حيزاً من حركة الأفراد خارج المنزل وخارج المؤسسات السياسية والحكومية، وتترك حركتهم هذه تأثيراً على العمل السياسي بشكل مباشر وغير مباشر.

ويمكن أن يؤشر المتابع لمفهوم المجتمع المدني وظهوره في ميدان الفكر السياسي إلى الحقبة التاريخية التي تعرف بعصر الاستنارة الفكرية أي إلى بدايات القرن الثامن عشر وكان المفهوم يشير في طياته إلى وجود رابطة سياسية تحكم الصراعات الاجتماعية وبالشكل الذي تصاغ من خلالها جملة من القواعد والأحكام التي تجبر المواطنين على عدم إيقاع الأذى ببعضهم البعض. ولقد استخدم المصطلح في بادئ الأمر بوصفه مرادفاً لمفهوم المجتمع الصالح، والذي يتميز بدوره عن مفهوم الدولة ومؤسساتها التي تقوم على الإجبار والقهر.

ولم يتميز مفهوم المجتمع المدني ويظهر بصيغته الحديثة إلا على يد هيغل والذي أعطاه بعداً ينحو به منحى ليبرالياً إذ عده مرتبطاً بنظام السوق والذي يتناقض بشكل كلي مع الدولة ومؤسساتها ولقد عدَ المجتمع المدني مجالاً منفصلاً يضم نظاماً من الحاجات ترمي لإشباع الحاجات الفردية وتعمل على تعزيز الملكية الخاصة. ولقد عدَ هيغل ولادة المجتمع المدني كضرورة متلازمة مع ظهور المجتمع الرأسمالي إذ أضحى بمثابة آليةٍ ترمي للحفاظ على المصالح والحقوق الفردية والملكية الخاصة. وإذ أعلى هيغل من قيمة ودور الدولة في المجتمع فقد منحها حق حل أي صراعات أو صدامات قد تحدث في بنية المجتمع المدني على أساس أن السمة المادية هي التي تغلب على العلاقات داخل المجتمع المدني ومن حق الدولة أن تصحح المسارات التي يتخذها المجتمع المدني، وعلى النقيض منه كان رأي أليكسس توكفيل والذي رأى في المجتمع المدني قيمة عليا يمكن أن تحد من استبدادية وجور السلطات السياسية والمركزية المفرطة لأي حكومة من الحكومات، كما ميز توكفيل بشكل دقيق بين مفهومي المجتمع السياسي والمجتمع المدني وعدهما مفهومين منفصلين ومتمايزين عن بعضهما البعض.

ولقد تابع كل من غابريل الموند وسيدني فيربا الخطوات التي بدأها توكفيل في تجذير مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر السياسي المعاصر إذ آمن كل منهما بأن الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في حياة أي مجتمع من المجتمعات الديمقراطية لهو دور فاعل ومؤثر، وراهن كلاهما على دور منظمات المجتمع المدني في توعية مواطني الدول الديمقراطية بحقوقهم ومصالحهم وبالتالي حُسن اختيارهم للمرشحين في أي حملات انتخابية، كما يساهم المجتمع المدني في تسهيل مهمة محاسبة الحكومات القائمة وذلك من خلال النشاط الذي يقوم به أعضاء منظمات المجتمع المدني في مختلف القطاعات التي تكون ذات مساس مباشر بعمل المؤسسات الحكومية.

لا تعد القبيلة أو الانتماء الديني أو المذهبي جزءاً من مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني في البحرين

يمكن القول إن البحرين قد سبقت دولاً عديدة في المنطقة في التاسيس لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إذ يعود تاريخ إنشاء بعض هذه المؤسسات والمنظمات إلى ما يقرب من ٥٠ عاماً. وتأتي المنظمات المهنية والنسوية في مقدمة المؤسسات التابعة للمجتمع المدني البحراني، ويعد أغلب ناشطيها من أعضاء الجمعيات اليسارية التي خاضت تجربة حزبية طويلة لذا يتمتع أعضاؤها بقدرة كبيرة على التنظيم الاجتماعي، وهنالك أيضاً الجمعيات التي لا تقوم على الربح مثل المؤسسات الاجتماعية والتربوية والمهنية والثقافية. وتشكو مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من الأوامر والضوابط الموجودة في قانون الجمعيات الأهلية والصادر في عام ١٩٨٩ والذي تعده مؤسسات المجتمع المدني في البحرين خانقاً للعمل المؤسساتي المدني ذلك أن هذا القانون كان قد ولد في ظل ظروف أمنية استثنائية أملتها أجواء حربي الخليج الأولى والثانية كما أنه نتاج لعقد الثمانينات من القرن الماضي والذي غالباً ما يوصف بأنه واحد من أكثر العقود التهاباً في تاريخ البحرين.

وتحتاج مؤسسات المجتمع المدني في البحرين لترخيص مسبق حتى تباشر عملها وهو أمر يرفضه كثير من الحقوقيين المهتمين بنشاطات المجتمع المدني فلا حاجة أساساً لمثل هذا الترخيص ذلك أن المجتمع المدني في نظر هؤلاء الحقوقيين هو عبارةٌ عن جماعات ضغطٍ مدنية فاعلة تقوم فلسفتها على الضبط وإحداث التوازن بين دور الحكومة وحركة المجتمع.

ولعل أبرز العوائق القانونية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في البحرين تتمثل في عوائق التسجيل وعوائق إدارة العمل وعوائق حرية التعبير والعمل الدفاعي وعوائق الحصول على الموارد. ويشدد ناشطو المجتمع المدني في البحرين على أن القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة ومنها قانون الجمعيات السياسية وقانون المسيرات وقانون الإرهاب قد جاءت لتزيد من وطأة الضغط على مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على ترويضه، كما تشكو مؤسسات المجتمع المدني من ظهور مؤسسات غير مسجلة قانوناً وكذلك وجود نشاطات متمردة على القانون الأمر الذي شكل حالة من الشد والجذب بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني دفعت في أحيان كثيرة لحالة من الملاحقات القانونية والصدام الأمني والاعتداء على الناشطين وبرزت أيضاً ظاهرة الجمعيات التابعة لبعض مؤسسات السلطة. ويشكو ناشطو المجتمع المدني من أن الحكومة تستخدم بعض مواد القانون الخاص بالترخيص لعمل الجمعيات بشكل يسمح لها الانتقاء والتحكم في منح التراخيص أو عدم منحها لجمعيات أو مؤسسات مدنية. ولابد من الإشارة هنا لحقيقة أساسية وهي أن قوة وفاعلية المجتمع في أي بلد من البلدان ومنها البحرين لا تقاس البتة بعدد منظمات المجتمع المدني بل بقوتها وفعاليتها وامتداد نشاطها في قطاعات الحياة المختلفة وحملها المؤسسات الحكومية على الاستجابة للمطالب المجتمعية في تغيير قانون أو تشريع معين لم يتواءما مع المرحلة أو العمل على صياغة تشريعات جديدة تعالج قضايا استجدت في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والثقافي.

كما تشكو مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من قضية التمويل الخاص بنشاطاتها وفعالياتها، وإمكانية تدخل الحكومة في حجب التمويل عن بعض المؤسسات التي قد تمارس نشاطات تعدها الحكومة منافية للقوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني أو القوانين المرعية بشأن حق التظاهر والتجمع. وعلى رغم وجود مثل هذه العوائق فإن المجتمع المدني في البحرين قادر على تعزيز وجوده من خلال العمل على تبني خطةٍ أكثر فاعلية لحمل الحكومة على تبني برنامجٍ يقوم على إطلاق الحريات العامة وتبني برامج للإصلاح السياسي والقضائي بحيث تتمكن المؤسسات الإعلامية والتشريعية والقضائية من القيام بدورها في حماية مؤسسات المجتمع المدني والعمل على تدعيم التحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وتفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني على صعيد تخليص العمل السياسي في البحرين من أطره المذهبية وتحويل الحراك السياسي في البلاد من صراع مذهبي يفسح المجال أمام تدخل دول عديدة في الساحة البحرانية محولاً إياها إلى بركة من الدماء، إلى تعاونٍ تنافسي يفسح المجال أمام تحريك الآليات الديمقراطية الموجودة في البلاد وتطويرها بحيث تغدو مؤسسات ديمقراطية شكلاً ومحتوى. ولابد من التذكير هنا أن التنوع المذهبي في أي بلد من البلدان لا يعد مشكلة في حد ذاته إذا ما حسُنت النوايا وقد تعد على أصابع اليد الواحدة البلدان التي لا تضم خليطاً متنوعاً من الأعراق والمذاهب في عالم اليوم وما يحتاج إليه أي بلد يضم تنوعاً مذهبياً أو دينياً أو قومياً هو إيجاد توازن بين المصلحة التي تنطلق من الدفاع عن المذهب والمعتقد وضمان حماية المنتمين إليه في ذات الوقت الذي يجري فيه الالتزام بأطر العيش المشترك داخل الوطن الواحد على قاعدة الالتزام بأداء الواجبات التي تمليها شروط المواطنة واكتساب الحقوق الخاصة بها.

الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في البحرين تقدم صورة مشرقة للبحرين

ويمكن القول في الختام إن الحركة الخاصة بالمجتمع المدني في البحرين تبعث -على رغم جملة من العراقيل- على التفاؤل والإعجاب ذلك أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في البحرين تقدم صورة مشرقة للبحرين، كما أن أسلوب التعامل الذي تمارسه الحكومة مع المجتمع المدني يحتاج إلى قدر كبير من المرونة، كما يستطيع الأفراد المنضوين في إطار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البحرين والذين تختلف انتماءاتهم المذهبية أن يجسدوا الوحدة الوطنية داخل البلاد بأبهى صورها ويمثلوا الرغبة الخالصة بالعيش المشترك في وطن تستحيل فيه تجربة الطيران بجناحٍ واحد دون جناحه الشقيق ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

الإصلاح في البحرين: كلاكيت ثاني مرة

مرة أخرى يعود مشهد الإصلاح السياسي في البحرين للواجهة من جديد، لكنه يأتي هذه المرة بزخم أكبر، وتفاصيل أكثر تعقيداً، وبنهايات تكاد تنتهي عند تدويل الملف البحريني ليلتحق بمجمل الملفات العالقة في الإقليم.

عادل مرزوق *

البحرين الجزيرة الصغيرة التي لم يتخطَّ تعداد مواطنيها حاجز المليون نسمة حتى اليوم، أصبحت موضوعاً يومياً على الصفحات الأولى من الصحف البريطانية والأمريكية. ورغم تقاطع المعالجات وفضاءات التحليل السياسية للحالة البحرينية باختلاف المواقف والأيديولوجيات والتحالفات الإقليمية والدولية، إلا أن أحداً لم يستطع حتى اليوم وضع خارطة طريق واضحة للخروج من هذه الأزمة التي لا تزال منذ الرابع عشر من فبراير الماضي تعصف بسواحل هذه الجزيرة في قلب الخليج العربي.

ترتكز القراءة الخليجية التي انتهت بتدخل قوات درع الجزيرة في البحرين في الثالث عشر من مارس وقبل يومين اثنين من إعلان حالة السلامة الوطنية في البحرين على أن الأحداث الجارية في البحرين مشهد من مشاهد التدخلات الإيرانية في الخليج وتأثير نظام ولاية الفقيه على الشيعة العرب القاطنين في البلدان الخليجية. وقبالة ذلك، تؤكد المعارضة التي تحتوي عدة فصائل سياسية - من ضمنها المعارضة الوطنية الليبرالية - أن ما شهده دوار اللؤلؤة من أحداث كان امتداداً طبيعياً لربيع الثورات العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وأن المطالب التي تتلخص في إقرار الملكية الدستورية والحكومة المنتخبة هي مطالب وطنية تمثل في حقيقتها استمراراً للمطالبات القائمة - قبل ربيع الثورات العربية - في الإصلاح السياسي وانتاج الدولة المدنية القائمة على التعددية والمساواة والعدالة.

الموقف الدولي من البحرين ممثلاً في الحكومتين الأمريكية والبريطانية أكد على احترام سيادة البحرين والتأكيد على أهمية استقرار المنطقة، داعياً الحكومة البحرينية إلى الشروع في تنفيذ إصلاحات سياسية شاملة تتوافق وطموحات المعارضة في البحرين، وأدان الرئيس الأمريكي أوباما الاستخدام المفرط للعنف والانتهاكات الحقوقية التي حدثت من جانب قوات الأمن البحرينية، وهو ما ردت عليه الحكومة البحرينية بالنفي وتشكيل عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة للجنة تحقيق دولية للتحقيق في التعذيب والانتهاكات الحقوقية تبعها إعلان وزير الداخلية البحريني تشكيل أكثر من لجنة للتحقيق، منها لجنة التحقيق في حادث الاعتداء على الصحافية نزيهة سعيد في أحد المراكز الأمنية وحادثة وفاة أكثر من معتقل أثناء عمليات التحقيق.

لا شك أن النقطة التي تبدو أكثر النقاط إثارة للجدال والمواقف المتخالفة في الملف البحريني هي تلك التي تتعلق بالملف الإيراني في المنطقة، فالعلاقات الخليجية-الإيرانية التي شهدت تحسناً طفيفاً في أواخر عهد الرئيس رفسنجاني وعهد الرئيس خاتمي، عادت لتشهد انتكاسة تاريخية في عهد الرئيس أحمدي نجاد الذي يتحمل مسؤولية توتير العلاقات الخليجية-الإيرانية

معالجة الملف البحريني لا تنفصل عن الربط بملفات إقليمية تلعب الدور الأكبر في استمرار الجدل القائم

من خلال العديد من المواقف والتصريحات التي كانت - ولا تزال - تجر المنطقة للمزيد من التوتر. وقبالة ذلك، ترى المعارضة البحرينية التي يمثل أبناء الطائفة الشيعية ممثلين في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أغلبيتها ضرورة أن يتم إسقاط وتوظيف وربط ملف النزاع الخليجي-الإيراني بالمطالبات الإصلاحية في البحرين، إذ ترى المعارضة أن المطالبات الإصلاحية ترتكز على إقرار تعديلات دستورية أو اقتراح دستور جديد يمهد لانتقال البحرين لنموذج متقدم من نماذج الملكيات الدستورية الحديثة. وهي طموحات لا صلة لها بإيران وأجنداتها في المنطقة، ولا تهدف للخروج عن الحاضنة الخليجية العربية مطلقاً.

وهكذا، يمكننا عبر متابعة المعالجات القائمة للملف البحريني من خلال مواقف الدول والسياسيين والتحليلات السياسية والإعلامية أن نستشف بوضوح أن المعالجة للملف البحريني لا تنفك ولا تنفصل عن الربط بملفات إقليمية هي على أقل تقدير تلعب الدور الأكبر في استمرار الجدل القائم في البحرين وما جاورها. بين من يختصر أن الأزمة في البحرين هي امتداد للأزمة الإيرانية والدول الخليجية من منظور سياسي أو طائفي، وبين من يعمل على إفراغ الأزمة من كافة المؤثرات والتداخلات الإقليمية وبما يشمل إيران. ولعل من أبرز المعالجات وأكثرها توازناً في هذا السياق القراءة التي قدمها الإعلامي المصري محمد حسنين هيكل للأزمة في البحرين.

اليوم وعلى الأرض، لقد خلفت حالة السلامة الوطنية العديد من الإشكاليات والملفات التي أضيفت لملف الإصلاح السياسي والملف الدستوري العالق، فلقد تمت اقالة العديد من الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص بدعوى المشاركة في اعتصامات اللؤلؤة، وتم اعتقال المئات من قادة المعارضة والناشطين السياسيين. وهو ما كانت له انعكاسات سلبية واضحة عبر تعقيد أجواء التوافق الوطني والتمهيد للخروج من الأزمة مع تدشين الملك حمد بن عيسى آل خليفة لحوار التوافق الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني.

المعارضة التي شاركت بالحوار عبر الفصيلين الرئيسيين فيها، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ممثلة غالبية تيار المعارضة في الطائفة الشيعية أولاً، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي ممثلة التيار الوطني الليبرالي وهو خليط من الطائفتين الكريمتين ثانياً. قدمت الجمعيتان العديد من الأطروحات والحلول للازمة الراهنة في البحرين، سواء عبر تعديلات دستورية تشمل اقرار حكومة منتخبة وتوزيع عادل للدوائر الإنتخابية أو عبر التمهيد لتسوية سياسية تشمل الإفراج عن جميع المعتقلين واعادة المفصولين لأعمالهم. لكن الفصيل الأكبر - جمعية الوفاق - عاد ليعلن انسحابه من حوار التوافق الوطني قبل أيام قليلة من اختتام أعماله إحتجاجاً على نسبة تمثيله في مقاعد الحوار مقارنة بمقاعده النيابية وأعداد أصوات الناخبين التي كسبها في الإنتخابات الأخيرة بالإضافة إلى رفض جميع ما تقدم به من مقترحات وتعديلات وروئ.

التسوية في البحرين ليست مستحيلة، لكنها تحتاج لإعادة جسور الثقة ومد الحبال التي انقطعت بين الدولة والمعارضة من جراء تسارع الأحداث والأخطاء الاستراتيجية والمعالجات المتسرعة من كلا الجانبين، ويعول البحرينيون في الداخل على جهود ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في أن يلعب دور الوسيط بين الدولة والمعارضة من خلال جهوده المثمرة في هذا السياق، خصوصاً أن له رمزية من نوع خاص وقبولاً مجتمعياً واسعاً. وإذا كانت تسوية الملف الحقوقي ممكنة من خلال اللجنة الملكية الدولية لتقصي الحقائق والتي تشارك فيها بعض الأسماء الدولية المرموقة فإن الملف السياسي لا يزال يحتاج للمزيد من الجهد والعمل الدؤوب الذي قد تكون مهمته الأولى ؟ كما ذكرت ؟ إعادة الثقة، لتنطلق لاحقاً نحو فضاء المقبول والمقنع من الإصلاحات التي تستطيع تعويض البحرين ما لحق بها من خسارات سياسية واقتصادية واجتماعية على حد سواء.

التسوية في البحرين ليست مستحيلة لكنها تحتاج لإعادة الثقة بين الدولة والمعارضة

قبالة ذلك وفيما لا تزال الأحداث الأمنية مستمرة في البحرين حتى اليوم، يؤكد العديد من الأطراف أن تسوية الملف البحريني وأن الخروج من هذا الجدل الدائر في هذا البلد الصغير لا يقتصر على اعادة الثقة المفقودة أو خلق تفاهمات أو توافقات داخلية بين الدولة وأقطاب المعارضة وحسب، خصوصاً مع تزايد الفرز الطائفي في البلاد رسمياً وشعبياً. وهو ما يحيل إلى أن تدويل الملف البحريني أصبح حقيقة لا مفر منها، وأن مطبخ التسوية للأزمة في البحرين أصبح مطبخاً دولياً بامتياز، تتقاذفه العواصم الإقليمية والدولية بحثاً عن مخرج وتسوية لأزمة بلد صغير ومحدود الموارد لكنه يتوسط أكبر منطقة معنية بتغذية الاقتصاد الصناعي في العالم ●

*صحافي بحريني - نائب رئيس
جمعية الصحفيين البحرينية سابقاً

مقترحات وتوصيات لحل الأزمة في البحرين وتعزيز الحوار الوطني

ليس من الواقعي ترك الأزمة في البحرين، والتي اندلعت في منتصف فبراير ٢٠١١، دونما حلول جذرية نظراً لخطورة المسألة. فقد ألحقت الأزمة خسائر بشرية ومادية ضخمة تضمنت وفاة نحو ٣٥ فرداً فضلاً عن جرح العشرات واعتقال المئات وفصل الآلاف من وظائفهم ومقاعدهم الدراسية.

د. جاسم حسين *

أما تداعيات الأحداث على واقع الاقتصاد البحريني فحدث ولا حرج، بدأ بإلغاء احتضان حلبة البحرين الدولية لسباق الفورمولا واحد للسيارات لموسم ٢٠١١ وليس انتهاء بتخفيض مستوى الملاءة المالية للمملكة. ففي خضم الأحداث قررت مؤسسة (ستاندرد أند بورز) تخفيض المستوى الائتماني للبحرين للأجلين الطويل والقصير درجة واحدة إلى (أي ناقص وأي ناقص ٢) على التوالي الأمر الذي من شأنه تقليل الجاذبية الاستثمارية للمملكة.

كما بلغ حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد البحريني نحو ملياري دولار استناداً لتصريح د.عصام فخرو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين في شهر أغسطس ٢٠١١. يعد هذا الرقم كبيراً كونه يساوي نحو ٩,٥ في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين والذي يبلغ ٢١ مليار دولار.

إضافة إلى ذلك، تعرضت سمعة البحرين لأضرار سياسية على الصعيد العالمي شملت انتقادات موجهة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما بخصوص المعتقلين وأخرى من وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ لطريقة إدارة الأزمة. أما على الصعيد المحلي، فقد تسببت الأزمة في تقديم نواب جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، صاحبة أكبر كتلة برلمانية، استقالاتهم احتجاجاً على طريقة إدارة السلطة للأزمة. كما هددت الأزمة بإحداث شرخ في البلاد على أساس طائفي الأمر الذي يشكل تهديداً للسلم الأهلي.

بمعنى آخر، يقتضي الصواب بذل جهود من مختلف الأطراف ذات العلاقة لمعالجة تداعيات أخطر أزمة تشهدها البحرين منذ استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٧١. ومؤكد أيضاً أنه لا مناص من تطوير حلول شاملة تعالج لب المشكلة حيث لا مجال للحلول الترقيعية نظراً لجدية وضخامة الأزمة. بدورنا، نتقدم بالمقترحات والتوصيات التالية في ضوء معاصرتنا للأزمة في البحرين، مستفيدين في الوقت نفسه من حصولنا على فرص لزيارة كل من تونس ومصر في أعقاب الربيع العربي.

أولاً: عدم اللجوء لخيار العنف

المطلوب من جميع الأطراف نبذ خيار العنف كوسيلة للتعامل لسبب جوهري وهو أن العنف ليس أكثر من حلقة متواصلة من القتل والتدمير ولا يفرق بين الناس بل يهدد بدخول البلاد في نفق مظلم. وهناك من التجارب التي تؤكد الخطر الاستراتيجي للجوء للعنف من قبيل أفغانستان والصومال.

ينطبق هذا الكلام على المشاركين في المسيرات من جهة

لا بد من بذل جهود من مختلف الأطراف ذات العلاقة لمعالجة تداعيات أخطر أزمة تشهدها البحرين منذ استقلالها

والأطراف الرسمية من جهة أخرى. فقد تبين من خلال التجربة أن أناساً أبرياء يؤمنون بالعمل السياسي السلمي فقدوا حياتهم بسبب العنف. وفي مقدمة هؤلاء رجل الأعمال (عبدالكريم فخرواي) المساهم في إحدى الصحف اليومية وصاحب مكتبة. وربما كان من الممكن تفادي الأزمة التي عصفت بالبحرين في حال عدم سقوط أحد المتظاهرين أمام منزله بتاريخ ١٤ فبراير وشخص آخر في اليوم التالي أثناء تشييع الأول.

ثانياً: تحاشي بعض الشعارات والتصرفات غير الواقعية

من جهة أخرى، من الأهمية بمكان تجنب المتظاهرين ترديد بعض الشعارات غير الواقعية من قبيل (الشعب يريد إسقاط النظام) وهو الشعار المستورد من تجارب أخرى من الربيع العربي. على أقل تقدير، يوحي هذا الشعار بوجود نية لإسقاط النظام الأمر الذي يفسح المجال للطرف الآخر بتبني مواقف متصلبة. كما ليس من المناسب تنفيذ أعمال مرفوضة مجتمعياً مثل إغلاق بعض الشوارع العامة لثني الناس عن الذهاب إلى أعمالهم أو السيطرة على أماكن حيوية كما حدث مع مرفأ البحرين المالي وسط العاصمة.

في المقابل، المطلوب من الجهات الرسمية عدم السماح بنشر ثقافة الكراهية في أي مجال كان وخصوصاً عبر التلفزيون الرسمي فضلاً عن الراديو والصحف اليومية. كما ليس من المناسب فصل الآلاف من الموظفين أو توقيفهم عن العمل أو الدارسة بناء على توجهاتهم السياسية وأحياناً المذهبية.

ثالثاً: تعزيز ثقافة الحوار

في المقابل، لا مناص من تبني جميع الأطياف بدءاً بالسلطة لخيار الحوار كقاعدة وليس استثناء. مؤكداً أن مختلف دول العالم تواجه وبصورة مستمرة تحديات متنوعة (سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وبيئية) وربما متشابهة لحد ما في هذا العصر أي عصر العولمة لكن يجب مواجهة التحديات في جميع الأوقات عبر الحوار.

كما لا بد من اعتبار الحوار عملية متواصلة وليست مرتبطة بفترة زمنية. وعليه لا يمكن اعتبار (حوار التوافق الوطني) والذي طرحته السلطة واستمر لنحو شهر واحد وانتهى قبل شهر رمضان المبارك نهاية المطاف بالنسبة للحوار. وفي هذا الصدد، انسحبت الوفاق من الحوار لإظهار امتعاضها من طريقة سير العمل في الحوار وجدول الأعمال الممتلئ بمختلف القضايا العامة دونما التركيز على المسائل محل الخلاف بين السلطة والمعارضة.

وحتى على فرضية نجاح (حوار التوافق الوطني) وهذا ما لم يتحقق أصلاً، فإن المشروع لم يتمكن من وضع الحلول الناجعة والكفيلة بوضع حد لحالة الاحتقان التي تعيشها البلاد. على أقل تقدير، يمكن اعتبار حوار التوافق الوطني بمثابة مرحلة من مراحل الحوار وليس نهاية المطاف. ويميل لهذا الرأي بعض الدبلوماسيين الغربيين والذين حصلنا على فرص الحديث إليهم. باختصار، لا مناص من إجراء حلقة جديدة من الحوار بين السلطة والمعارضة بقيادة جمعية الوفاق (حصل مرشحو الوفاق للمجلس النيابي وعددهم ١٨ من أصل ٤٠ عضواً على ٦٤ في المائة من أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠١٠).

> يمكن اعتبار حوار التوافق الوطني بمثابة مرحلة من مراحل الحوار وليس نهاية المطاف

الجميل في الأمر هو وجود قناعة لدى أطراف في السلطة لتعزيز الحوار الوطني بهدف الوصول لحلول للأزمة التي تعيشها البلاد. وقد لفت نظري كلام لولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال زيارة لإحدى المجالس الرمضانية حيث صادف وجودي هناك ابتهاجه بالزيارات الرمضانية التي تشتهر بها البحرين خلال الشهر الفضيل مبدياً رغبته بالاستمرار في اللقاءات حتى بعد انتهاء شهر رمضان. كما كشف عن رغبته بتدشين مجلس دائم له بعد شهر رمضان بغية مواصلة الأحاديث مع الناس.

رابعاً: محاربة كافة أشكال التمييز

ربما يكون من مصلحة البحرين استصدار قانون يجرم كافة أشكال التمييز بين المواطنين على أي أساس كان وخصوصاً التمييز الطائفي. مؤكداً أنه لا يمكن إنكار وجود شعور لدى قطاع من الشعب بأنهم يتعرضون للتمييز في الوظائف أي عدم وجود تكافؤ لأسباب عقائدية. أما الزعم بعدم وجود تمييز إنما هو هروب للأمام نظراً لأن هذا الموضوع عبارة عن مسألة يومية في البحرين.

حقيقة القول، يعد التنوع الثقافي في البحرين مصدر قوة كما هو الحال بالنسبة للهند والولايات المتحدة. لكن يجب عدم معاملة البعض معاملة خاصة بسبب انتمائهم القبلي أو العائلي أو المناطقي فضلاً عن العقائدي. وربما تحتاج البحرين لنوع من التوازن العقائدي في الفرص لفترة زمنية لضمان حصول تمثيل لمختلف فئات المجتمع لحين زوال هذه المعضلة. وفي كل الأحوال، تعتبر الطائفية مسألة خطرة، وعليه المطلوب محاربتها بكافة الأشكال لأنها تشكل تهديداً لوحدة المجتمع.

خامساً: تحاشي إلقاء اللوم على أطراف ذاتية

نزعم بأن التحديات في البحرين محلية الصنع لكنها بكل تأكيد تتأثر بالأوضاع الإقليمية والدولية تماماً كما حدث تزامناً مع الربيع العربي. صحيح أن الاحتجاجات التي بدأت في منتصف فبراير ٢٠١١ تأثرت من حيث التوقيت بالربيع العربي لكنها ليست المرة الأولى التي تشهد فيها البحرين احتجاجات سياسية.

بل إن غالبية القضايا التي تم طرحها أثناء الحركة الاحتجاجية الأخيرة ليست وليدة الساعة، فمطلب تعديل الدوائر الانتخابية يعود لسنوات خلت أو على الأقل منذ انتخابات ٢٠٠٢. والحال نفسه بالنسبة لمطلب حصر السلطة التشريعية بالمجلس النيابي المنتخب دونما منافسة من مجلس الشورى المعين.

كما أن تطبيق مبدأ صوت واحد لكم مواطن يعود لفترة زمنية. وقد تبين من تجربة انتخابات ٢٠١٠ بأن هذا المبدأ غير مطبق، فقد ثبت بأن عدد الناخبين بالدائرة الأولى في المحافظة الشمالية مساو لعدد الناخبين في ست دوائر مجتمعة يمثلون فيما بينهم المحافظة الجنوبية. وربما يكون من المناسب تحويل البحرين إلى دائرة واحدة نظراً لصغر حجم المملكة، حيث تذهب المقاعد البرلمانية لأفضل أربعين مرشحاً على فرضية عدم إجراء تغيير في عدد أعضاء المجلس النيابي.

بمعنى آخر، ليس من المناسب إطلاق اللوم على الجهات الأخرى كالحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الإعلامية بالوقوف وراء أية أحداث في البحرين أو غيرها. كما لا يمكن تحاشي الأبعاد الخارجية للقضايا المحلية كوننا نعيش في عصر العولمة والتقنية والمواقع الاجتماعية أي حدوث تلاش للجغرافيا.

وبشكل أدق، ليس من الصواب توجيه اللوم لإيران بأنها تقف وراء الأحداث في البحرين وهذا هو رأي العديد من الدبلوماسيين الغربيين. لكن لا يمكن إنكار تصاعد اهتمام وسائل الإعلام الإيرانية بأوضاع البحرين بعد اندلاع الأحداث لأسباب تشمل العامل العقائدي. وربما اهتمت وسائل الإعلام الإيرانية بشكل نوعي بأحداث البحرين بعد دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين على خلفية محاولة كل من السعودية وإيران تعزيز وجودها الإقليمي. عموماً، إلصاق تهمة الأحداث التي شهدتها البحرين بإيران لن يساهم في حل التحديات بل يعد دليلاً على تدويل المشكلة. فضلاً عن وسائل الإعلام التابعة لإيران، فقد ثبت وجود اهتمام بأحداث البحرين من قنوات أخرى بما في ذلك قناة الجزيرة الناطقة باللغة الإنجليزية والتي سلطت الأضواء على البحرين في شهر أغسطس.

> إلصاق تهمة الأحداث التي شهدتها البحرين بإيران لن يساهم في حل التحديات

سادساً: تقدير أهمية منطقة الخليج

حقيقة القول، لا يمكن تحاشي الاهتمام العالمي بكل ما يحدث في دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب تشمل الأهمية النسبية لهذه المنطقة فيما يخص القطاع النفطي أي النفط والغاز أي أهم مصادر الطاقة. فحسب تقرير الطاقة ومصدره شركة بريتيش بتروليوم، تستحوذ السعودية على نحو ١٩ في المائة من الاحتياطي النفطي المكتشف عبر امتلاكها احتياطياً مكتشفاً بحجم ٢٦٥ مليار برميل. كما تسيطر كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة على ٧,٣ في المائة و٧,١ في المائة من الاحتياطي النفطي العالمي على التوالي. ثم تأتي قطر بنحو ١,٩ في المائة فعمان بنسبة ٠,٤ في المائة. وفيما يخص الإنتاج النفطي، تعتبر السعودية ثاني أكبر منتج نفطي في العالم بعد روسيا لكن أكبر مصدر للنفط الخام على مستوى العالم. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حصص مؤثرة فيما يخص صناعة الغاز بدليل سيطرة قطر على ١٣,٥ في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وهذا يعني حلول قطر في المرتبة الثالثة عالمياً بالنسبة للاحتياطي بعد كل من روسيا وإيران واللتين تمتلكان ٢٣,٩ في المائة و١٥,٨ في المائة على التوالي. لكن تتميز قطر بجوانب مختلفة في قطاع الغاز حيث تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم.

المؤكد أنه ليس بمقدور أي طرف إبعاد الاهتمام العالمي بأحداث دول مجلس التعاون وخصوصاً في هذا العصر الذي يتميز بالتقنية وسرعة انتشار المعلومات. والأهم من ذلك أنه لا مناص للجهات الرسمية والمعارضة بشكل عام والوفاق بصورة خاصة من الدخول في مفاوضات مع الجهات الرسمية بغية تقديم العون للخروج من الأزمة بأقل التكاليف الممكنة.

يوجد كلام في الثقافة الأمريكية مفاده أن الإنسان يواجه مشكلة تلو الأخرى طالما أنه حي يرزق، لكن المطلوب منه إدارة المشكلات بصورة صحيحة. ويبدو أن هذا الكلام ينطبق بالضرورة على الجهات المسؤولة في المؤسسات والدول لإدارة الأزمات بحنكة وعدم السماح لها بأن تتفاقم وبالتالي تخرج عن نطاق السيطرة ●

*اقتصادي وسياسي بحريني

التوافق الوطني في البحرين: مقترحات وتوصيات

يشهد العالم العربي تطورات وتحولات مذهلة لا يعرف مداها، كما لا يعرف إلى أين ستقوده؟ وما يمكن أن تفرزه من معطيات ثقافية جديدة، قد تقود إلى مزيد من تقسيمه إلى دويلات صغيرة بتسميات جديدة، وقد يغلب عليها الطابع الإثني، وفي ذلك خطورة كبيرة تهدد الأمن القومي العربي بل التاريخ العربي نفسه في أجواء دولية تسيطر عليها المصالح، وتدفع إليها دعوات هنا وهناك لتحقيق مصالح فئوية ضيقة أو إثنية عديدة، ستكون حتماً خاسرة ضمن الخسارة المجتمعية للعالم العربي إذا لم يفرز هذا التغير فلسفة جديدة تكون قادرة على دفع العرب إلى بناء الدولة المدنية

د. عبدالواحد مشعل *

لعل هذا الأمر يشكل الجزء الأكبر مما يعول على هذه التحولات التي يباركها كل عاقل على طريق العدالة والمساواة وبناء الدولة المدنية المنتجة متفاعلة مع عالم لم يعد الانفتاح والتواصل الثقافي فيه يقع خارج نظرية إنسانية جديدة بعيده عن العنصرية وعابرة للأيديولوجيات والإثنيات ساعياً إلى تحقيق كرامة وحرية الإنسان، ولهذا ينبغي أن نفهم بل أن نسعى إلى جعل ما يجري في المجتمع العربي من ثورات شعبية تسير في هذا الاتجاه وإلا عاش العالم العربي مزيداً من التقسيم ومزيداً من التدخل الخارجي وربما في نهاية المطاف سيخضع إلى اجتياح خارجي ينهي كل الطموحات والأهداف التي يسعى إليها المواطن العربي بشتى تنوعه الإثني، وعلى العرب أن يدركوا ذلك لأن رياح هذا التغير ستجتاح كل الوطن العربي ومحيطه الإقليمي، إذاً لا بد من إجراء إصلاحات سريعة تضع في عين الاعتبار كرامة وحرية الإنسان في المقدمة، لذا فإن ما يجري اليوم في كثير من الدول العربية لا يمكن عزله عن الواقع الثقافي والاجتماعي في منطقة الخليج العربي، إلا أن الذي يميز هذه المنطقة عن بقية البلاد العربية، أن قادتها ومجتمعاتها استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التطور العمراني والمدني واستطاعت السياسات فيها إشباع الجزء الأكبر من حاجات مواطنيها، وعلى الرغم من ذلك لا تخلو هذه البلدان من مشكلات اجتماعية وثقافية، وما مشكلة البحرين إلا مثال ماثل أمام الجميع، وهذه المشكلة ليست وليدة اللحظة بل تعود إلى فترة طويلة من الزمن حيث كانت مدار خلاف بين شاه إيران وعرب الخليج، وقد كان موقف الملك فيصل (رحمه الله) في هذا المجال واضحاً، وقد استطاع شعب البحرين أن يحسم الأمر حينما صوت لمصلحة انتمائه العربي، وعليه ينبغي النظر إلى شعب البحرين بعين الأمل الكبير في انتمائه العربي أولاً والخليجي ثانياً، وهو كغيره من الشعوب العربية يستحق التقدير، لذا ينبغي حل مشكلته داخلياً وعن طريق إرساء قواعد العدل والمساواة، فقادة البحرين وشعبها قادرون على تحقيق التوافق الوطني وإعطاء المواطن البحراني حقوقه الكاملة، وتحت لائحة المواطنة الحقيقية وهي مسألة صعبة، لاسيما إذا توفر الدعم الاقتصادي الخليجي للبحرين من أجل إرساء قواعد الاقتصاد الوطني ومن ثم إرساء عملية سياسية قائمة على أساس الإنجاز والكفاءة بعيداً عن المحاصصة الطائفية، لأن البلد إذا دخل هذا المدخل، فإنه لن يحقق الدولة المدنية ولن يحقق أبناء أي طائفة فيه أي مكاسب وحقوق، ويتحول المجتمع إلى بؤر للصراع، وهو الذي يضر بالبحرين حاضراً ومستقبلاً، وعندئذ لا يستطيع أحد إخراج البلاد، مما ستكون عليه من جراء ذلك.

أولاً: الحراك الاجتماعي والتوافق الوطني

التعاون والتغالب سمتان أساسيتان ترافقان حركة التاريخ الإنساني منذ الأزل، وعاش الإنسان صراعاً من أجل تحقيق فرص متقدمة من أجل حريته، وهكذا جاءت الأديان السماوية لتؤكد جميعها عبادة إله واحد وتحقيق حرية الإنسان وصون كرامته،

تبقى مطالب الشعب البحريني مطالب مشروعة في بناء دولة ديمقراطية قائمة على أساس المواطنة الحقيقية

وكذلك كانت ثورات الإنسان في العصر الحديث تهدف إلى تحرير الإنسان ونقلة من حالة التغالب إلى حالة التعاون والتوافق، وهكذا كان منطق الثورة الفرنسية والثورة الروسية وغيرهما، وبهذا المعنى يبقى الإنسان يعيش في صراع اجتماعي من أجل حياة أفضل، وعندما يستطيع الإنسان أن يرسي قواعد العدالة، فإن حالة الاستقرار والتعاون تبقى هي السائدة، والمجتمعات العربية الخليجية وخلال التاريخ الحديث، استطاعت أن تحقق مستويات عالية من التطور والرقي وتعطي حقوق المواطنة امتيازات لم تستطع دول عربية أخرى، (وهي تنهج النهج الاشتراكي) من الوصول إليها، بل إن معظم نظم هذه الدول قد تحولت من المرحلة الثورية إلى المرحلة الدكتاتورية الظالمة، ولم يكتفوا بذلك إنما لجؤوا إلى نظام التوريث وعلى مرأى من عيون شعوبهم وأيديولوجياتهم، كما أنهم قد أدخلوا العرب في أزمات حادة ومزقوا روابط الشعب العربي تحت صراعات واهية، لم يستفد منها سوى أعداء الوطن العربي، وما زالوا يستثمرونها حتى اليوم لتحقيق مصالحهم، وبطريقة مكشوفة واضحة، لذا كانت الثورات الشعبية العربية رداً شجاعاً على كل تلك الشعارات، وأن ما يجري في مملكة البحرين من حراك سياسي وثقافي يجب أن يأخذ الجانب الإيجابي في تطور البلاد وإبعادها عن متاهات البعد الطائفي، الذي لا يعرف أحد التكهن بنتائجه، وما تزال تجارب دول عربية عدة ماثلة أمامنا، فلم يجن منها أي شعب سوى الفوضى والكراهية، وهو ما يجب أن ينتبه إليه أبناء البحرين، وتبقى مطالب الشعب البحريني كغيره من الشعوب العربية مشروعة في بناء دولة ديمقراطية قائمة على أساس المواطنة الحقيقية، ويكون التمايز بين الأفراد والطبقات قائماً على أساس الإنجاز والكفاءة لأنه من دون هذا الطريق لا يمكن تأسيس الدولة المدنية المنتجة، وعلى البحرينيين بطوائفهم العمل من أجل تحقيق التوافق الوطني الذي يضع مصلحة المملكة واستقرارها وراحة أبنائها فوق كل اعتبار، لأن الرفاهية واحترام كرامة الإنسان تبقى مطلباً مشروعاً، وعلى البرنامج الحكومي تحقيقه.

ثانياً: الحقوق المشروعة والتغير الثقافي

مع التسليم بالحقوق المشروعة للشعب البحراني في المساواة والحرية والكرامة، وحقه الطبيعي في تحقيق خطوات متقدمة لإقامة الدولة المدنية التي يتساوى فيها الجميع بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، إلا أن ذلك لا يكون خارج فهم البعد الثقافي التقليدي الذي ما زال يؤثر في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في البلاد العربية، ومنها دول الخليج العربية، فالتحول الثقافي الذي حصل في المجتمعات الحضرية العربية، يعد تحولاً جزئياً نحو الثقافة الحضرية، وهذا التحول ما زال ناقصاً لأنه لم يقترن بحركة تصنيع وطنية حقيقية تنقل الإنسان نحو الحضرية، وقد أفرز هذا الواقع تداعيات وآثاراً في بنية هذه المجتمعات، فضعفت نسبياً الروابط القبلية لتحل محلها الانتماءات الطائفية وبعض الاتجاهات الفلسفية الدينية أكثر من الانتماءات الطبقية، أو الأنماط الحضرية العقلانية، ولا شك في أن ذلك قد ترك

آثاراً كبيرة في بنية الدولة التي لم تكن سياساتها بمستوى المسؤولية في حساب حركة التحضر في البلاد العربية ومنها المنطقة الخليجية، وحالة البحرين جزء من هذا الواقع، لأن التغير الثقافي في المدن أفرز كثيراً من الإشكاليات التي تخص الطوائف في المجتمع الذي يقوم على هذا التعدد الثقافي المحلي، لذا يجب أن تكون معالجة هذه الإشكالية وفق نظرة ورؤية متفهمة وشاملة تقوم على أساس الالتحام مع الوعي المجتمعي، وتتخذ من الإصلاح الاقتصادي مساراً رئيسياً على أن يكون ذلك منوطاً بمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي للبحرين في سبيل إجراء تنمية متكاملة، ويصبح التحول الثقافي لمصلحة الحقوق المدنية، ودافعاً للتوافق الوطني مع بقاء الثقافات الفرعية محترمه ومحمية من قبل الدولة، لأن الإشكالية التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمواطن في أغلبها مشكلة ثقافية، وهو أمر طبيعي في ظل غياب الدولة المنتجة وغياب التنظيم الثقافي والاجتماعي الطبقي القائم على أساس التنافس الإيجابي من أجل تقدم البلد، وبدل وجود ذلك في مجتمعاتنا أصبحت هناك طبقة الفئة الحاكمة، هي الظاهرة في المجتمع، مما ولد صراعاً جديداً للمطالبة بالحقوق المشروعة، لكن هذه المطالبة جاءت عن طريق الطوائف والانتماءات الفرعية بدلاً من المطالبة بها عن طريق المنظمات الاجتماعية والمدنية والبرلمانية التي تمثل التوافق الوطني، وفي ذلك مردود سلبي على المجتمع والدولة معاً، لذا ينبغي إرساء نظام ديمقراطي قائم على الشفافية والصراحة نابع من ثقافة المجتمع وتاريخه، على أن تسبق ذلك إرادة سياسية في الشروع بنهضة علمية وصناعية على مستوى مجلس التعاون الخليجي تساهم في تحول ثقافي واجتماعي وإداري واسع النطاق يعزز قيم الانتماء الوطني ويدفع باتجاه المشاركة الفاعلة للمواطن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الدستور واحترام إرادة القانون بما يحمي المجتمع البحريني ويصون حقوق مواطنيه.

ثالثاً: العدالة والمساواة أساس التوافق الوطني

المشكلة الأساسية التي يعيشها المجتمع العربي عامة والمجتمع الخليجي خاصة، هي هيمنة ثقافة القبيلة بشكل أو بآخر على عقلية الإنسان في المدينة المتحولة نحو الحضرية والحداثة، والمفروض عندما يتحول المجتمع من مجتمع قبلي إلى مجتمع حضري، أن يقوم على التعايش الحضري القائم على المكانة التي يحددها الإنجاز والكفاءة والابتكار العلمي والتكنولوجي ليكون مجتمع المدينة غير متجانس ومتنوعاً ثقافياً، وينتج تطوراً فلسفياً واجتماعياً تنتهي أو تضعف معه الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية إلا في إطار الثقافة الفردية التي لا تؤثر على الغير، لكن الذي يحصل في مجتمعاتنا الحضرية على غير ذلك، ما تزال المدينة العربية ومنها الخليجية تعيش نوعاً من التداخل بين ثقافة القبيلة وثقافة المدينة، وخلال تعايش الإنسان في المدينة بدأ يفقد تدريجياً قوة انتمائه القبلي، وفي الوقت نفسه فشلت المدينة في أن تمنحه الاكتساب الثقافي الحضري، مما جعله يلجأ إلى انتماءات فرعية أخرى كالانتماء الطائفي والأيديولوجي أو البقاء في الحالة الوسطية وهو ما يعرف بالأغلبية الصامتة، إن ضعف البرامج التنموية ولاسيما في مجال التحول الصناعي أفرز عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل، كما أن استقبال المدينة لمزيد من المهاجرين الريفيين دون قدرتها على استيعابهم ودمجهم في ثقافتها، مثل جزءاً حيوياً من المحنة التي يعيشها الإنسان العربي بشكل عام، لذا ينبغي العمل من خلال برامج حكومية وشعبية لتحقيق تنمية بشرية تلبي حاجات الإنسان، وتعمل على تمكينه في المجتمع على أساس العدالة والمساواة وجعله أكثر قدرة على التنظيم في حياته الاجتماعية والمهنية، كما ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز ذلك:

> ينبغي النظر إلى شعب البحرين بعين الأمل الكبير في انتمائه العربي والخليجي

١- على الدولة فهم تطلعات الجمهور المشروعة ومعرفة أبعادها الثقافية بغية وضع خطة متكاملة لمعالجة القضايا التي تحتاج إلى إصلاح بما يحقق السلم الاجتماعي ويحقق التوافق الوطني.

٢- على الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الأهلي وكل الهيئات بما فيها الهيئات الدينية أن تضع لائحة وطنية تضمن سلامة الوطن والمجتمع معاً، والاتفاق على الحوار الوطني الذي يضع مصلحة مملكة البحرين فوق كل اعتبار، وبما يضمن الحقوق والحرية للجميع.

٣- إن بناء الدولة المدنية ينبغي أن يقوم على أساس التوافق الوطني، وأن تضمن الحكومة الحريات لجميع المواطنين وعدم اللجوء إلى العنف، وحل الإشكاليات عن طريق الانفتاح واتخاذ إجراءات إصلاحية في مصلحة الجميع بما يعزز التوافق الوطني.

٤- العمل بكل الوسائل على ألا تأخذ الحالة البعد الطائفي، لأن ذلك يؤدي بالمجتمع البحريني إلى المجهول وربما يدخله في نفق لا يرى في نهايته النور، وعندئذٍ سيخسر الجميع، وتضيع فرص التطور، فالبحرين كلٌ في مركب واحد وأي خلل فيه يلحق الضرر بالجميع.

٥- ينبغي تعزيز الشعور لدى البحرينيين جمعياً بأنهم جزء من المنظومة الخليجية، وأنهم يمثلون مجتمعاً له خصوصية ثقافية، وأن مشكلاته ينبغي أن تحل أولاً ضمن البيت البحراني وثانياً ضمن البيت الخليجي، ولا سيما في مجال التحول التنموي وبناء النموذج الخليجي المميز ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

إدارة أزمة العنف في كل من بريطانيا والبحرين: رؤيـة مقارنـة

في السادس من شهر أغسطس ٢٠١١م، انطلقت احتجاجات من مدينة توتنهام البريطانية على خلفية مقتل شاب وسرعان ما انتقلت موجة الاحتجاجات إلى أجزاء أخرى من العاصمة لندن، ومن ثم إلى مدن وبلدات أخرى في جميع أنحاء إنجلترا مثل مانشستر وليفربول وبيرمنجهام وغيرها، وأسفرت أعمال العنف التي لم تدم سوى ستة أيام، وهي الأسوأ في بريطانيا خلال ثلاثة عقود، عن إصابة أكثر من ٤٠ شرطياً، و٢٠ شخصاً من مثيري الشغب، إضافة إلى وفاة خمسة اشخاص، وقدرت السلطات الخسائر الاقتصادية لأعمال الشغب بأكثر من مائتي مليون جنيه استرليني.

عطا السيد الشعراوي *

كان الغالب على أعمال العنف والشغب الطابع الإجرامي من قبيل إضرام النيران وسرقة محلات تجارية ورشق مراكز الشرطة بزجاجات المولوتوف.

بينما واجهت مملكة البحرين، منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ م ولمدة تزيد على شهر أعمال عنف وشغب من قبل مجموعة من الشباب التي تنتمي إلى الطائفة الشيعية تورطوا في العديد من التجاوزات والممارسات غير المشروعة كان أخطرها إقامة حواجز أمام المرفأ المالي، وعلى جسر مجلس التعاون الخليجي وغلق طريق الملك فيصل، ونقل أعمال العنف والشغب إلى المباني التعليمية والزج بالأطفال في المسيرات غير المرخصة وانتهاك حرمة الحرم الجامعي بجامعة البحرين، إضافة إلى (احتلال) مستشفى السلمانية ومنع وصول أو علاج المرضى والمصابين، وشل الحركة التجارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فضلاً عن استهداف المقيمين، والاعتداء على المساجد ومهاجمة ومحاصرة الأئمة والمؤذنين.

وكانت المحصلة سقوط العديد من الضحايا حيث توفي (٤) من رجال الأمن، كما توفي (٧) من المدنيين الأبرياء من المواطنين والمقيمين و(١٣) شخصاً من الخارجين على القانون المشاركين في أعمال الشغب والعنف، فضلاً عن إصابة (٣٩١) رجل أمن، و(٥٦) من المواطنين والمقيمين الأبرياء، بالإضافة إلى خطف وتعذيب (٤) من رجال الأمن. وحدوث خسائر اقتصادية كبيرة بلغت نحو ٥٥٠ مليون دينار بحريني ١,٤ مليار دولار.

وعلى رغم الفارق الواضح في طبيعة العنف في الدولتين إلا أن رد الفعل البريطاني اتسم بالحدة والحسم الشديد لدرجة أن بريطانيا تناست ما كانت تدعو إليه دول العالم المختلفة ومن بينها البحرين إلى احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، حيث تحولت بريطانيا إلى دولة بوليسية أعلنت ما يمكن تسميته بالحرب الشاملة على الشباب الذين تورطوا في العنف، ومن مظاهر ذلك ما يلي :

١- إعلان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون منذ بداية الأزمة عن خطة طوارىء تشتمل على استخدام خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، وزيادة عدد رجال الشرطة من ٦ آلاف إلى ١٦ ألف شرطي.

٢- استعانة الشرطة البريطانية بالكلاب واستخدام المدرعات ومشاركة قوات الجيش البريطاني مع الشرطة في مواجهة أحداث العنف.

٣- قالت وزيرة الداخلية البريطانية (تريزا ماي) إنها أمرت كل قوات الشرطة أن تتبنى (نهجاً أكثر قوة وصرامة) في التعامل مع أي أحداث قادمة.

٤- فرض إجراءات قانونية استثنائية في حالة نادرة في تاريخ بريطانيا، حيث اعتقل نحو ألف شخص ووجهت تهم رسمية إلى ٦٠٠ منهم بالتورط في أعمال العنف بالعاصمة البريطانية ومثول ٣٢ شخصاً أمام المحكمة.

٥- هددت السلطات المحلية في كل من مانشستر وسالفورد وجرينتش السكان الذين يعيشون في المنازل التابعة للمجالس البلدية بإجلائهم إذا تم التأكد من مشاركتهم أو أقربائهم في أعمال الشغب.

٦- توعدت السلطات بملاحقة نشطاء الفيس بوك وتويتر والهواتف الذكية التي تتهمها الشرطة البريطانية بأنها كانت وسيلة المتظاهرين لتنظيم وتأجيج العنف في العاصمة لندن.

وذلك على الرغم من أن تلك المواقع الإلكترونية هي مظهر من مظاهر حرية الرأي والتعبير وكانت أحد أهم مصادر المعلومات للحكومة البريطانية وصحافتها في اتهام دول أخرى بأنها معادية للديمقراطية ولحقوق التعبير عن الرأي.

بينما في مملكة البحرين، قدمت القيادة السياسية نموذجاً متميزاً في الإدارة الناجحة للأزمات والتكيف مع أحداثها وفهم أبعادها الداخلية والخارجية، واتخاذ القرارات الملائمة في كل مرحلة من مراحل تطورها. كما أن المتتبع للتدابير والإجراءات التي اتخذها ملك البلاد طوال أحداث الأزمة يجد أن هناك إطاراً حاكماً يتمثل في الحفاظ على السلم الأهلي الداخلي الذي مثل خطاً أحمر لم يسمح بتجاوزه واتخذ جميع السبل الممكنة لتحقيقه، إضافة إلى المرونة الكبيرة في التعامل مع جميع أطياف المجتمع والاستجابة للمطالب المشروعة، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

١- التفاعل الإيجابي والسريع مع حادثة مقتل شخصين وسقوط نحو ٢٠ جريحاً في اشتباكات بين متظاهرين ورجال الأمن، حيث وجه ملك البلاد خطاباً إلى الشعب عصر نفس اليوم ١٥ فبراير أعلن فيه عن تشكيل لجنة وزارية للتحقيق في الاحتجاجات، مشدداً على ضرورة الالتزام بالقانون المنظم للمسيرات والمظاهرات.

٢- في بادرة أخرى لانفراج الأمور والحيلولة دون تعقدها، أمر ملك البحرين في ٢١ فبراير بالإفراج عن عدد من المحكومين في قضايا جنائية كالقتل وخيانة الأمانة وإيقاف سير الدعاوى القضائية ضد آخرين.

٣- في ظل التوتر الخطير في الأوضاع، ورفض مبادرات ولي العهد للحوار كانت المعالجة الحاسمة في خطوات ثلاث متكاملة شكلت جميعها مخرجاً ملائماً للأزمة، حيث طلبت السلطات البحرينية دعماً خليجياً للمساعدة في حماية المنشآت الحكومية، فتم إرسال ألف عنصر من قوات «درع الجزيرة» المشتركة، التابعة لمجلس التعاون الخليجي إلى مملكة البحرين لتأمين المنشآت والمؤسسات الحيوية في البلاد وتحت سيطرة القوات الوطنية في البحرين، كما أصدر ملك البلاد في ١٥ مارس مرسوماً ملكياً بإعلان حالة السلامة الوطنية، ثم قامت قوات الأمن البحرينية في ١٦ مارس بإخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي من المحتجين بعد أن بات مصدراً للعنف والفتنة الطائفية، ومن أجل إعادة أمن واستقرار الوطن، وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

وقد كان تدخل وزارة الداخلية في الوقت المناسب وبعد أن تكشف أمام الجميع في الداخل والخارج النوايا المبيتة وحجم المؤامرة والمخطط المدعوم من الخارج المنوي تنفيذه، وبات الجميع على قناعة بأن الحل العسكري هو الخيار الوحيد بل والمطلوب للخروج من هذه الأزمة.

٤- بعد انتهاء الأزمة ومن أجل معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي خلفتها اتخذ ملك البحرين خطوتين بارزتين لهذا الغرض وهما:

أ- الدعوة إلى حوار التوافق الوطني بين جميع مكونات المجتمع ودون شروط مسبقة وبجدول زمني محدد، وقد أثمر الحوار عن مرئيات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية تسارع الحكومة حالياً إلى تنفيذها حيث وضعت الآليات وأنشأت اللجان اللازمة لوضع تلك المرئيات موضع التنفيذ.

ب- الأمر بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق تتشكل من خبراء دوليين، وذلك من أجل إضافة شكل جديد وبعد مهم لحماية حقوق الإنسان والتأصيل لنهج يقوم على إشراك المجتمع الدولي بأشخاصه ومنظماته الموثوق بها والمقبولة عالمياً كي تكون شاهداً وفاعلاً في تطوير مسيرة حقوق الإنسان وإعطاء كل ذي حق حقه.

أصدر ملك البحرين في 15 مارس مرسوماً ملكياً بإعلان حالة السلامة الوطنية

الدرس الأبرز من تلك المقارنة بين كيفية إدارة أحداث العنف التي وقعت في كل من مملكة البحرين وبريطانيا هو أن مفاهيم حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان ما وجدت أساساً إلا لمصلحة المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته، فإذا ما أدت هذه المفاهيم إلى خلاف ذلك فإن الخلل هو في فهم هذه الحقوق وكيفية ممارستها.

ومن الدروس المهمة أيضاً أن إجراءات تطبيق القانون على المتورطين في أعمال العنف والتخريب في أي دولة هي أمر حتمي وضروري للحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات وحماية المكتسبات الاقتصادية والديمقراطية والتنموية والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

وقوانين جميع دول العالم بما فيها المتقدمة والديمقراطية تعتبر أعمال الفوضى والتخريب والعنف والشغب إرهاباً يجب التصدي له بكل قوة وحسم، كما أن المواثيق الدولية ومن أهمها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة)، يؤكد في المادتين (١٩) و(٢٠) على حرية الرأي والتعبير شريطة (حماية الأمن القومي أو النظام العام) وحظر (أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف) ●

*خبير متخصص في الشؤون الخليجية

البحرين في مرحلة ما بين الحربين (1918-1939)

تتألف البحرين من أرخبيل من الجزر تبلغ مساحته نحو ٤٠٠ ميل مربع، ومساحة الجزيرة الكبرى وهي المنامة تبلغ نحو ٣٠٠ ميل مربع وهي عاصمة البلاد، أما مساحة جزيرة المحرق فلا تزيد على ٥ أميال مربعة، وتليها جزيرة سترة ومساحتها نحو ٣ أميال مربعة، أما الجزر الأخرى الأصغر حجماً فتنتشر إلى الشمال الشرقي من المنامة، وكذلك إلى الجهة الغربية منها، ويزيد عددها على ٣٠ جزيرة.

أ. م. د. سمير عبدالرسول العبيدي *

تبعد البحرين عن الساحل السعودي مسافة ١٢ ميلاً، كما تبعد عن إيران ١٨٠ ميلاً وعن البصرة ٣٣٧ ميلاً، و٢٠ ميلاً عن شبه جزيرة قطر. وتقع على خط طول ٥٠ درجة شرقاً وخط عرض ٢٦ درجة شمالاً.

الأحوال الاقتصادية

أ- الزراعة

إن نصيب الزراعة من الدخل القومي في البحرين قليل للغاية. ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل منها قلة الأراضي المستغلة للأغراض الزراعية والتي تقتصر على مساحات صغيرة تتركز في المناطق الساحلية نظراً لوجود ينابيع المياه العذبة فيها. بينما تركت مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الداخلية بوراً لعدم توفر المياه الكافية للسقي. كما يضاف لذلك نقص الكفاءات الزراعية، وطبيعة وسائل الري البدائية لاسيما أن التربة تحوي نسبة عالية من الأملاح، ووجود المياه السطحية قرب سطح الأرض مما يضعف جذور النبات ولا يساعد على تغلغلها في التربة، ومع ذلك يبدو أن عناية الأجداد بالزراعة كانت أكثر من عناية الأحفاد إذ تذكر المراجع القديمة أنه كان بالبحرين أنواع من النخيل وأشجار الفاكهة والخضروات.

لقد برزت جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أسهمت في تدهور الإنتاج الزراعي، منها (نظام التوكيل) الذي كان سائداً في البحرين. وتعود جذوره إلى بداية عهد آل خليفة في البحرين عام١٧٨٣، إذ اعتبروا جميع الأراضي ملكاً لهم، فأصبح الحاكم يعطي ويأخذ ويتصرف كما يحلو له. وفي كثير من الحالات كان الشيخ يتصرف في أراضي لم يكن يمتلكها، أو أن يبيع الأرض مرتين. وهذه النقطة الأخيرة سببت الكثير من المشكلات، وبخاصة عقب خلع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩ - ١٩٢٣).

ومن المشكلات المهمة الأخرى انصراف السكان إلى العمل في شركة النفط والسياسة المتبعة بها والتي تمنع حفر أي بئر للماء إلا بموافقة السلطات البريطانية بحجة أن حفر الآبار المائية يؤثر على عمليات استخراج النفط، كما وضعت الشركة العقبات في سبيل حفر الآبار وزراعة الأراضي لكي تتوفر الأيدي العاملة اللازمة للعمل في الحقول النفطية، ولما كانت الشركة تحمل امتياز التنقيب عن النفط في جميع أراضي البحرين فإن انتشار الزراعة سيعرقل عمليات التنقيب، بالإضافة إلى السياسة الأخرى المرسومة التي ترمي إلى إجبار البحرين على استيراد المواد الغذائية الضرورية فتصبح سوقاً رائجة للبضائع الأجنبية المستوردة.

لم يقتصر تدخل البريطانيين على الأمور التي سبق ذكرها، بل حرصوا على إبقاء ملكية الأراضي بيد الأسرة الحاكمة وهنالك ظاهرتان تاريخيتان يمكن الإشارة إليهما في هذا السياق.

كانت تجارة اللؤلؤ سبباً في ازدهار صناعة السفن الشراعية ومستلزمات الغوص

أولاهما: إنه عندما غادرت قبيلة الدواسر البحرين في أعقاب الاضطرابات السياسية عام ١٩٢٣ استولى الشيخ حمد بن عيسى (١٩٢٣ - ١٩٤٢)، وبدعم من البريطانيين، على جميع ممتلكاتهم وأراضيهم.

وثانيتهما: أن السياسة العامة - وبتأييد من البريطانيين - كانت تحبذ أن تبقى الأراضي في عهدة آل خليفة، فقد حدث أثناء أعوام الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) إن رغب بعض الشيوخ ببيع أراضيهم، فأعلن البريطانيون أن من يريد أن يبيع أرضه من آل خليفة فعليه أن يبيعها إلى عضو آخر من الأسرة.

وفي الواقع أن المجتمع الخليجي عامة لم يعرف الإقطاع بمعناه التقليدي، وكانت الأراضي الزراعية في الأصل، موزعة بين عدد كبير من الأسر التي تقوم بزراعتها. غير أن ذلك لايعني أن طبقة الفلاحين البسطاء في القرى لم يتعرضوا للاستغلال. على العكس من ذلك، لقد أصابهم من الإجحاف بقدر ما تعرضت له بقية فئات المجتمع الأخرى. فقد استطاعت فئة الملاكين الزراعيين في الريف وبالتحالف مع تجار المدن والزعماء السياسيين، من حصر الملكية الزراعية في أيديها بالتدريج وأخذت تستخدم الفلاحين البسطاء وأسرهم في العمل مقابل قوت يومهم لا غير، دون وجود أية ضمانات أو قوانين رسمية أو عرفية تحميهم من الاستغلال بأي شكل من الأشكال.

وفيما يخص البحرين اتخذت هذه العملية أشكالاً متعددة فقد كتب الوكيل السياسي البريطاني في أوائل العشرينات معلقاً على موضوع الضرائب الزراعية (أن الضريبة على النخيل تجمع على نحو تعسفي، وبحسب الشيوخ الصغار وميلهم للظلم، في المناطق التي تقع تحت نفوذهم)، وبالرغم من ذلك لم تحدث أي محاولة للإصلاح، بل حصل هنالك تجاهل متعمد للموضوع ولأسباب سياسية بحتة، وفي هذا الصدد كتب الوكيل السياسي البريطاني في ميناء بوشهر الإيراني رسالة إلى حكومته يوضح فيها ذلك بالقول (يجب ألا نورط أنفسنا في المسألة، لأن معظم الأراضي يملكها آل خليفة والقليل منها يملكها البحارنة، وإذا نحن طبقنا الإصلاح على الآخرين فقط فسوف نثير غضبهم علينا).

ب- التجارة

❖ تجارة السلع والبضائع: تتمتع البحرين بموقع جغرافي متميز كان له أثره الكبير على صلاتها بالمناطق المحيطة بها. فموقعها المتوسط بين بلدان الخليج العربي وقربها من الساحل، كل ذلك أضفى عليها أهمية خاصة تفوق أهمية موقع أي بلد آخر في المنطقة، فكان البحرينيون يقومون بأعمال الوساطة واكتسبوا خبرة تجارية واسعة وأصبح بلدهم مركز التقاء للحضارات المتعددة واللغات واللهجات المختلفة. ولم تتأثر هذه السمة عقب عصر الاستكشافات الجغرافية وحفر قناة السويس عام ١٨٦٩، بل استمرت برغم أن كثير من المراكز التجارية الأخرى قد فقدت أهميتها من جراء ذلك. وفضلاً عن هذا كانت البحرين مركزاً تجارياً مهماً للسفن العربية في رحلاتها الدورية الى البصرة وإيران والصين ومناطق جنوب شرق آسيا.

أهم صادرات البحرين اللؤلؤ والتمور والحمضيات، إضافة إلى المنتجات الحيوانية، أما أهم الواردات فهي المواد الغذائية كالسكر والرز إضافة إلى الأخشاب والمنسوجات ومواد البناء وغيرها.

ظلت الصناعة المحلية في البحرين قبل اكتشاف النفط محدودة النطاق

كانت التجارة الرئيسية تعتمد في الأساس على اتصال البحرين بالهند، وإلى درجة أقل على اتصال البحرين بجيرانها العرب. أما وسيلة النقل الأولى فكانت السفن الشراعية الكبيرة والمتوسطة، ولكن ما إن أطل القرن العشرون حتى أصبحت هذه السفن غير اقتصادية في خدمة هذا الطريق وحلت محلها البواخر التجارية الكبيرة.

لقد حدث في البحرين تداخل كبير مابين السياسة والاقتصاد، إذ سيطر آل خليفة على جميع نواحي الحياة الاقتصادية، بل إن بعض فروعهم كانوا يحترفون التجارة قبل وصولهم لسدة الحكم، وساعدتهم ثرواتهم وعلاقاتهم التجارية المتشعبة على التحول إلى قوة سياسية ذات شأن كبير. لذا لا بد من التأكيد أن العلاقة بين الحكام وكبار التجار في منطقة الخليج العربي إجمالاً هي علاقة لا تنفصم عراها إلا فيما ندر، ولعل هذه الصلات المتينة ذات الأبعاد التاريخية هي ما تفسر النفوذ الواسع وغير المبرر الذي يتمتع به كبار التجار إلى يومنا هذا وبما يفوق حجمهم السكاني ودورهم الحقيقي في المجتمعات الخليجية المعاصرة، إذ تجدهم يشكلون أغلبية (المجالس الاستشارية) ويتمتعون بامتيازات متنوعة تفوق الحصر، ويمثلون (قوة ضاغطة) في الشؤون العامة، بينما هم في واقع الحال لا يمثلون - عددياً- إلا أقلية ضئيلة إذا ما قورنوا ببقية فئات المجتمع الخليجي الأخرى.

إن الحديث عن شؤون منطقة الخليج العربي للمدة (١٨٢٠-١٩٧١) لا بد وأن يتطرق وبإسهاب لموضوع الهيمنة البريطانية، والتي ظهرت بجلاء عقب نجاحها في إقصاء بقية المنافسين له. وتلا ذلك فرض النفوذ السياسي على مشايخ المنطقة عبر سلسلة من المعاهدات الجائرة التي تضمن لها السيطرة. ثم اتخذت بريطانيا من النزاعات القائمة بين حكام البحرين وبقية حكام الخليج العربي ذريعة للقضاء على أسطول البحرين التجاري بحجة سلامة المنطقة

موقع البحرين الجغرافي المتميز جعلها مركزاً تجارياً مهماً

وحفظ أمنها حيث أحرقت في عام ١٨٩٤ جميع السفن الحربية والتجارية وبذلك كانت الضربة القاصمة للكيان الاقتصادي البحريني. وما إن جاءت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حتى أخذت الحركة الاقتصادية تعود للانتعاش في المنطقة حيث أخذ المجهود الحربي البريطاني يستغل كافة موارد البلاد لإدامة سير العمليات الحربية، فعادت كفاءات الأسطول الحربية وزادت أعدادها. وما إن انتهت الحرب حتى عادت الأمور إلى ما كانت عليه.

سيطرت شركة الملاحة الهندية البريطانية على عمليات النقل البحري في منطقة الخليج العربي، مما منحها امتيازات غير محدودة، فأنشأت لها مركزاً رئيسياً في البحرين، وسرعان ما أخذت البضائع البريطانية تحل محل نظيرتها الهندية، ونتيجة للنمو التجاري المضطرد قامت السلطات البريطانية بفتح فرع لأول بنك في المنطقة، وهو (البنك الشرقي) الذي فتح أبوابه في عام ١٩٢٠. وقد استخدم البنك من قبل التجار الأجانب في باديء الأمر ولكن ما لبث أن أقدم التجار البحرينيين على التعامل معه. ويعود سبب ذلك إلى محاولة البريطانيين إقصاء العناصر المحلية عبر تطبيق سياسة (الباب المفتوح) أمام تدفق الهجرة الأجنبية، فاستطاع بعض هؤلاء القادمين من إيران ومناطق جنوب شرق آسيا وغيرها من التقدم بسرعة إلى مصافي كبار التجار والانضمام إلى تحالف الفئات العليا القائم بين التجار المحليين والزعماء السياسيين.

وهناك عامل آخر ساهم في ازدهار الحركة التجارية في البحرين، وهو المقاطعة الاقتصادية التي فرضها ابن سعود على الكويت للمدة (١٩٢٠-١٩٤٢)، وبالتالي فقد تحولت كل تلك البضائع إلى البحرين، ومنها عن طريق البحر إلى الأحساء ثم إلى داخل نجد. ومن جراء ذلك ازداد حجم البضائع القادمة إلى موانئ البحرين. إلا أن ذلك لم يصاحبه زيادة في عائد الكمارك لأن ابن سعود والمعروف بتحالفه الوثيق مع البريطانيين نجح بإقناع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بالضغط على الشيخ عيسى بن علي لإجباره على خفض الضريبة البالغة ٥ في المائة إلى النصف. ونظراً لحجم التحالف الوثيق بين الطرفين تم تخفيض الضريبة إلى ٢ في المائة فقط على الرغم من معارضة شيخ البحرين لهذه العملية، على أن تنقل البضائع خلال مدة ٢٠ يوماً، وقد شجع النمو التجاري كثيراً من المواطنين على الاتجاه إلى هذه المهنة، وقبل اكتشاف النفط كانت الضريبة على عمليات الاستيراد وإعادة التصدير تشكل نسبة كبيرة من الدخل الحكومي، فمثلاً في عام ١٩٣٠ شكلت ما نسبته ٩٧ في المائة من الدخل الرسمي للحكومة، الأمر الذي استوجب إيجاد آليات لتنظيم العلاقة بين التجار والجهات الرسمية، فتم إنشاء ما يعرف (بمجلس العرف)، وكان يتم تعيين أعضائه من قبل الشيخ نفسه، وقد استمر يمارس صلاحياته حتى عام ١٩٣٩ عندما تم إنشاء (غرفة التجار البحرانيين)، وتم اعتراف السلطات بها رسمياً في عام ١٩٥١، وسميت (غرفة التجار).

❖ تجارة اللؤلؤ: إذا كان الغوص قد شغل سكان الخليج من

الكويت حتى عمان، فإن البحرين احتلت مكان الصدارة في هذه التجارة، ويعود ذلك إلى وضعها كجزيرة، وإلى أن أفضل المغاصات تقع بالقرب من شواطئها، وربما لوجود ينابيع المياه العذبة تحت سطح البحر في تلك المنطقة. ولذا فإن الغوص لعب دوراً مهما في حياة البلاد الاقتصادية. فكان الحاكم يترأس احتفالات بدء الموسم في مايو، كما أن انتهاء موسم الغوص في نوفمبر يقترن دائماً باحتفالات مهيبة. وبما أن الغوص مسألة حيوية للبحرين، فقد تولد رد فعل عنيف حينما حاولت شركة بريطانية في عام ١٨٧١ أن تنافس البحرينيين في عمليات استخراج اللؤلؤ وذلك بالسعي للحصول على امتياز حصري، وقد عدلت الشركة عن ذلك في نهاية المطاف إذ أدركت انه يتوجب عليها استخدام القوة لمنع البحرانيين من مقاومتها. كانت تجارة اللؤلؤ سبباً في ازدهار عدة مجالات اقتصادية أخرى كصناعة السفن الشراعية ومستلزمات الغوص. إلا أن هذه الرساميل التجارية كانت محتكرة بيد الأقلية الثرية والمتنفذة في البحرين، وكان الغواصون، على رغم جهدهم ومهارتهم، يعيشون في ضنك ولا ينالون إلا النزر اليسير من عائد عمليات استخراج اللؤلؤ المدرة للأرباح الطائلة.

أخذت تجارة اللؤلؤ بالتدهور منذ أوائل الثلاثينات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تركت آثارها المدمرة على صناعة الحلي والتي يستخدم فيها اللؤلؤ، كما تأثرت أيضاً باكتشاف اليابان الوسائل العلمية لإنتاج اللؤلؤ الصناعي الأقل تكلفة والأرخص ثمناً، الأمر الذي أدى إلى تدهور تجارة اللؤلؤ الطبيعي عالمياً، وتضاؤل أعداد العاملين فيها، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد القوارب التي خرجت لصيد اللؤلؤ عام ١٨٦٢ (٢٥٠٠) قارب وعلى متنها (٥٠٠٠٠) رجل انخفض عددها إلى (٥٠٩) قوارب تحمل (١٩٣٠٠) رجل، ولم يخرج لموسم الصيد في عام ١٩٥٤ سوى (١٢) قارباً تحمل (٤٥) رجلاً. كما أدى اكتشاف النفط إلى تحول عدد كبير من العاملين في صيد اللؤلؤ إلى العمل في الحقول النفطية، بسبب ارتفاع قيمة الأجور وانخفاض حجم المخاطر، وعليه تحول (٥٠٠٠) غواص للعمل في شركة النفط إضافة إلى آخرين توجهوا للعمل في قطاع البناء. وقد أدى تضاؤل هذا القطاع الاقتصادي الحيوي وركود النشاط الزراعي المخصص أصلاً لتلبية الاستهلاك المحلي إلى بروز أهمية الصناعة النفطية الواعدة.

ج- الصناعة

❖ الصناعة المحلية: كانت الصناعة المحلية في البحرين قبل اكتشاف النفط محدودة النطاق وتقوم على سد الحاجة المحلية فقط، وهي في مجملها تشكل ما يعرف (بصناعة الواحة)، وتتميز بكونها صناعات بدائية يقوم بها شخص بمفرده أو مجموعة أفراد قلائل ولا تستخدم فيها سوى الأدوات البسيطة، وأهم هذه الصناعات المحلية صناعة الأواني الفخارية واستخراج الجص وحياكة الحصر وقطع الأحجار من قاع الخليج في المناطق الضحلة لاستخدامها في البناء وبعض الصناعات الحرفية كالصياغة وغيرها.

من الصناعات القديمة المهمة في البحرين صناعة بناء السفن الشراعية وكانت أحواض البناء في كل من الكويت والبحرين وعمان وقطر تنتج عدداً غير قليل منها، فلما وصلت البواخر إلى المنطقة أخذت أهميتها تتراجع حتى أصبح دورها ثانوياً بالنسبة لعمليات النقل والمواصلات. فالبحرين كادت تتخلى نهائياً عن هذا النوع من السفن إلا لإدامة صلاتها مع المناطق المجاورة. وقد كادت هذه الصناعة العريقة تندثر لولا أن قام بعض أصحاب السفن الشراعية بتركيب محركات لتسييرها مع الإبقاء على عدة الشراع بحيث تتمكن من الإبحار دون أن تتقيد باتجاهات الرياح وبذلك بقيت عاملاً مهماً في اقتصاديات النقل والمواصلات.

نصيب الزراعة من الدخل القومي في البحرين قليل للغاية

❖ صناعة النفط: إن امتياز النفط في البحرين جزء من امتيازات النفط في الخليج العربي، والتي تمثل شكلاً من أشكال الهيمنة الاقتصادية الأجنبية، فعقب اكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٨، أصبحت المنطقة محط أنظار الشركات العالمية.

ومن جانبها لم تتأخر الحكومة البريطانية عن دخول بوابة المنافسة فكانت أولى خطواتها الحصول على تعهد من شيخ الكويت في ١٩١٣/١٠/٢٧ التزم بموجبه بعدم منح امتياز التنقيب إلا للشخص الذي ترشحه بريطانيا. كما حصلت في ١٩١٤/٥/١٤ على تعهد مماثل من حاكم البحرين بألا يباشر باستثمار النفط بنفسه أو قبول أي عرض من طرف ثانٍ دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ومصادقة الحكومة البريطانية. وفي ١٩١٥/١٢/٢٦ حصلت على تعهد آخر من ابن سعود. وأخيراً التزم شيخ قطر بذلك أيضاً في ١٩١٦/١١/٣. وبهذا أحكمت بريطانيا سيطرتها على نفط المنطقة. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وساد المنطقة الاستقرار النسبي أخذ المنقبون يتحرون عن مكامن النفط في الساحل الشرقي للخليج العربي. وفي عام ١٩٢٣ وصل للمنطقة الميجر فرانك هولمز (Franck Holmes) وهو مغامر نيوزلندي الأصل ونجح بالحصول على امتياز التنقيب في منطقة الأحساء إلا أن النتائج لم تكن مشجعة فألغي التصريح في عام ١٩٢٧.

واصلت الشركة الصغيرة والتي يملكها هولمز والمسماة EAST GENERAL and SYNDICATE عملها في المنطقة، وحدث أن زار هولمز البحرين فطلب منه حاكمها أن يقوم بحفر عدد من الآبار

المائية لحسابه. وفق عقد فريد من نوعه ينص على ألا يحصل على أي مقابل فيما إذا اخفق بالعثور على الماء ولكن إذا نجح فإنه يتوقع علاوة على أجره الشخصي، أن ينظر الحاكم (بعين الاعتبار الجدي) في طلبه للحصول على امتياز التنقيب عن النفط. وفعلا عثر على الماء بوفرة في البئرين اللذين حفرهما، الأمر الذي سمح له بالحصول في ١٩٢٥/١٢/٢ على امتياز للتنقيب عن النفط بالبحرين في قطعة أرض تبلغ مساحتها (١٠٠.٠٠٠) أيكر ولمدة عامين قابلة للتجديد.

واجه هولمز صعوبات جمة في تمويل مشروعه الطموح إذ لم يكن بمقدوره بيع الامتياز أو مشاركة جهة ثانية إلا بترخيص من الحكومة البريطانية طبقاً لاتفاقية عام١٩١٤، ومن جهة أخرى رفضت كل من شركة شل بورما وشركة النفط البريطانية - الإيرانية المشاركة، لأنهما لم تكونا تؤمنان بوجود النفط في البحرين استناداً لتقاريرهما، لكنه نجح أخيراً في ١٩٢٧/١١/٣٠ في إقناع شركة كولف (GULF OIL COMPANY) الأمريكية بالدخول كشريك في الامتياز، لكنها أجبرت على تحويل الملكية إلى شركة نفط كاليفورنيا (SOCAL) حتى لا تخرق بنود اتفاقية (الخط الأحمر).

نصت الشروط على أن يتقاضى هولمز (٥٠.٠٠٠) دولار على أن يقوم بتجديد الامتياز السابق ثم يحيله إلى الشركة الأمريكية. لكن الاتفاق واجه معارضة بريطانيا صاحبة الحق الأصلي، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق في عام ١٩٢٩ على تأسيس شركة مملوكة بكاملها إلى (SOCAL) باسم شركة نفط البحرين بابكو (BAPCO) وتسجل في كندا، ومن الشروط الأخرى تبقى بابكو شركة أمريكية إلا أن أحد مديريها يجب أن يكون بريطانياً، وأن تكون جميع الاتصالات مع شيخ البحرين عن طريق الوكيل السياسي البريطاني، كما أن الموظفين يجب أن يكونوا وبقدر المستطاع إما بريطانيين أو بحرينيين.

في شهر مايو ١٩٣٠ وصل مدير الإنتاج في الشركة وبرفقته كبير الجيولوجيين، إلى البحرين، وشرعا بمعاينة الأرض لاختيار موقع التنقيب، وفي مايو١٩٣١التحق بهم فريق من الحفارين وبدؤوا عملهم في ١٠/١٦، وفي ١٩٣٢/٦/٢١ تدفق النفط لأول مرة بمعدل (٩٦٠٠) برميل يومياً من عمق (٢٠٠٨) أقدام. بيد أن هذا الاكتشاف السريع لم يكن نجاحاً كاملاً للشركة بسبب كمية التدفق المتواضعة وانعدام الغاز تقريباً، الأمر الذي نتج عنه انعدام الضغط الطبيعي اللازم لضخ النفط الخام إلى السطح. فشرع المنقبون بحفر بئر أخرى. وسرعان ما تدفق النفط هذه المرة بقوة الأمر الذي شكل نجاحاً كبيراً لبابكو.

بلغ إنتاج البحرين من النفط نحو (١٦,٩٠٠) برميل يومياً، ومع تدفق النفط بكميات تكفي للتصدير، دخلت بابكو في مفاوضات مع حكومة البحرين في أواخر عام ١٩٣٤، وتم التوصل إلى الحصول على امتياز جديد مدته ٥٥ عاماً، واتفق أن تكون ضريبة الملكية ٥,٣ روبية للطن الواحد، وفي مقابل ذلك أعفيت بابكو من دفع أية ضرائب أو رسوم كمركية أخرى. وقد بقي الاتفاق قائماً من دون تغيير حتى عام ١٩٤٠.

٣- الأحوال الاجتماعية

أ- ديموغرافية السكان

تأثرت المدارس البحرينية بالمناهج الشامية والمصرية والعراقية

أن أية دراسة للتطور الاقتصادي لا بد وأن تأخذ موضوع السكان في الاعتبار كونهم يشكلون عماد عملية التطور وبناتها وهم الذين يكونون عنصر العمل. وكما أن للسكان دور أساسي في تطور الاقتصاد فإن العكس صحيح أيضاً إذ قد تسهم العملية في التأثير على أعداد السكان وأنماط معيشتهم عن طريق الهجرة والهجرة المعاكسة، ولعل التغييرات التي جرت في البحرين عقب اكتشاف النفط لهي خير مثال على ذلك، مع الإشارة هنا إلى أنه لا توجد لدينا إحصاءات دقيقة للسكان، وأقدم إحصاء يعود للعام ١٩٤١ وبلغ فيه عدد السكان (٧٤,٠٤٠) نسمة، وربما لا نسلم بدقة هذه الأرقام لصعوبة التعداد وتدوين المعلومات ولامتناع السكان عن تقديم البيانات الصحيحة لعدم إلمامهم بأهمية العملية ولتوارد الشائعات عن تطبيق التجنيد الإلزامي، والتي إشاعتها ظروف الحرب العالمية الثانية. كذلك ذكر النبهاني الذي زار البحرين في عام ١٩١٢ في كتابه (التحفة النبهانية) بأن عدد سكان البحرين يبلغ حوالي (٣٠٠,٠٠٠) نسمة، ولا يجب الأخذ بهذا الرقم أيضاً لأنه مبني على اجتهاد المؤلف الشخصي، كما أنه لم تحدث متغيرات جوهرية تجعل العدد ينخفض إلى ما أصبح عليه في عام ١٩٤١.

تعرضت البحرين إلى هجرات بشرية متعددة على مر تاريخها. وكان الحافز الرئيسي لذلك موقعها الاستراتيجي وخصوبة تربتها ووفرة المياه فيها. إلا أنه لا يمكن وضع جدول زمني دقيق لهذه العملية التي بدأت منذ عهد الآشوريين، ولعل ذلك ما يفسر التشابه الكبير بين غالبية سكان البحرين وسكان جنوبي العراق. ثم أعقبت ذلك هجرات عديدة جاءت من شبه الجزيرة العربية، كما واستقر في البحرين عدد من الإيرانيين أثناء الاحتلال الإيراني للبحرين (١٦٢٢ - ١٧٨٣)، ومع قدوم آل خليفة حكام البحرين الجدد، نزح برفقتهم أفراد من عدة قبائل حليفة

لهم ومنهم المسلم والزيانية والدواسر والنعيم وغيرهم. ومع الطفرة التي أوجدها اكتشاف النفط في البحرين هاجر إليها عدد من الشباب العرب الذين ينتمون إلى الشام ومصر والعراق للعمل في قطاع التعليم وإشغال بعض الوظائف الحكومية الأخرى، كما توجد في البحرين جالية هندية كبيرة حالها في ذلك حال بقية منطقة الخليج العربي، وأخيراً تنفرد البحرين بوجود بضع مئات من اليهود العراقيين والإيرانيين وغالبيتهم من كبار التجار والصيارفة.

لقد سبب قدوم آل خليفة مشكلة طائفية في البحرين تطورت فيما بعد لتؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين متميزين، أولهما (لبحارنة) وهم يكونون أغلبية السكان ومن الممكن تقسيمهم أيضاً إلى ٣ أقسام ثانوية وهم:

١- الغالبية العظمى من السكان الأصليين الذين استقروا في البحرين قبل عام ١٧٨٣.

٢- بعض سكان الأحساء والقطيف الذين نزحوا إلى البحرين عقب احتلال الوهابيين لمناطقهم.

٣- الفرس وهم قلة.

أما القسم الثاني فيضم بعض السكان الأصليين وأفراد القبائل التي رافقت آل خليفة، ثم عرب (الهولة) ويمثلون قبائل بني كعب العربية الذين طردهم شاه إيران رضا بهلوي (١٩٢٥ - ١٩٤١) عقب احتلاله إمارة عربستان في عام١٩٢٥.

ب- التعليم

أنشئت أول مدرسة في البحرين عام ١٨٩٢ من قبل البعثة التبشيرية الأمريكية وخصصت لتدريس البنات وفي عام ١٩٠٥ افتتحت مدرسة للبنين، وقد قصدها عدد قليل من البحرانيين لقيامها بتدريس مادة الدين المسيحي ضمن مناهجها. كما أنشئت في عام ١٩١٠ مدرسة خاصة بأبناء الجالية الإيرانية، وقد أعيد تأسيسها في عام ١٩٢٣ على أسس رسمية وسميت (مدرسة التربية).

بدأ التعليم الرسمي في البحرين عام ١٩١٩ بافتتاح (مدرسة الهداية الخليفية) في المحرق والتي أسهم السكان جزئياً في تكاليفها. وتولت الإشراف عليها لجنة التعليم برئاسة نجل الحاكم الشيخ عبدالله آل خليفة، وقد تم استبعاد البحارنة منها، وفي عام ١٩٢٦ تم افتتاح (مدرسة الهداية الثانية) في المنامة، وبعد عامين افتتحت مدرسة للبنات وهي الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي، ولقد قوبل هذا الإجراء باحتجاجات واسعة من قبل الأوساط المحافظة في البحرين.

اقتصر الدخول غلى هذه المدارس على أبناء طائفة معينة الأمر الذي أدى إلى خلق شعور لدى البحارنة بضرورة حصول أبنائهم على التعليم العصري، ولذلك شكلوا لجنة من وجهائهم لجمع التبرعات لبناء مدارس خاصة بهم، وفي عام ١٩٢٨ افتتحت (المدرسة الجعفرية) وفي العام التالي افتتحت (المدرسة العلوية) وقد استقدمت اللجنة مدرسين لها من العراق، في حين استقدمت اللجنة الأولى مدرسين لها من بلاد الشام ومصر.

تأثرت المدارس البحرينية بالمناهج الشامية والمصرية والعراقية لأن معظم مدرسيها كانوا ينتمون إلى هذه البلدان. وهكذا اطلع المجتمع البحريني الناشئ على مصادر جديدة ومتنوعة للوعي الثقافي دفعت به إلى آفاق جديدة بعيداً عن بيئته الخليجية المحافظة، فكانت أشعار الرصافي والشريف الرضي وشوقي والمنفلوطي تلقى رواجاً في البحرين.

> تتكون البحرين من أرخبيل من الجزر تبلغ مساحته نحو 400 ميل مربع

أثار هذا التوجه العروبي السلطات البريطانية فقررت التدخل لوقفه في مرحلة مبكرة وفي عام ١٩٢٢ تم فصل مدير المدرسة الشيخ حافظ وهبة بحجة (تحدثه بالسياسة). ولكن العملية اتخذت شكلاً أكثر صرامة في عام ١٩٢٩ إذ تم استحداث منصب المفتش العام، وقد بدا تدخله بالإعلان عن جملة من التعديلات شملت تغيير المناهج الدراسية وتعديل رواتب المدرسين وتقليل ساعات عملهم، الأمر الذي أثار سخطهم فأعلنوا الإضراب بدءاً من ١٩٣٠/١/١، بدعم من مديري مدرستي المحرق والمنامة وساندهم الطلاب في ذلك، وقدموا جملة من المطالب وهي:

١- عدم تخفيض رواتب المدرسين نتيجة لتقليل ساعات عملهم.

٢- تعيين المدرسين على أساس وظيفي دائم.

٣- الأخذ برأي المديرين عند تغيير المناهج.

جاء رد فعل الحكومة سريعاً، إذ قبضت على المحرضين وأبعدتهم خارج البلاد، وفي ١٩٣٠/٢/١٥ استتبت الأمور، وتلا ذلك حل لجنتي التعليم ونقلت مهامها إلى المفتش العام، مما مهد لإلغاء التمييز الطائفي داخل المدارس الحكومية.

إن المعطيات السابقة تظهر وبجلاء حجم النهضة التربوية التي شهدتها البحرين وخلال مدة محدودة نسبياً، وقد أدى ذلك إلى نشوء طبقة من الشباب المتعلم تعليماً عصرياً، كانوا على كل حال أكثر تنوراً بالنسبة للمحيط العام في بيئة الخليج العربي، الأمر الذي مكنهم فيما بعد من الإسهام مع فئات المجتمع المتنورة الأخرى في مسيرة الحركة الوطنية في البحرين ●

*أستاذ تاريخ ليبيا المساعد - الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- قسم الدراسات التاريخية

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تتضمن أوراقاً بحثية محكَّمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بتقييم وتحليل واستشراف التطورات التي تشهدها أو من المحتمل أن تشهدها الملفات البارزة على الصُعُد الخليجية الداخلية أو الخليجية البينية أو الخليجية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أوراق خليجية

بعض أبعاد صراع التحرر من قبضة النظم الجمهورية العربية الديكتاتورية

يبدو، وحتى إشعار آخر، إن «حسن الظن» في «الثورات الشعبية العربية» الراهنة هو السائد حالياً، على الأقل لدى الشعوب العربية المنطلقة نحو الحرية السياسية، والراغبة في التخلص من رؤساء جمهورياتها الديكتاتوريين، وإقامة النظم الديمقراطية. لأن ما حصل من ثورات، في الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية الديكتاتورية، هو «رد فعل» طبيعي من الشعوب المعنية على ما تعاني منه من ظلم وقهر وفساد ناجم - بالضرورة - من الاستبداد السياسي الذي تحكم في تلك الدول منذ «استقلالها» الرسمي، قبل نحو نصف قرن.

د. صدقة يحيى فاضل *

لا شك في أن هناك، في كل بلد عربي حصلت فيه ثورة شعبية من النوع الذي نتحدث عنه هنا، (قوى) محلية وخارجية عدة، ما فتئت تحاول الاستفادة من اشتعال هذه الثورات بهدف تحقيق أهداف خاصة بها، حتى مع تعارض تلك الأهداف مع المصلحة العامة العليا لشعوب البلاد المعنية، حيث توجد (ثورات مضادة) (ظاهرة وخفية) من قوى محلية، تستقوي بقوى أجنبية طامعة أو مغرضة، حاولت - وما زالت - الالتفاف على تلك الثورات، وتحويل مسارها الإيجابي إلى مسار سلبي - بالنسبة للشعوب المعنية. وبالتالي، تحقيق ردة تجاه وضعية ما قبل الثورات.

وكان من الطبيعي، والمتوقع، أن تتجسد هذه (القوى) في النظام الديكتاتوري الجمهوري المرفوض شعبياً، وفي التحالف الاستعماري - الصهيوني (المعادي للشعوب - بصفة عامة) والذي يرى في الأنظمة المخلوعة حلفاء لا غنى عنهم، أو عن أمثالهم - وإن اختلف معها ظاهرياً.

شاهدنا كل ذلك في الثورتين التونسية والمصرية، وفي الثورات اللاحقة في البلاد العربية ذات الحكومات الجمهورية الديكتاتورية. ففي كل من تونس ومصر، لم تنجح الثورة برحيل رأس النظام. ما حصل كان عبارة عن (نجاح مبدئي) إن صح التعبير. فالنجاح يقاس بمدى تحقيق الرغبة الشعبية المعلنة في التحول عن الاستبداد الجمهوري، تماماً. وهذا (النجاح) يبدو أنه - وحتى كتابة هذه السطور - ما زال بعيداً وإن بدا ممكناً. كما أن الرؤية المستقبلية لشعوب هذه البلاد (ما ينبغي أن يكون) ما زالت ضبابية. الأمر الذي يخشى معه أن تستبدل ديكتاتورية بأخرى.

وإن مدى وعي ويقظة الشعوب المعنية، ومدى تصميمها على تحقيق أهداف انتفاضاتها، التي كلفت الكثير من الدماء والجهد والدمار، سيحدد مدى نجاح هذه الانتفاضات من عدمه. ويبدو أن الشعبين التونسي والمصري يعيان - تماماً - هذه الحقائق، ومصممان على إكمال المشوار، مهما بلغت

معظم النظم الملكية العربية لديها قدر من الحصانة ضد مثل هذه الثورات وما قد ينتج عنها من كوارث

الرؤية المستقبلية لشعوب هذه البلاد الثائرة ما زالت ضبابية الأمر الذي يخشى معه أن تستبدل ديكتاتورية بأخرى

التضحيات. وهذان الشعبان يحققا، يوماً بعد يوم، نجاحاً ملحوظاً في هذا الاتجاه تجلى في: رفضهما الحاسم لتدخلات القوى المضادة، وتصفية كثير من فلول وأعوان الأنظمة المخلوعة، والمقاومة المتواصلة لأي تراجع سلبي.

إما الشعب الليبي، وغيره من الشعوب العربية الخاضعة الآن لحكومات جمهورية مستبدة، فما زال يسعى لتحقيق (النجاح المبدئي) رغم مرور زمن طويل (نسبياً) على اندلاع ثورته. والسبب هو أن النظام المرفوض والقوى المضادة - وداعميها - مازال لديها أمل في إجهاض تلك الثورات، وخاصة أن نظام القذافي العجيب قد اختصر كل البلد في شخصه وعائلته. ولذلك، يبذل نظام القذافي، وتلك القوى (المضادة) الآن قصارى الجهد لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وتكريس الأوضاع السابقة على الثورات من جديد.

وها هو (القذافي)، وداعموه المحليون والأجانب (وفي مقدمتهم إسرائيل) يحولون ليبيا إلى ساحة قتال دامية. يسفك فيها دم الليبيين، وتدمر بلادهم، كي يستمر نظام القذافي الجمهوري الديكتاتوري ، ويتواصل شقاء وبؤس الشعب الليبي، ويستمر استعباده. وسنتحدث عن مأساة ليبيا هذه، ببعض التفصيل، في المقال القادم بإذن الله.

ونكرر، في ختام هذه الرؤية، أن السبب الأول لهذه الثورات، السابق منها واللاحق، ضد الأنظمة الجمهورية العربية المستبدة، هو: الاستبداد وما ينجم عنه من ظلم ومصادرة لحقوق الشعوب الأساسية. وفى هذا الخروج الثوري تحصل (فوضيي) وقتل وتدمير يطال الشعوب المنكوبة بالاستبداد، ويسبب لها خسائر بشرية ومادية فادحة. وتتحمل تلك الأنظمة - دون شك - وزر هذه الكوارث، والتي يعتبرها البعض (الثمن) الباهظ للتحرر من ربقة الاستبداد والقهر. فالاستبداد كالشجرة السامة، كارثي وجودها، وكارثي استئصالها.

ويبدو، أن معظم النظم الملكية العربية لديها - كما سبق أن ألمحنا - قدر من الحصانة ضد مثل هذه الثورات، وما قد ينتج عنها من كوارث سياسية واقتصادية مدمرة لأنها لا تمارس - في الغالب - الاستبداد السافر، ولأنها تعمل - ولو بجهد المقل - على تنمية وتطوير بلادها، والتجاوب مع مطالب شعوبها في الإصلاح المستدام. ومن أبرز الأدلة على ذلك: مملكة المغرب، وغيرها ●

*عضو مجلس الشورى - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

الديمقراطيات والاستقرار السياسي والديكتاتوريات والثورات الشعبية

قال أرسطو إن أنظمة الحكم الاستبدادية كلها في الواقع (قصيرة الأجل)، وإن أبسط نظام سياسي هو الذي يعتمد على شخص واحد، وهو في الواقع نفسه الأقل استقراراً - ولكن بالمقابل يكون النظام السياسي الذي توجد فيه مؤسسات سياسية متعددة ومختلفة، أكثر قابلية للتكيف، وبالتالي أكثر قابلية للاستمرار والبقاء لمدة طويلة - وقال العالم الفرنسي بيرك في تعليقه على الأزمة السياسية الفرنسية التي أطاحت بديغول (إن دولة لا تمتلك الوسائل لتغير ما، هي دولة لا تمتلك الوسائل للمحافظة على ذاتها) فالجمود وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات يؤديان إلى زوال الكيان السياسي.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

نلاحظ أن الأنظمة الديمقراطية القائمة على المؤسسات السياسية حيث الشعب مصدر السلطة ويتمتع أفراد الشعب بالمشاركة السياسية الحرة وبسيادة القانون، هي أنظمة تتمتع بالاستقرار السياسي بينما انهارت الانظمة الشمولية والسلطوية التي سيطرت نخبة سياسية عليها وانتهكت حقوق الأفراد تحت شعار الحزب الواحد الطلائعي وشعارات براقة ثبت فشلها في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، وأنظمة سلطوية سقطت في الدول النامية لانفراد السلطة الحاكمة المتمثلة في شخص الحاكم وبطانته المسترزقة من حوله مهملة حقوق الشعوب التي كان لا بد أن تنتفض ضد الظلم والحرمان عندما تحين لها الفرصة.

النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي

إن تدهور الاحوال الاقتصادية يدفع إلى عدم الاستقرار السياسي خاصة عندما يشعر المواطن بأنه وصل إلى حالة اليأس من السلطة الحاكمة التي لا تستطيع توفير ضروريات الحياة له من الغذاء والسكن والعمل والتعليم وغيرها من الحاجات الضرورية، سوء الأحوال الاقتصادية في أوروبا الشرقية أسقط الأنظمة الشمولية فيها بعد فشل شعاراتها الأيديولوجية، ونجد أن الدول التي وصلت إلى درجة عالية من التطور الاقتصادي والنمو الاقتصادي السريع نعمت باستقرار سياسي وبشرعية سياسية ونجد مثلاً على ذلك في تركيا الحالية حيث شهدت في العقود الماضية عدم استقرار سياسي، انقلابات عسكرية، سقوط حكومات، وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة، ومقارنة بعهد حكومة العدالة والتنمية الحاكمة الآن والتي فازت في حكم تركيا ثلاث مرات في انتخابات عامة منذ ٢٠٠٢، تميزت تركيا بالاستقرار السياسي، وكان النمو الاقتصادي السريع وتحسن حالة المواطن هي أحد الأسباب الرئيسة وراء فوز حزب العدالة والتنمية، حيث أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم في النمو الاقتصادي، وفي المرتبة السابعة في الاقتصاد الأوروبي والمرتبة السابعة عشرة في الاقتصاد العالمي، وحتى في الدول المتقدمة والمستقرة ما يهم المواطن ليست الشعارات الأيديولوجية بقدر ما يهمة توفر حاجاته الضرورية واللازمة للحياه ومستوى العيش الكريم، ولذلك انتخب كثير من العلمانيين حزب العدالة والتنمية بسبب إنجازاته الملموسة على أرض الواقع، وبالقابل سقط الشاه في إيران عندما فشل في تحقيق دولة الرفاه وكان سوء الأحوال الاقتصادية والاغتراب الاجتماعي وراء سقوطه لأنه كان في واد والشعب الإيراني في واد آخر.

ويثير (ولي نصر) المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في كتابه صعود قوى الثروة، أن كلاً من تركيا وإيران شهدتا عملية تحديث فاشلة منذ منتصف القرن العشرين لأنها قامت على أسس علمانية تتحكم بها الدولة وتديرها نخبة أكثر ارتياحاً في صالونات أوروبا منها في عواصم دولهم، حتى أصبحت المنتجعات السياحية

تدار منها الدولة بدلاً من العاصمة، فمنتجع شرم الشيخ كانت تدار منه مصر وليس من قاهرة المعز التاريخية وبذلك كان الإحباط والفجوة الواسعة بين الحاكم والمحكوم، وقس على ذلك كثيراً من الدول العربية، التي تشهد ثورات شعبية وأخرى ثورات صامته.

تصفيق الشعوب لا يعني الولاء

إن أحد المظاهر المضللة في الدول النامية التصفيق للزعيم الأوحد والقائد الملهم، وفي الواقع أن التصفيق للحاكم وبرقيات الولاء لا تعني شيئاً، فالرئيس الروماني شاوشيسكو سقط في ظل التصفيق الحار للقائد والزعيم الملهم، وعندما سمع صوت من بين الجماهير المصفقة يدعو إلى سقوط الزعيم الملهم تحولت الجماهير بسرعة خاطفة من التأييد إلى السقوط، وبقية المشهد معروفة بإعدامه وزوجته، فالشعوب كانت تصفق بسبب الكبت ولأنها روضت على ذلك، وعندما سنحت لها الفرصة أسقطت النظام في ساعات وتحولت الحناجر لتهتف من يعيش إلى يسقط، ولذا فالتصفيق للحاكم لا يعني شيئاً في الدول النامية ولا يمكن أن يؤدي إلى بقاء النظام السياسي، ونجد أن وسائل الإعلام في الدول النامية تركز في إعلامها ونشراتها الإخبارية دائماً على الزعيم والقائد الملهم وهذا يعكس عدم الثقة في الولاء أو شك النظام في شرعيته، لأن الدول الديمقراطية المتقدمة لا نشهد فيها تبجيل القائد الملهم في إعلامها، لأن شرعيته نابعة من صناديق الاقتراع الشعبي وليس من برقيات التأييد المزيفة، وحتى استطلاعات الرأي العام في هذه الدول لا تعبر عن واقع الحال لأن المواطن يخشى أن يعبر عن رأيه بصراحة.

دكتاتوريات تفرخ ثورات

عندما كان لويس الرابع عشر يقول «أنا الدولة والدولة أنا» كانت النتيجة الثورة الفرنسية وإعدام لويس السادس عشر وزوجته، الثورة البلشفية قامت على دكتاتورية القيصر الروسي، وقد عبر الكاتب الروسي جوجول في قصتيه (الأرواح الميتة) و(المعطف) عن حياة البؤس في روسيا التي أدت إلى الثورة، وفي أمريكا اللاتينية قامت الثورات على الدكتاتوريات العسكرية، وشاهدنا في العقد الأخير دكتاتوريات استهانت بشعوبها وأذلتها، وأخذت تسير في التوريث، وقامت بتسويق أن الاستقرار مرتبط بها وباستمرارها في الحكم وفي توريثها له، ولكن كرامة الشعوب لا يمكن الاستهانة بها وتحديها، وعندما خرجت الشعوب إلى الشارع بعد أن طفح كيل الظلم والقهر، خرج الرئيس التونسي الهارب بن علي للقول (الآن فهمتكم) ولا لولاية أخرى، كما خرج الرئيس االمصري المطاح به ليقول لن أترشح في المرة القادمة وكذلك على نفس الخطى الرئيس اليمني، وهذا يعكس أن النخبة التي كانت تحكم استمرأت الحكم ونسيت أن هناك شعوباً لها مطالب العيش والكرامة، وهذا يذكرنا بنظرية ابن خلدون عن الحكم (إن الفئة الحاكمة في إحدى مراحل الحكم، تعيش في البذخ فتنسى ما حولها) فتكون النتيجة الانهيار.

الدول الكبرى لا تحمي نظاماً سقطت شرعيته

ولعل الجدير بالإشارة إليه، أن كثيراً من النخب الحاكمة في الدول النامية ترى أن البقاء في الحكم مرتبط بمدى علاقاتها مع الدول الكبرى وخدمتها ولو على مصالح شعوبها، وحسب نظرية المركز والأطراف، نجد أن النخب الحاكمة في الدول النامية مرتبطة بنخب ومراكز الدول الكبرى على حساب علاقاتها بأطراف دولها، فيحدث الاغتراب بين الشعوب وحكامها، وهذا يذكرنا بشاه إيران الراحل عندما حلقت طائرته فوق طهران ويسأل هل هذه الجماهير تتظاهر ضدي، كان يعيش في برج عاجي بعيداً عن هموم الشعب الإيراني، وكانت النتيجة المأساوية له، حتى إن الولايات المتحدة على رغم وجود أربعين ألف أمريكي في مختلف القطاعات في إيران لم تستطع أن تحميه، كما أن كارتر سمح له بدخول الولايات المتحدة للعلاج ثم أخرجه منها تحت ضغط الشارع الإيراني، وعلى رغم خدمة ماركوس في الفلبين لمدة عشرين عاماً للولايات المتحدة فعندما فقد شرعيه تم ترحيله في طائرة هليوكوبتر إلى جزر هاواي ثم محاكمته بالفساد في الولايات المتحدة، وحتى زعيم بنما أورتيغا ورغم خدمته للولايات المتحدة وارتباطه بالمخابرات الأمريكية إلا أنه انتهى به المقام في سجن فلوريدا.

> تدهور الأحوال الاقتصادية في أي بلد قد يدفع إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي

وشهدنا في عهد الثورات العربية الحالية أن الولايات المتحدة والدول الغربية لم تحم أصدقاءها وحلفاءها على رغم خدمتهم لها، فالدول الديمقراطيبة تراهن على مصالحها وليس على الأفراد، فتخلت عن بن علي وعن مبارك وعن القذافي وعن علي صالح عندما فقدت هذه الزعامات السياسية ثقة شعوبها وأخذت الدول الكبرى تتفاوض مع المعارضة وتعترف بالثورات الشعبية! إن قوة أي نظام سياسي تنبع من شرعيته في الداخل وليس من دعم الدول الأجنبية له، وعندما يفقد النظام رصيده الشعبي في الداخل تتخلى عنه الدول الكبرى، لأن مصالحها الوطنية أهم لها من حماية أفراد فقدوا ثقة شعوبهم ●

*أستاذ العلاقات الدولية – جامعة الحسين بن طلال

تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية الإقليمية (1-2)

إن دور مصر المركزي في توازن القوى الإقليمي يقوم بالأساس على دعامتين: حجمها السكاني الهائل Manpower وموقعها الجيوبولتيكي المتميز الذي يعطيها ميزة استراتيجية Geostrategic Privilege. ولكن هذه المزايا - وغيرها بالطبع من مصادر القوة القومية - لم يُستفَدْ منها، بل وبددها النظام السابق بقبوله طوعاً لعب دور التابع الذليل للقطب الأوحد وحليفه الإقليمي مقابل ضمان بقائه واستمراره في السلطة.

أحمد محمد أبوزيد *

أما وقد تغيرت الأوضاع من جراء الثورة، وظهور بوادر استقلال وفاعلية خارجية وحرية حركة على المستوى الإقليمي - خاصة في مواجهة إسرائيل - وهو التحول الذي سيدعمه ويقويه استكمال طريق التحول الديمقراطي في مصر بالأساس وفي بقية الدول العربية بالتبعية، فقد يؤكد الشكوك القائلة بأن الديمقراطيات في الشرق الأوسط ستجعل من العسير التنبؤ بالتطورات التي ستجري فيه، وبأن بعض الحكومات العربية ستكون أقل تناغماً ومراعاة للمصالح الأمريكية في المنطقة. إن هذا التحول والتغير سيؤثر بشدة على طبيعة التفاعلات السياسية الجارية في البلدان العربية، وسيشد من عضد النظام الإقليمي العربي إزاء مختلف التحديات (الداخلية والخارجية) التي تواجهه، كما سيؤثر على أدوار القوى الدولية والإقليمية الفعالة في هذه المنطقة من العالم.

إن ذلك لا يعني أبداً القول بأن مهمة إعادة القيادة الإقليمية المصرية ستكون مهمة سهلة ويسيرة للنظام الثوري المصري الجديد، بل ستكون تحدياً عظيماً لإثبات جدارة مصر وقوتها القوطنية والقومية، باعتبارها المهيمن الإقليمي التقليدي في المنطقة، والحامي الرئيسي لدولها، خاصة في ظل التراجع الشديد الذي أصاب قدراتها (العسكرية السياسية والاقتصادية) ومكانتها الدولية والإقليمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، قبيل الثورة أظهرت إحدى الدراسات أن السياسة الخارجية تواجه ما يقارب من خمس عشرة أزمة سياسة خارجية وأزمة دولية[1]. ومن المتوقع أن تستمر هذه الأزمات في مواجهة النظام الثوري المصري الجديد. وعليه، فإن مصر مطالبة الآن ليس فقط بإثبات أحقيتها في القيادة الإقليمية ولكنها مطالبة قبل ذلك بإثبات جدارتها وقدرتها على النوط بتحمل مغبات هذه القيادة.

سنحاول الآن التطرق للمسارات المتوقع أن تتبعها الدولة المصرية في تعاملاتها الخارجية مع بعض القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي خلال فترة ما بعد الثورة. ويجب أن يلاحظ أن هذه القراءة قائمة بالأساس على عدة افتراضات مستقبلية/متخيلة، حول شكل التحولات التي ستشهدها مصر والمنطقة العربية والبيئة المحيطة بها. تقول هذه الافتراضات ما يلي:

❖ نجاح الدولة الثورية في مصر (وبقية الدول العربية) في التحول لنظام ديمقراطي تمثيلي حقيقي، تكون فيه السيادة للقانون، حيث الأمة هي مصدر السلطات، وتولي المناصب العامة بالانتخاب.

❖ بزوغ رؤساء وقادة منتخبين للدول الثورية، تعبر أجندتهم الخارجية عن الأهداف الوطنية لشعوبهم وتحدد طريقة تعاملهم ونمط علاقاتهم مع بقية دول العالم.

❖ بدء الدول الثورية في تبني عمليات الإصلاح الهيكلي

نجاح الثورات الشعبية تغيير النظم التسلطية بسهولة سيصاحبه نوع من التفاؤل

وإعادة بناء ما دمرته الأنظمة التسلطية البائدة، واتضاح مدى الصعوبات التي تواجهها عمليات التعمير وإعادة البناء وإصرار هذه النظم على استكمالها.

❖ عودة القوى الإقليمية لانتهاج السياسات التقليدية مع دول الشرق الأوسط، وبداية بزوغ الانقسامات والاختلافات العميقة في وجهات النظر والمسارات الواجب اتباعها وما وراءها.

❖ بداية ظهور نظام توازن القوى الإقليمي المركب بين كل من مصر وإسرائيل وتركيا وإيران والسعودية، والتنافس على القيادة الإقليمية وتوسيع نطاق المكاسب النسبية وحماية وصيانة الأمن الوطني لكل منها على حدة على حساب الأطراف الأخرى، بما يتسبب في بزوغ مأزق أمني مركب لكافة القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في تفاعلات الشرق الأوسط، بما يعني إعادة ترتيب منظومة تحالفات وإعادة توجية الانحيازات وميول هذه القوى إلى بعضها البعض.

❖ انتهاء عصور المجاملات والسياسات التجميلية ومداهنة القوى الخارجية للنظم الثورية ولشعوبها، وعودة هذه القوى الكبرى إلى السياسات الواقعية، القائمة بالأساس على المصالح المشتركة والحذر وأسلوب المساعدة الذاتية والتدخل في شؤون الدول الداخلية.

❖ ظهور بوادر التراجع التدريجي في حجم القوة والنفوذ الأمريكي على المستوى الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، نتيجة عجزها عن تحمل أعباء القيام بمهمة القطب الأوحد والمهيمن الإقليمي في كل من أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط والباسيفكي. ومن جانب آخر تزايد دور ونفوذ دول القوى الدولية والإقليمية الصاعدة الأخرى خاصة الصين والهند في آسيا، وألمانيا في أوروبا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية ومصر وتركيا وإيران في الشرق الأوسط، وهو ما قد يجر العالم لحرب باردة جديدة، قد تتمخط عن بروز نظام دولي متعدد الأقطاب، أو أن تنجرف الولايات المتحدة في حرب عالمية جديدة ضد الصين من أجل تأكيد هيمنتها العالمية ومنع صعود الصين لتتبوأ مرتبة قوى عظمى (Superpower). وهي الحرب التي يتوقع أن يكون مسرحها الشرق الأوسط، باعتباره أكثر المناطق الاستراتيجية أهمية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

إن مثل هذه الافتراضات قائمة بالأساس على منطلقات واقعية، التي تجادل أدبياتها بأن النظام الدولي، الذي هو نظام تنافسي (Competitive)، ذو طبيعة فوضوية (Anarchic)، حيث لا سلطة مركزية أعلى (High Authority) من الحكومات الوطنية، تقوم بمهمة توجيه وتحديد نوع العلاقات بين الدول واتجاهاتها أو نوعيتها (سواء تعاونية أو تصارعية) تحكمها وتحدد طبيعة التعامل فيما بينها معادلات وصور توزيع القوى والقدرات فيما بينها. فى ظل هذا النظام الأناني، المتسم بالطابع الفردي، حيث لا تتحقق مصالح الدول الوطنية (التي تعرف لدى الواقعيين في

مفهوم القوة) إلا عن طريق استثمار وتحديد أفضل السبل المتاحة لتوجيه وتوظيف مصادر قوتها وقدراتها القومية (سواء أكانت سياسية، عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية، ديمغرافية، أو جيوبولتيكية). وهو يجعل من احتمالات اندلاع الصراعات المسلحة بين الدول وارداً جداً، بسبب الشك المتبادل وعدم الثقة والحسابات والإدراكات الخاطئة لحجم وقدرات الدول الأخرى. ومن جانب آخر الاعتقاد بأن نجاح الثورات الشعبية في إسقاط وتغيير النظم التسلطية بسهولة ويسر ومن دون اللجوء للعنف سيصاحبه نوع من قوة الدفع الذاتية والتفاؤل التي قد تجر الشعوب وتحفزهم على البناء والتعمير وإصلاح ما خربه الآخرون، والأمل والتفاؤل بخصوص المستقبل والسعي نحو تحقيق غايات وآمال مثالية مثل السلام والتعاون والاستقرار العالمي، وهو ما سيصطدم بالواقع الدولي وما ستفرضه بنية النظام أو بما تتيحه من فرص سيكون لها تأثير جوهري على نوعية سلوك الدول الخارجي، وكذلك على طبيعة ومسار العملية السياسية الداخلية، ومن هنا نبدأ.

دول الخليج قامت بعد الثورة المصرية بتقديم دعم مالي لمصر يفوق 20 مليار دولار

العلاقات المصرية مع دول الخليج

على عكس أغلب التوقعات التي تقول باتجاه العلاقات المصرية - الخليجية نحو الاختلاف أو الانقسام، بل وحتى لحد الصراع، وانطلاقاً من فرضية لا يمكن قياسها تقول بأن النظم الخليجية (والقيادات الخليجية) بسبب علاقاتها الجيدة مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وتصريحها بعدم رضائها عن الطريقة التي عومل بها بعد تنحيه عن الحكم، قد تقوم باتخاذ قرارات عدائية تجاه مصر وشعبها، عقاباً لها على ما اقترفته في حق مبارك. أو بالادعاء - ثالثاً - بأن الثورة المصرية لديها ميول تعاونية تجاه إيران التي تنظر إليها دول مجلس التعاون الخليجي بعداء وتعتبرها تهديداً لوجودها وبقائها. إن تكرار مثل هذه الادعاءات يعتبر اختزالاً وتبسيطاً مخلاً للوقائع وحجم العلاقات وكثافتها بين الطرفين.

إن الافتراض بأن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تخاطر بمصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع مصر (قيادة وشعباً) من أجل شخص واحد هو كلام غير منطقي. فقد يكون لدى قادة هذه الدول تحفظاتها الشديدة على ما جرى لمبارك، إلا أن هذه الدول معروف عنها واقعيتها عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بتهديد مصالحها واستقرارها الوطني. وهو ما سيدفعها في التحليل الأخير للقبول بالأحكام التي أصدرها القضاء المصري ضد مبارك وعائلته (مهما كانت قسوتها) وذلك لأسباب استراتيجية وأمنية بالأساس، حين تتيقن هذه الدول أن علاقاتها القوية مع الشعب المصري أهم بكثير من العلاقات الشخصية لملوكها مع شخص الرئيس السابق. أما عن الادعاء بأن لمصر ميولاً تعاونية ومهادنة تجاه إيران، فإن ذلك استنتاج سابق لأوانه. وإن تحدث البعض عن تقارب مصري - إيراني معادٍ لدول الخليج العربية فإن ذلك يظل ادعاء غير صحيح. إن الظروف الداخلية التي كانت تمر بها مصر عقب نجاح الثورة فرضت عليها انتهاج مذهب (صفر مشاكل مع الجميع llem Doctrine Zero-prob). حيث كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة واعياً لكافة محاولات الاستفزاز والتوريط التي حاولت بعض القوى الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل) والدولية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) إيقاع النظام الثوري الجديد في حبالها، بهدف استفزازه وإظهاره بمظهر غير القادر على إدارة الأمور، أو إظهار عدائه المبكر تجاه دول بعينها أو انحيازه لمصلحة دول أخرى. وهو ما نجح في الهروب من كل هذه المحاولات حتى الآن. سواء بطمأنة إسرائيل باحترامه لاتفاقيات السلام معها، على رغم أنها من توقيع النظام القديم التي انتهت شرعيته، ومن جانب آخر سماح المجلس الأعلى بعبور سفينة عسكرية إيرانية لقناة السويس في طريقها للبحر المتوسط، لأول مرة منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ بعد التزامها بالبروتوكول المتعارف عليه والمتبع مع جميع السفن الدولية التي تمر عبرها. إن مثل هذه التحركات يجب النظر إليها وفهمها في إطار السياق العام (والمصري بالذات) التي جرت خلاله، وعدم القفز واستنباط نتائج متسرعة سوف يثبت خطؤها عقب استقرار هذا النظام.

لفهم السلوك الخليجي تجاه مصر الثورة، وما بعدها، لا بد لنا أولاً أن نفهم أن طبيعة النسق السياسية والاجتماعية لهذه الدول تختلف كثيراً عن مثيلاتها العربية والمصرية على وجه الخصوص. وهو ما جعل أحد علماء السياسة العرب يطلق عليها - محقاً - مفهوم (النظام الإقليمي الخليجي)[٢] فهي عبارة عن مشيخات وإمارات تقليدية، مصدر الشرعيه فيها تقليدي، قائم على الولاء القبلي والعشائري. وهي أقرب لأن تكون نموذجاً حداثياً لدولة-المدينة (City-State) الإغريقي أكثر منها دولاً قومية (Nation-State). يعتبر الخروج على الحاكم بمثابة خروج على العادات والتقاليد والأعراف المعمول بها منذ مئات السنين. وعليه، وفي وسط هذا البحر الإقليمي المتلاطم من الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها العالم العربي، فقد بات واضحاً أن التغيير قادم إليها، تحمله الرياح الشمالية الغربية

القادمة من مصر وتونس[٣]. وأن هذا التغيير الجذري في دول الخليج النفطية، وخصوصاً السعودية، سيكون له تأثيراته الهائلة في المنطقة بأسرها، لأنه وكما يجادل البعض سيحرر المواطنين والثروات الهائلة من الهدر ويستثمرها في التنمية الحقيقية في المنطقة. وهو ما جعل هذه النظم تخشى انتقال (فيروس) الثورات إليها، والتي بدأت أعراضه الأولية تظهر على الجسد الخليجي في سلطنة عمان ومملكة البحرين والكويت. إلا أنه تم كبحها وإخمادها بسرعة وبكفاءة ولو مؤقتاً.

لقد أظهرت الوقائع أن هذه الممالك سوف تنجو (ولكن ليس للأبد) من هذا السيل الثوري، وستظل موجودة في السلطة لعدة أسباب منها:

❖ سعي القوى الدولية الكبرى المستفيدة من الوضع السائد واحتياجاتها النفطية التي توفرها لها هذه النظم للدفاع عنها والعمل على كبح جماح هذه الثورات.

❖ إن نوعية هذه النظم تتسم بالمرونة (Flexible). فالملكيات الحديثة - كدول الخليج - يمكنها الاحتفاظ بقوة تنفيذية كبيرة نسبية، وفي الوقت ذاته تتخلى عن بعض سلطاتها التشريعية والسماح بإجراء انتخابات برلمانية والسماح بمشاركة سياسية محدودة. وفي أوقات التوتر والثورات، فإن شعوب هذه الدول غالباً ما تميل للمطالبة بتغييرات وإصلاحات تشريعية، وليس بالضرورة إسقاط النظام الملكي، وهو الأمر الذي يعطيها مساحة لتهدئة شعوبها كما حدث في أوروبا خلال ثورة ١٨٤٨، عندما واجهت الأنظمة الملكية في ألمانيا وإيطاليا الموقف نفسه الذي تواجهه دول الخليج، وهو ما اضطرها إلى إصلاح دساتيرها وتحجيم قوة وسلطات الملوك، والقبول بإجراء انتخابات تشريعية، بما أدى في نهاية الأمر إلى تخفيض حجم مطالب الثوار ونجاة هذه الدول. من جانب ثانٍ، فإن إبدال الملك أو الأمير بولي عهد صغير السن سيهدئ من حدة الأمور. وبدلاً من تدمير النظام وتمزيقه بالكامل، فإن توريث الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة يظل عملية شرعية، وغالباً ما يتم النظر إليها بنظرة ترحيبية أكثر منها نظرة خوف أو توجس. ففي عام ١٩٩٩ تقبل الشعب المغربي ولاية الملك محمد السادس خلفاً لوالده الحسن الثاني بمشاعر متفائلة وبآمال كبيرة في الإصلاح والتغيير. وقياساً على ذلك، ففي مملكة البحرين على سبيل المثال، سيكون تولي ولي العهد الأمير (سلمان بن حمد) الذي يحظى بشعبية وجماهيرية واحترام من الرأي العام إسهاماً كبيرة في عودة الهدوء لهذه المملكة الصغيرة. وعليه، فإن هذه الممالك ستظل حاكمة ومستقرة لو كان أمراؤها ومشايخها وملوكها على استعداد لمشاركة السلطة مع مؤسسات منتخبة أو تمرير ونقل السلطة لأولياء عهد من الأسرة نفسها، لديهم ميول أكبر نحو الإصلاح والتغيير، وإلا فإن الثورة ستدق الأبواب.

❖ تتمتع هذه الدول بثروات نقدية ومالية هائلة، محصلة من عائدات النفط (البترودولار) التي تراكمت عبر السنين، سوف يساعدها على كسب ولاء المواطنين عن طريق مجموعة من الحوافز والهبات والعطاءات التي ستؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، والوعود بإنشاء المزيد من المنازل والمشاريع الاقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات العامة، وتوفير أكبر عدد ممكن من الوظائف، وتدعيم السلع الغذائية والمحروقات... إلخ. وهو ما سيخفف تدريجياً من حدة التوتر السياسي الداخلي. هذا الأسلوب انتهجته كل الدول الخليجية، حيث قامت المملكة العربية بضخ نحو (٤٥ بليون دولار) من أجل ذلك، والبحرين (٥ بليون) سلطنة عمان (٥ بليون) وكذلك الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. إن إعادة توزيع الثروة وعائدات النفط (ولو بقدر ضئيل) سيساهم إلى حد كبير في تهدئة هذه االدول وامتصاص التوترات الداخلية.

العلاقات الخليجية - المصرية لم تتأثر بغياب الرئيس السابق حسني مبارك

في حقيقة الأمر، إن العامل والسبب الحقيقي وراء افتراضنا زيادة وتيرة وحجم التعاون والتقارب المصري - الخليجي هو (العامل الإيراني). والتهديد الذي يمثله على دول مجلس التعاون الخليجي وتهديد عروبة العراق. إن تاريخ العداء بين ضفتي الخليج متأصل، وإن اختلال توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي جمعاء يجعل هذه الدول لا تثق في نوايا وميول وتحركات إيران، وتنظر إليها باعتبارها دولة توسعية تسعى إلى فرض هيمنتها الإقليمية وسطوتها على هذه الدول الضعيفة التي لا تمتلك من مصادر وأدوات القوة ما يمكنها من ردع واحتواء الطموحات الفارسية، خصوصاً بعد احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة وتمزيق وحدته الجغرافية وتماسكه السياسي وإفقاده هويته العربية، وفقدان هذه الدول للطرف العربي - الخليجي الوحيد القادر على موازنة القوة الإيرانية. هذا التهديد زادت هواجسه بعدما أعلنت إيران عن نواياها استكمال برنامجها النووي وسعيها لحيازة السلاح النووي، وهو الأمر الذي إن حدث فإن دول مجلس التعاون الخليجي سيتم تهديد وجودها وبقائها. حيث تنظر هذه الدول لاحتمالات حدوث ذلك (امتلاك الأسلحة النووية) كبداية لعصر من الاستعلاء وحرية الحركة الإيرانية في الخليج والتحرش بهذه الدول والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، خاصة أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيقيد

من قدرة الولايات المتحدة على مواجهتها.

منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، دأب النظام المصري على النظر لدول الخليج باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي المصري. حيث كانت مصر تقليدياً في طليعة الأطراف المهتمين بالشؤون والأوضاع في الخليج. فكانت المدافع الرئيسي عن استقلال، وحرية دول الخليج والطرف الرئيسي في حل أزماته وصراعاته خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وردع الأطراف الدولية التي كانت تحاول فرض هيمنتها عليه، من شاه إيران وحتى صدام حسين. بل والوقوف في وجه قوى عظمى مثل بريطانيا العظمى. إن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

حتى بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، ظل النظام المصري الجديد على التزامه بذلك. حيث أوضح الرصد المبدئي للسلوكيات الخارجية التي اتخذها النظام الثوري في مصر، بإعلان وزير الخارجية المصري الدكتور نبيل العربي بأن (منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً أساسياً للأمن القومي المصري، وأن الحفاظ على الاستقرار في الخليج يمثل التزاماً قومياً وضرورة استراتيجية في آن واحد) وتأكيده على أن (الالتزام بوحدة واستقرار وسلامة أراضي كل دولة من دول الخليج، هو من أهم ثوابت السياسة المصرية، التي تعتبر أمن واستقرار وعروبة دول الخليج العربي خطوطاً حمراء، لا تقبل مصر المساس بها). وقيام رئيس الوزراء المصري بزيارة أغلب دول مجلس التعاون الخليجي -كأول جولة خارجية له بعد زيارته للسودان - وتأكيده وتشديده على عظم الارتباط بين مصر وأشقائها في الخليج العربي وحرصها على أمنهم واستقرارهم، حيث أكد رئيس الوزراء المصري أنه (ما من شك في أن العلاقات المصرية الخليجية هي علاقات تتسم بدرجة عالية من التميز والاستمرارية، فهي تقوم على أسس راسخة قوامها قناعة مصر بأن أمن الخليج خط أحمر، خاصة أن منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً أساسياً للأمن القومي المصري). وهو ما ردت عليه الدول الخليجية بتقديم دعم مالي لمصر يفوق العشرين مليار دولار لمساعدة النظام المصري في تخطي العواقب والخسائر التي أحدثتها وتكبدها الاقتصاد المصري[٤].

إن هناك اتجاهاً قومياً وعروبياً متجذراً في بنية النظام الثوري المصري، يعتبر أن أمن مصر ليس فقط حدودها السيادية، وإنما هو أمن الدول العربية جمعاء (من فلسطين والسودان ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق) وهي نفس النظرية التي طرحها عالم الجيوبولتيك المصري الراحل جمال حمدان والقائلة بأن أمن مصر القومي في دائرته الواسعة يبدأ بجبال طوروس شمالاً، مروراً بالخليج العربي شرقاً، وحتى منابع النيل جنوباً، ومضيق جبل طارق غرباً. وهو ما يعني أن اهتمام صناع السياسة الخارجية المصرية بالنظام الثوري الجديد سيضع الدائرة العربية (وفي قلبها الدائرة الخليجية) في قمة أولوياته الخارجية. وهو ما سيسهم في تدعيم منظومة العمل العربي المشترك في المستقبل ●

الحديث عن تقارب مصري إيراني معادٍ لدول الخليج العربية يظل ادعاءً غير صحيح

الهوامش

١- الفارق بين أزمة السياسة الخارجية والأزمة الدولية هو أن الأولى تعني تلك الأزمة التي يتظر إليها من منظور الدولة الفردية. وهي عبارة عن موقف يرتبط بثلاثة شروط أساسية (وجود تهديد إلى قيم الدولة الأساسية، قلة الوقت المحدد للرد على التهديد الخارجي لهذه القيم، وأرتفاع احتمالات التورط في صراعات عسكرية). بينما الأزمة الدولية عبارة عن تغير في الموقف الدولي، يتميز بزيادة في كثافةِ التفاعلات المعرقلة بين طرفين أو أكثر من الخصوم، مع تزايد أحتمالات التورط في صراعات عسكرية في وقت السلام (وأثناء الحرب، باعتبارها تغيراً مضاداً في التوازن العسكري) بصورة أعلى من التفاعلات الصراعية الطبيعية الموجودة بين الخصوم، بصورة تشكل تحدياً لبنية النظام الدولي (العام والفرعي). للمزيد عن الأزمات التي تواجهها السياسة الخارجية المصرية أنظر: أحمد محمد أبو زيد: السياسة الخارجية منذ ثورة يوليو. (جريدة الخليج ٢٥) يوليو ٢٠٠٨. صـ٢٥ . ولنفس المؤلف:مصر على الحافة: السياسة الخارجية المصرية بعد مبارك). ينشر قريباً في مجلة وجهات نظر.

٢- عبد الخالق عبد الله:النظام الإقليمي الخليجي - دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

٣- للوقوف على مدى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تنبئ بوقوع ما لا يحمد عقباه في المستقبل أنظر كتاب الاستاذ الدكتور: يوسف خليفة السويدي الرائع: دول مجلس التعاون ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

٤- ذكرت الأخبار أن المملكة العربية السعودية قدمت لمصر معونات بنحو ٤ مليارات دولار، والكويت قدمت نحو ٣ مليارات دولار، وقطر نحو ١٠ مليارات دولار، الإمارات العربية المتحدة ستقدم حوالي ٥ مليار دولار.

*مدير المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية – دبي

الإصلاح السياسي: سيف ذو حدّين في المنطقة العربية

في ظل صعوباتها الاجتماعية - الاقتصادية الكبيرة، بدا أن أنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقرّت - وإن على مضض - بأنّه لم يبقَ أمامها من خيار سوى المثابرة على تحرير السياسة والاقتصاد. وأثبتت المنطقة، أنها أدركت المفارقات السياسية - الاقتصادية للعولمة، عندما بدأ العديد من أنظمتها بالتعامل معها بجدّية. بيد أن الديمقراطية، كما يفهمها الغرب، تُعدُّ (سلعةً نادرة) في الجزء العربي من العالم الإسلامي. مع ذلك، بدأت التعددية الحزبية تترسّخ بسرعة في مختلف أرجاء هذه المجموعة، المكونة من اثنتين وعشرين دولة. فعدد الانتخابات العامّة، التي تعدُّ شرطاً ضرورياً وغير كافٍ لإرساء الديمقراطية، تزايد بشكل كبير نسبياً في هذه الدول، منذ أواخر الثمانينات.

أنوش احتشامي *

أصبحت الانتخابات اليوم أكثر تكرراً وانتظاماً، وتحوّلت إلى سمة مألوفة في المشهد السياسي الإقليمي، ما يدلل على وجود عملية تغيير بطيء، ولكنّه ملموس. ففي السنوات العشر، التي امتدّت بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩، مثلاً، شهدت المنطقة أكثر من ثمانين عملية انتخابية؛ أي أكثر من مجموع الانتخابات، التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الخمسين، التي سبقت عام ١٩٨٩ (انظر الجدول ١). وفي القرن الحالي، نُظّمت انتخابات عامّة في الجزائر وأفغانستان والبحرين ومصر وإيران والكويت ولبنان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا. وقد شهدت بعض هذه الدول، عمليات انتخابية للمرّة الأولى في تاريخها.

حالياً، تُجرى انتخابات مهمّة، بصورة منتظمة، في أكثر من نصف الدول العربية، ما يؤثّر في الحياة السياسية لأكثر من ١٥٠ مليون مواطن عربي من المغرب إلى عُمان. وإذا أضفنا إيران وتركيا إلى هذه المعادلة، فإن مجموع عدد الأشخاص، الذين يتأثرون بالسياسات الانتخابية يزداد بنحو ١٣٠ مليون نسمة. وتنظّم الانتخابات حالياً الحياة السياسية لأكثر من اثنتي عشرة دولة شرق أوسطيّة مسلمة، وسكانها البالغ مجموعهم ٢٤٠ مليون نسمة.

ومع أن العديد من هذه العمليات الانتخابية يخضع لشروط محدّدة، وليس حرّاً تماماً بالمفهوم الغربي، إلا أن الانتخابات غدت من ثوابت المشهد السياسي الإقليمي، التي تحظى بترحيب واسع، والتي بدأت تلعب دوراً مهماً في تشكيل نقاشات (مؤيّدي الديمقراطية)، لدرجة أنهم باتوا يعتقدون أن (الانتخابات ستوسّع وستعمّق المشاركة السياسية والمساءلة الديمقراطية للدولة من جانب مواطنيها. كما أعربوا عن قناعتهم، بأن الانتخابات لا تمثّل فقط حجر الأساس في عملية التحوّل الديمقراطي، وإنما ستتحوّل، مع مرور الوقت، إلى محرّك رئيسي، يدفع نحو المزيد من الإصلاحات الديمقراطية).

لقد تجذّرت السياسات الحزبية في المنطقة، وبدأت الأحزاب السياسية في العالم العربي، الليبرالية منها والإسلامية، تُظهر قدرة متزايدة على تعبئة وحشد الجماهير. ففي المغرب، شارك نحو اثنين وعشرين حزباً في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في عام ٢٠٠٢، بينما شارك في الجزائر في نفس السنة أحد عشر حزباً مسجّلاً رسمياً. وفي الانتخابات البرلمانية الأردنية، التي نُظّمت في يونيو ٢٠٠٣، شكّل عدد من الأحزاب (جبهات) انتخابية موحّدة، بدلاً من خوض الانتخابات بصورة فرديّة. كما تمكن الإسلاميون من المنافسة في المغرب والأردن، لكنّ نظام الضوابط الانتخابية منعهم من التحول إلى شركاء مسيطرين، ما سمح أيضاً ببروز قوى سياسية أخرى. وفي فلسطين، أحرزت حركة حماس الإسلامية الرافضة للاعتراف بإسرائيل، نصراً انتخابياً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية العامّة، التي جرت في يناير ٢٠٠٦، ثمّ شكّلت أوّل حكومة إسلامية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا، وسُجّلت إصلاحات سياسية مهمة في دول لم يكن من المتوقع أن تشهد مثل هذا التغيير. ففي أنظمة الحكم الملكي التقليدية، الموجودة في شبه الجزيرة العربية، مثلاً، لوحظ أن الإصلاح السياسي - الاجتماعي بدأ يكتسب زخماً متزايداً ترافق مع توسيع تدريجي لمساحة المشاركة السياسية. وفي الحقيقة، كان التغيير، الذي شهدته هذه المجتمعات مثيراً للاهتمام، لدرجة أن جون بيترسون

John Peterson، دأب على تسميتها (مجتمعات ما بعد التقليديّة). فسياسياً، تتمتع البحرين وقطر وعُمان والكويت حالياً، بمشاركة شعبية فاعلة، في بيئة برلمانية متزايدة الترسُّخ والاتساع، كما جاهرت قيادات هذه الدول الأربع، بالحاجة لتوسيع القاعدة السياسية للتعدّدية الحزبية. ويجري الحديث اليوم في البحرين وقطر، عن الدمقرطة الكاملة، علماً بأنها ستُنجَز، طبعاً، تحت إشراف النخبتين الحاكمتين في هاتين الدولتين. كما بات البرلمان الوطني الكويتي، مؤسسةً سياسية عتيدة وكاملة الوظائف، تدفع بقوّة نحو تحرير القطاعين الاقتصاديين العام والخاص في الكويت. وفي الحقيقة، أثبت البرلمان الكويتي، أنه فاعل ومؤثر للغاية. فقد تدخل إثر رحيل الشيخ جابر الصباح، في مسألة الخلافة التي طالما ظلّت حكراً على العائلة المالكة، ونجح في عزل وليّ العهد وأمير الكويت المعيّن، الشيخ سعد الصباح. وكما قالت مي يماني: «للمرّة الأولى صوّت برلمان عربي بالفعل ضدّ بقاء زعيم البلاد في منصبه، وفرض إرادته القاضية بانتخاب خلف له». وثبت أن هذا التدخل الجريء، كان مقدّمةً لمجموعة أكبر من المطالب التي رُفعت إلى العائلة الحاكمة، التي كانت بحاجة لموافقة البرلمان الرسمية على بديل الأمير المخلوع، لضمان شرعية استمرار حكم آل الصباح. وتضمنت مطالب البرلمان شرعنة أحزاب سياسية بعينها، وفصل منصبيّ رئيس الوزراء وولي العهد (وكانا تقليدياً بيد نفس الشخص، لضمان بقاء السلطة السياسية بيد العائلة الحاكمة)، والنظر في تعيين رئيس للوزراء من خارج عائلة الصباح. لذا، كانت السيدة يماني محقّة في وصف وضع الكويت بأنه بلدٌ (ثوري). ثمّ استمرّت هذه العملية (الثوريّة)، بفضل سلوك الكويتيين أثناء الانتخابات البرلمانية، التي جرت في يونيو ٢٠٠٦؛ حيث تنافس ٢٤٩ مرشحاً على خمسين مقعداً (من أصل ٦٥)، كان بينهم ثمان وعشرون امرأة، وأفضت نسبة المشاركة المرتفعة بواقع ٦٥ في المائة إلى تشكيل برلمان إصلاحي بامتياز.

كذلك الأمر، ناقشت المملكة العربية السعودية علناً، مسألة إدخال إصلاحات سياسية واسعة، وإن بشكل تدريجي. وكخطوة أولى مهمّة، أعلنت المملكة عن تنظيم انتخابات بلديّة مباشرة في أواخر عام ٢٠٠٤، لتوسيع (مشاركة الشعب في إدارة الشؤون المحلية، عبر الانتخابات المباشرة، ومن خلال تفعيل دور المجلس البلدي). وجاء ذلك بعد مرور عقد على تعليقات للعاهل السعودي، أعرب فيها عن اعتقاده بأنّ الانتخابات تتنافى مع النظام الإسلامي. وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٣، وافق العاهل السعودي الراحل، الملك فهد بن عبدالعزيز، على مبادرة إصلاحية مهمّة أخرى، قضت بتوسيع الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى، المؤلَّف من مئة وعشرين عضواً. وكان الملك فهد قد تحدّث عن السير على درب الإصلاح السياسي والإداري. إذ قال في مايو ٢٠٠٣ «سنوسّع نطاق المشاركة الشعبية وسنفتح آفاقاً جديدة للمرأة في مجال العمل». والأهم من ذلك في هذا السياق، هو حقيقةُ أن الملك فهد قال: «حتى المملكة - قلب العالم الإسلامي. ومهد العروبة - لا يمكنها أن تتطور وهي في عزلة»، وأضاف: «نحن جزء من هذا العالم، ولا يمكننا أن ننفصل عنه». ومن أبرز الأمثلة على هذا التغيير، موقف أمير دولة قطر (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني)، الذي بدأ منذ التسعينات، بالدفع باتجاه التعددية الحزبية، راهناً مستقبل نظامه بنجاح عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي. وأثناء الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس الشورى القطري، قال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: «إن التميُّز والإبداع يتطلبان مناخاً سليماً، تزدهر فيه حرية التعبير والشعور بالانتماء للوطن. ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال مشاركة الشعب في عملية صنع القرار». بعبارة أخرى، أكّد أمير دولة قطر، أن التنمية الاقتصادية والتعددية الحزبية، لن ينجحا إلا في بيئة سياسية شفافة ومنفتحة.

الديمقراطية التي يفهمها الغرب تُعدُّ سلعةً نادرة في الجزء العربي من العالم الإسلامي

صحيحٌ أن الأمير القطري حافظ على علاقاته الوثيقة مع الداعم الخارجي لنظامه، وهو ما أُحرز بالدرجة الأولى، من خلال تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة، إلا أنّه أقام، في الوقت ذاته، دعامةً داخلية قويّة لشرعية نظامه. وقامت هذه الدعامة على قاعدة المشاركة السياسية، التي من خلالها سيتمتع المواطنون القطريون، في النهاية، بحماية القانون، وبحرية التعبير عن الرأي، وباختيار ممثليهم في برلمان ينتخبون كلّ أعضائه. وأُدخلت هذه الإصلاحات في سياق الدستور الجديد، الذي حظي بترحيب واسع وتعهّد بـ «فصل السلطات وتأسيس برلمان منتخَب»، وضمان (حريّة التعبير، وتحرير الأسواق الاقتصادية والمالية). إذاً، تمّ إدراك حقيقة أن العولمة خلقت روابط عضويّة بين السياسة والاقتصاد، وتم التصرّف على أساس هذه الحقيقة.

وتُعدُّ تجارب قطر والبحرين والكويت وعمان والمغرب والأردن، أمثلةً واضحة على النجاح في الحفاظ على الداعم الخارجي، بالتوازي مع إدخال تغييرات محسوبة في العلاقات القائمة بين النخب الحاكمة وشعوبها، أفضت إلى تعزيز الدعامة الداخلية لشرعية النخب الحاكمة. فهذه الدول الستّ، تُقيم علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة وتنخرط في شراكات مهمّة مع الحلفاء الأوروبيين لواشنطن.

ومع أن قطر والبحرين ليستا الدولتين الوحيدتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اللتين ردّتا على مفارقة العولمة، إلا أن رزمتيهما التقدّميتين من التدابير الإصلاحية، أدّتا إلى تصنيفهما ضمن مجموعة صغيرة من دول المنطقة، التي أفضت ردودها على مفارقة العولمة، إلى إصلاحات سياسية واسعة. بيد أن زخم الإصلاح في منطقة الشرق

جدول (١): عدد انتخابات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٩٨٩-١٩٩٩١

١٩٨٩	٦
١٩٩٠	٤
١٩٩١	٣
١٩٩٢	١٠
١٩٩٣	٦
٩٩٤	٤
١٩٩٥	٧
١٩٩٦	١٢
١٩٩٧	٩
١٩٩٨	٥
١٩٩٩	١٥

المصدر: بيانات من عمل الكاتب (هل يتمقرط الشرق الأوسط؟)، الصحيفة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٢/٢٦، ١٩٩-٢١٧.

الأوسط وشمال إفريقيا، اشتدّ سنةً تلو الأخرى، بفضل طبيعة أولويات دول المنطقة والضغوط الخارجية، التي فُرضت عليها، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمر، لحملها على اللحاق بقطار الدمقرطة، الذي انطلق في التسعينات. لكن اللافت في سياق عملية بناء المؤسسات وتطبيق الشريعة الإسلامية، هو حقيقةُ أن دول الخليج العربية استمرّت في استخدام النموذج التشاوري التقليدي، كوسيلة لإدخال الإصلاحات المؤسساتية. فكما رأينا، تتمتع الكويت، منذ فترة، بأفضليات امتلاك برلمان عتيد، بينما تبنّت البحرين وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية رسمياً، النموذج التشاوري التقليدي، عبر تأسيس مجالس الشورى، كوسيلة رئيسية لإدخال الإصلاحات السياسية؛ علماً بأن رزمة الإصلاحات الداخلية، واكبت التغييرات الدستورية في البحرين وقطر، ما أوجد بالنتيجة، إطاراً إضافياً قرّب بين النموذجين التقليدي والغربي لتنظيم الحياة السياسية وعملية المشاركة فيها. كما أن منح الكويت حق التصويت لمئتي ألف رجل وامرأة من مواطنيها؛ حيث مارست النساء هذا الحق لأوّل مرة في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في إبريل ٢٠٠٦، مؤشّر واضح على تداعي الحواجز التقليدية، وتفعيل دور المواطن الكويتي في الحياة السياسية، بغض النظر عن جنسه. لكن كما قال نونيمان Nonneman، فإن الإصلاح واللبرلة لا يمثلان الدمقرطة، و(لا يقودان إليها بالضرورة).

بالمقابل، في الوقت الذي يتسع فيه نطاق ممارسة الانتخابات والسياسات الحزبية، تتعلّم القوى السياسية في العالم العربي، كيفية تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية بصورة صحيحة، فعندما تظهر تجاوزات انتخابية تميل هذه القوى بشكل متزايد إلى اللجوء للقضاء، لكي يُنصفها. وبالتالي، يبدو أن جميع الأطراف السياسية معنيّةٌ بتفادي تكرار الحالة الجزائرية؛ حيث أشعلت (التجاوزات الانتخابية)، حرباً أهلية دامية وطويلة الأمد، بين القوى الإسلامية والنظام الحاكم. بدوره، يعزّز اللجوء للقضاء الاعتراف بحكم القانون، ويشجّع على ممارسته، بغضّ النظر عن عيوب نظام القوانين المعمول به ومدى سوء تطبيقه. لكنّ النخب والأنظمة الحاكمة، التي تضع في النهاية كلّ القواعد الوطنية للسياسات الحزبية والانتخابية، تتعلم أيضاً كيف تحقق الأفضلية، من خلال التلاعب بهذه السياسات. فهي تفرض قواعد، تمكّنها من ضبط مشاركة القوى السياسية الأخرى، لمنعها من الوصول إلى سدّة الحكم. وفي الواقع، تستغل النخب الحاكمة القانون المدني أيضاً، من أجل التحكّم في مجمل العملية السياسية. وإذا استمرّت مثل هذه الممارسات، سيسهُل على النخب الحاكمة تحويل الخطوة الانتقالية نحو الديمقراطية، إلى عمليّة لترسيخ نظام (استبدادي منتخَب)، تصبح فيه الانتخابات مجرّد أداة تضليلية، لإخفاء عملية إلغاء اللبرلة. وتستخدم الأنظمة الحاكمة نفس الآلية، لإضعاف الأحزاب السياسية المتنافسة في الساحة السياسية الداخلية. إذ تستغل خلافات هذه الأحزاب، التي تبرز داخل الهيئات التشريعية، لممارسة سياسة (فرّق تسُد). وعندما تنجح القوى السياسية، الممثَّلة في البرلمانات، في تحقيق قدر من التعاون في ما بينها، فإن الأنظمة تركّز على تنفيذ (أجنداتها الإصلاحية) عبر استغلال براغماتية هذه القوى، التي تتجلى، من خلال استعدادها لإيجاد تسويات تفاوضية. وتُعدُّ الأردن، وهي بلد صغير، ولكنه مهم في قلب الشرق الأوسط، مثالاً كلاسيكياً على هذه العملية ●

*أستاذ العلاقات الدولية وعضو في معهد الدراسات الشرق الأوسطية والإسلامية في جامعة درَم بإنجلترا

الاستراتيجية الأمريكية والضجيج الإيراني

تستمر السياسة الأمريكية في تخبطها حيث تمارس سياسة الهروب إلى الأمام وعسكرة الأزمات، وتتجاهل عن عمد حجم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي خلفتها (الحرب العالمية على الإرهاب) بمنهجيتها الراديكالية الشركاتية، وما تركته من تصدعات في اللوحة الاستراتيجية الدولية وخصوصاً الشرق الأوسط، ولعل غزو العراق كان القشة التي قصمت ظهر النظام العالمي ومصداقيته.

د. مهند العزاوي *

غالباً ما نشهد توصيات وتقارير لمراكز دراسات أمريكية تعالج الأزمات في الشرق الأوسط من وجهة نظر أحادية، وتستند على قيم افتراضية ذات طابع أيديولوجي من جهة وتجاري شركاتي جشع من جهة أخرى وفق براغماتية (الغاية تبرر الوسيلة)، وبالتأكيد في ظل التفوق المالي والعددي لمراكز الدراسات الأمريكية وسيولة تمويلها ودعمها إعلامياً وسياسياً أضحت تهيكل المواقف والأزمات وتبوبها من وجهة نظر أحادية في ظل الخواء الفكري وانحسار مفاتيح الفكر العربي وافتقارهم لمقومات المنافسة مما ترك فجوة واسعة بين الأجيال يصعب تجسيرها في ظل حرب الأيديولوجيات غير المتكافئ.

تعلن الدوائر الأمريكية وبوضوح عن رغبتها بالبقاء الدائم في العراق وفق استراتيجية جديدة تبوب التعامل مع شؤون العراق الداخلية[1] دون الاكتراث بشكل وجودها وشرعيتها ومدى نجاعتها وقبولها شعبياً في ظل الفوضى والملفات الكارثية التي أحدثتها ودورها في تعظيم النفوذ الإيراني وتفكيك كيان العراق وقضم قدراته الشاملة وتجريف قوته العسكرية وشياع ظواهر التنظيمات المسلحة الميليشياوية وتناسلها وخلق بيئة مناسبة لنفوذها وتأثيرها في المنطقة.

لايزال العراق أرض رمال متحركة ويشهد اضطراباً سياسياً وأمنياً مزمناً في ظل صناعة أحداث ممسرحة تخلق مناخ التجديد العسكري الأمريكي في العراق وفق سياسة الإلحاق بدلاً من التحالف الاستراتيجي، دون الأخذ في الاعتبار حجم الفوضى المسلحة والتهديدات الإقليمية والتداعيات الداخلية التي تعصف بالعراق ويستوجب تفكيكها، ويتم ذلك بإنهاء احتلال العراق وتحرير معاهدة جلاء دولية تضمن حقوقه وتفرض التزامات دولية صارمة على الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة العراق في بناء قدرته الصلبة والناعمة وحماية ثرواته وحدوده السياسية ليستعيد مكانته وهويته، وقد شهد العراقيون الضجيج الإيراني العسكري الميليشياوي والايدولوجي الإعلامي الذي يؤكد الإشارة

الولايات المتحدة لم تعمل على بناء عراق قوي متماسك وسمحت للنفوذ الإيراني بالتمدد ودعم الإرهاب

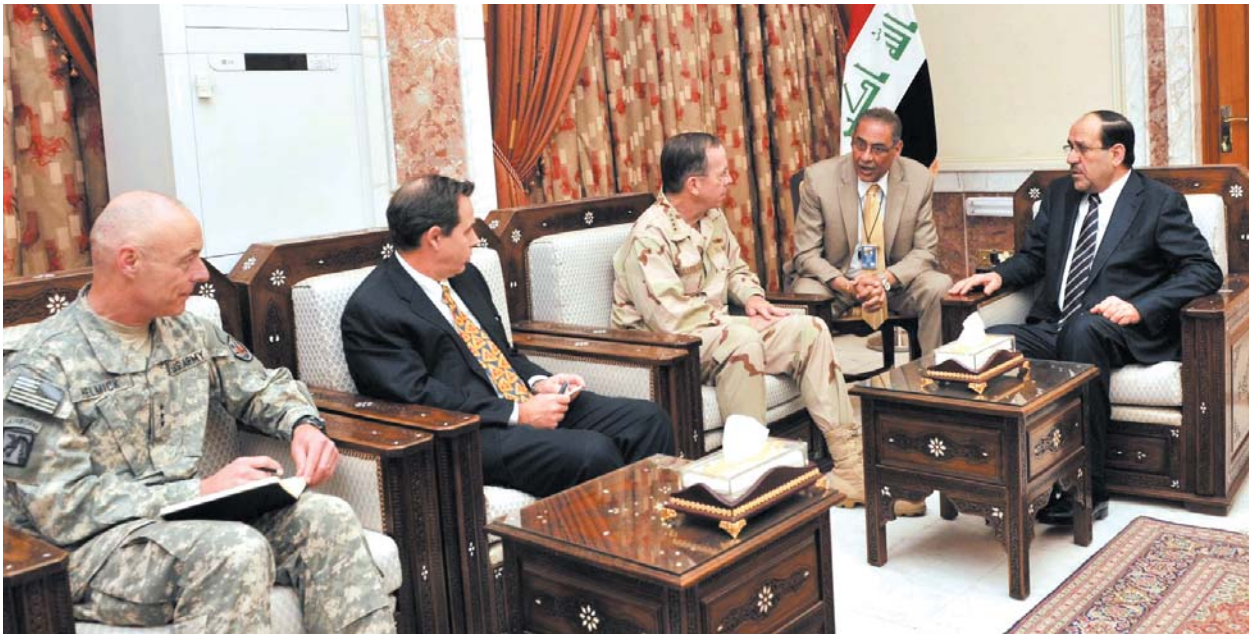

تعلن الدوائر الأمريكية وبوضوح عن رغبتها بالبقاء الدائم في العراق وفق استراتيجية جديدة

المحورية وهي رغبتهم الشديدة في البقاء الأمريكي وعرض خدماتهم الفوضوية لاستمرار نفوذهم غير الشرعي في العراق، مما يثير التساؤلات عن حجم التخادم الأمريكي-الإيراني في العراق والمنطقة[٢].

استراتيجية أمريكية جديدة نحو العراق

شرع عدد من مراكز الدراسات الأمريكية مطلع عام ٢٠١١[٣] لوضع آلية بقاء أمريكي دائم بالعراق ومن منطلق الإلحاق وليس التحالف الاستراتيجي المتكافئ، وقد أشار الباحثون إلى (أن واشنطن قد أعلنت عن استراتيجيتها للخروج لكنها لم تصغ استراتيجية تضمن وتدعم مصالحها في العراق والمنطقة) ويؤكد الباحثون: يجب أن تتضمن الاستراتيجية الأمريكية للخروج من العراق أفضلية قاسية لأهداف الولايات المتحدة من أجل ضمان توجيه التأثير المتضائل للولايات المتحدة نحو تأمين ما هو ضروري أولاً ومن ثم ما هو ممكن أيضاً، وسيكون لدى الولايات المتحدة عند مغادرتها العراق العديد من الأهداف المختلفة، لكنها تدل على أهمية غير متساوية، وعلى واشنطن أن تدرك أولويات المصالح الأمريكية في العراق وكما يلي:

أولاً: لا يمكن السماح للعراق بالعودة إلى الحرب الأهلية، بسبب مصادر العراق وموقعه في الاقتصاد الحيوي وحساسية موقعه الجغرافي في منطقة الخليج العربي، وستكون كارثة على المصالح الأمريكية القومية الحيوية إذا انزلق العراق إلى أتون الحرب الأهلية، والتي من الممكن نشوبها (النفوذ الأجنبي والإقليمي ونظام المحاصصة والمناخ الطائفي والاستئثار الحزبي والقمع المجتمعي والميليشيات والفساد وانهيار مؤسسات الدولة وطوأفتها يقود إلى الصدام المسلح - نظرية الصدام) الباحث.

ثانياً: لا يمكن للعراق أن يعود للظهور كدولة عدوانية وهناك القليل من تلك المخاطر في المدة القريبة، لكن بينما تعمل الولايات المتحدة لبناء عراق قوي متماسك لا يمكنه العودة إلى النزاعات الداخلية، يجب عليها أن تتجنب أيضاً بناءه كدولة ذات قوة وثقة والذي قد يشكل تهديداً لدول الجوار (هذا التحديد ليتسق بالقيم الواقعية وبواقع التهديدات التي تعصف بالعراق كون الولايات المتحدة لم تعمل على بناء عراق قوي متماسك وسمحت للنفوذ الإيراني بالتمدد ودعمه للإرهاب في العراق في ظل غياب القدرة العربية واختلال موازين القوى مع هلامية توصيف العدوانية للعراق مقابل تجاهل ما تفعله إيران ودول أخرى بالعراق من عدوانية واضحة) الباحث.

ثالثاً: يجب على العراق أن يكون حليفا قويا للولايات المتحدة لأنه سيكون من الصعب ضمان أن العراق سيتفادى الحرب الأهلية ولا يظهر بشكل (وحش فرانكشتاين) الخليج (لا يمكن أن يكون العراق حليفاً، وجيش الولايات المتحدة وشركاته تؤكد

سلوكها كقوة احتلال بل يتم ذلك بإنهاء احتلال العراق وتحرير معاهدة جلاء دولية تضمن حقوق العراق وتفرض التزامات دولية صارمة على الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة العراق الضعيف في بناء قدرته الصلبة والناعمة وحماية ثرواته وحدوده السياسية وبما يستعيد المكانة ويحقق العدالة الدولية) الباحث.

سياسات العراق الداخلية مفتاح استقرار البلاد

أكد تقرير مركز سابان بخصوص السياسات الداخلية في العراق (أن سياساته الداخلية أصبحت مركز ثقل الجهد الأمريكي تجاه العراق) وهذا النص لا يتسق بالحقائق كون إيران تدير الملف السياسي العراقي بقوة عبر زعانفها الحزبية وتحتكم على ميليشيات طائفية مسلحة تزعزع استقرار العراق وبشكل مزمن دون علاج، وأشار التقرير إلى أن مستقبل العراق محدد بشكل أساسي من خلال سياق سياساته الداخلية، وفي الحقيقة أن السياسة الداخلية العراقية تجسد واقعاً طائفياً فوضوياً متخلفاً[4] ويحتاج إلى علاج سريع لتجنب الانزلاق إلى التقسيم والاحتراب الأهلي، كما ربط التقرير الأمن في العراق بالسياسات الداخلية واقتصاد العراق المتلكئ وإذا انهار الاقتصاد العراقي فسيكون ناجماً بالتأكيد من فشل سياسات العراق الداخلية، وبالتأكيد لا يمكن تبسيط الأمر بهذا الشكل لأن العراق يعاني من انهيار البنى التحتية واندثار القدرة الزراعية والصناعية ويعاني من سياسة الإغراق التجاري الإيرانية ومديونية مالية معززة بفوائد لكل دول العالم وعجز وتضخم وفساد مستشرٍ استنزف أمواله في عقود وهمية وفاسدة وبطالة مستشرية وأنفاق هائل على الجانب الأمني الذي يتجاهل مقومات الاستقرار الأساسية وصناعة الأمن.

> إيران مارست استعراض عضلات في العراق وهي المنهكة داخلياً واقتصادياً

التقدم نحو الديمقراطية والشفافية وحكم القانون

ركز التقرير على سياسات العراق الداخلية واعتبرها المفتاح إلى المستقبل واستقرار البلاد، ويجب أن يرتكز الأمريكيون بشكل أساسي على تحديد تدخل الولايات المتّحدة في العراق، لذا يجب أن تكون الأولوية العليا المطلقة للولايات المتّحدة أثناء التخفيض المستمر وللسنوات العديدة القادمة، وهي رؤية لنهاية عمل سياسات العراق الداخلية بشكل صحيح، وسيعني ذلك بشكل محدّد أن تطبق خارطة طريق وفق معايير أبرزها:

١- استمرار التقدم نحو الديمقراطية.
٢- الشفافية وحكم القانون.
٣- التطوير المستمر للقدرة البيروقراطية.
٤- عدم تفشي الانقلابات العسكرية ومنع ظهور الدكتاتوريين.
٥- المصالحة بين تجمّعات الإثنية لمختلف الطوائف بالإضافة إلى ضمهم.
٦- تصور معقول لعلاقات المحيط المركزية.
٧- الإدارة والتوزيع العادل لثروات العراق.
٨- الرخاء الاقتصادي العام والعدالة الاجتماعية.
٩- يعالج العراقيون بشكل ملائم المشاكل الباقية في الدستور العراقي لأن من شأن هذا أن يُهدّد قابلية نجاح الدولة لمنع (الحرب الأهلية / وعدم الاستقرار) وسيكون موقفاً لا مبالياً بشكل أساسي بالنسبة للولايات المتّحدة إذا افترضت بأن العراقيين سيكونون قادرين على التغلّب على الفجوات في الدستور لتحقيق حكومة مستقرة من دون دعم خارجي.

يتجاهل التقرير الإرادة الجماهيرية العراقية وقدرة نخبه وشبابه على رسم مستقبل العراق، ويغفل الباحثون عمداً افتقار المشهد العراقي لغالبية النقاط الواردة في خارطة طريقهم الدعائية.

إيران ترفع سقف نفوذها وتسدد فواتيرها

تؤكد الوقائع أن إيران مارست استعراض عضلات في العراق وهي المنهكة داخلياً واقتصادياً قد خاضت حرباً بالوكالة في المنطقة وتبادلت رقع النفوذ الإقليمي والليبرالي بمتوالية زمنية قصيرة مقارنة بحجم الأهداف المتحققة (تفكيك القدرة العربية باستخدام الجرثومة الطائفية) وأشاعت الاضطراب والاحتراب الطائفي والديني، وفاقمت ظواهر الارتزاق الطائفي المسلح، وأسهمت بشكل واسع في تمزيق القدرة العراقية عبر التكفير المهني والطائفي السياسي وبما يتلاءم مع منهجية الإزاحة الجيوسياسية والتفكيك العربي.

لوحظ بوضوح الشغب الإيراني تجاه العراق، حيث شهدنا نزول الميليشيات المرتبطة بإيران إلى شوارع بغداد لتمارس الترهيب ضد المجتمع العراقي، وكذلك التحرشات الحدودية في كردستان العراق وتهجير الأهالي واحتلال مناطق حدودية، ناهيك عن تجفيف منابع الأنهار والأهوار في وسط وجنوب

العراق[٥] ويرافقها تصريحات صلبة لبعض المسؤولين الإيرانيين (بملء الفراغ في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية) (صناعة الخوف)، وقد يبرره البسطاء والأدوات السياسية بضرورة بقاء القوات الأمريكية التي تبارك جميع تلك الانتهاكات دون رد فعل يذكر، وبالفعل كانت زيارة نائب الرئيس الإيراني بمثابة صفقة تؤمن لإيران الهيمنة السياسية والاقتصادية[٦] والقضم الجيوبولتيكي في العراق وتستخدمه كمنصة لاستكمال منظومة التسليح النووي وإدامة حرب الاختراق الطائفي والقضم السياسي للدول العربية، وتعاني إيران من أزمات سياسية داخلية مترهلة تعمل على تصديرها على شكل أزمات خارجية، وفي الأيام القادمة سينقلب السحر على الساحر لأن المجتمع الإيراني في حالة غليان ويعاني من قمع طائفي منظم وإقصاء سياسي دموي ولعل السياسات الإيرانية وصلت إلى نفق مسدود، وأضحت تغازل إسرائيل وأمريكا وتستعرض قوتها الوهمية لتوحي بأنها قادرة على لعب دور (الشرطي الشرير في المنطقة).

كان الأجدر بالطبقة السياسية أن تصارح الشعب بدلاً من افتعال الأزمات وإغراق الشارع بالعنف والإرهاب السياسي لتغطية الفشل السياسي والمؤسساتي وطبيعة الدور المرسوم سلفاً، ولا بد من الإعلان بالتزامهم بقواعد اللعبة الأمريكية ومنظومة التجنيد الإيراني، مما يفسر افتقار العراق لدولة المواطنة والقانون وغياب المرتكزات الديمقراطية والشفافية والتي أصبحت شعارات زائفة فاقدة الصلاحية، فكان لا بد من توقيع معاهدة جلاء دولية بدلاً من اتفاقية ثنائية، تؤمن حقوق العراق وشعبه وتحدد ملامح التحالفات الدولية القادمة وفق المصلحة الدفاعية العليا للعراق، لتعالج التهديدات الحالية والوشيكة والمحتملة، وترفع عن كاهل العراقيين كابوس الاحتلال وإرهاب النفوذ الإيراني واحتضار الدولة وفقدان الأمل ببناء دولة المواطنة الديمقراطية ●

الهوامش

١- تقرير مركز سابان- استراتيجية أمريكية جديدة للمضي قدما نحو التعامل مع شؤون العراق لعام ٢٠١١
ترجمة دار بابل للدراسات والإعلام .

٢- تجاهر إيران إعلامياً وأيديولوجياً بعداء مقنع ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وبالمثل هناك تصريحات مختلفة تشكل جسد الخداع الاستراتيجية وصناعة الخوف في المنطقة وشد الأطرف، وأثبتت الحقائق حجم التخادم الإيراني-الإسرائيلي والإيراني-الأمريكي ولعل أبرز تصريح يؤكد تعاون إيران في العراق لخدمة الجيش الأمريكي كان في مؤتمر شرم الشيخ عام ٢٠٠٤ عندما صرح وزير الخارجية الإيراني من مصر بعد مؤتمر شرم الشيخ وبعبارة واضحة «سننتشل أمريكا من وحل العراق» وهذا يؤكد الدور القذر الذي لعبته إيران ضد العراق وشعبه.

٣- اجتمع عدد من الباحثين لوضع هذا التقرير وكانوا كل من كينيث بوليك من مركز سابان - معهد بروكينغز- جنرال مكريستال وجوست هيلترمان من مجموعة الأزمات الدولية - وخرجوا برؤيا حول العراق أطلق عليها استراتيجية أمريكية جديدة للمضي قدما نحو التعامل مع شؤون العراق لعام ٢٠١١.

٤- جريمة التزوير في العراق - جريمة مخلة بالشرف - يسعى البرلمان لتشريع قانون يعفي مرتكبي جريمة التزوير ويبقيهم في مؤسسات الدولة وبما يخالف كافة القوانين الوطنية والأعراف الدولية مع العلم أن التزوير في وثائق رسمية ليقل خطورة عن القتل والإرهاب والفساد ويعزز مسالك التكفير المهني والتحكم بمصير شعب ودولة من قبل آلاف الجهلة وأنصاف المتعلمين وتحت يافطة الطائفة والمذهب والحزب ويلغي بذلك النصوص الدستورية والقانونية ويؤسس لدولة الطوائف الممزقة من القرون الوسطى.

٥- قطع الأنهر من الجار المسلم إيران عن العراق بالتعاون مع الجار المسلم تركيا، ويشهد جنوب العراق تصحرا وتجفيف الأنهار والاهوار وتدمير الثروة السمكية والزراعية هناك من قبل الجار المسلم، وعولج هذا العدوان بشكل مركب يؤكد استمرار الأحزاب الطائفية بخلق واقع ديموغرافي جديد يعتمد المنهج الإيراني والقطبية الطائفية في بغداد، حيث جرى نقل سكان الاهوار وقطيع ماشيتهم إلى أحياء العاصمة بغداد ومنحهم أراضي بسندات مؤقتة وبأوامر حزبية؟ وفي وسط العراق جرى قطع نهر الوند الذي يغذي أراضي زراعية هائلة في محافظة ديالى.

٦- قامت إيران خلال هذا العام بتصدير سلع إلى العراق يبلغ مجمل قيمتها أكثر من ٥٧٠ مليون دولار فيما أنه استورد السلع من العراق بقيمة ما مجمله ١١ مليون دولار فقط. وفي العام الماضي أيضاً بلغ مجمل قيمة الصادرات إلى العراق أربعة مليارات دولار ولكنه ولإحباط مضاعفات العقوبات الدولية وإبطال مفعولها بحاجة إلى توسيع وتطوير تبادلاته الاقتصادية مع العراق وخلال زيارة رحيمي إلى العراق رافقه مدراء ٧٠ شركة ومؤسسة معظمها ستنشط في العراق تحت غطاء البناء ومد الطرق والاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة والصناعة والكهرباء والنفط والغاز والبتروكيمياويات، وجرى توقيع عدة عقود ضخمة واتفاقيات عديدة من قبل عدد كبير من الشركات التي تتظاهر بأنها تعود إلى القطاع الخاص كتسديد فواتير إيران في العراق.تقرير منشور.

*رئيس مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

الدولة الفلسطينية:
على منضدة الأمم المتحدة!

تتباين الآراء والمواقف العربية والإقليمية والدولية بشأن القرار الفلسطيني بالتوجه إلى الأمم المتحدة بمشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية الذي تعود بداياته إلى عام ١٩٢٢ حينما تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الفئة (أ).

د. فاروق الشناق *

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقاوم هذا التوجه الفلسطيني المدعوم عربياً مهددة على لسان مسؤوليها وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما نفسه بإجهاضه، وإسرائيل تبذل جهوداً محمومة لإقناع دول الاتحاد الأوروبي التي لم تحسم أمرها بعد بمعارضة المشروع الفلسطيني من جهة وبإلغاء معاهدة أوسلو وما تمخض عنها من معاهدات لاحقة أهمها إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (١٩٩٣/٩/١٣) من جهة أخرى، بينما هناك نحو ١٣٠ دولة عضواً عبرت عن تأييدها للمشروع الفلسطيني؛ وهناك بالطبع دول وهيئات وقادة رأي يشككون في جدوى هذا التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني المحكوم عليه بالفشل مقدماً نظراً لالتزام واشنطن باستخدام حقها في النقض ضد هذا المشروع عند عرضه على مجلس الأمن الذي ما من طريق نحو الدولة الفلسطينية المنشودة إلا من خلاله.

وهناك دول عربية من بينها الأردن متخوفة مما سيسفر عنه هذا المشروع، مع أنه مبادرة عربية بالأصل وحجتها في ذلك أن فشل هذا التوجه الفلسطيني المؤكد بسبب الفيتو الأمريكي المرتقب سيترتب عليه نتائج وخيمة من شأنها أن تعود بالقضية الفلسطينية إلى ما قبل أوسلو وتطلق يد إسرائيل في استكمال تهويد ما تبقى من أراضي فلسطينية ليس في القدس فحسب، بل في عموم الضفة الغربية المحتلة، إذ ستقدم إسرائيل على إلغاء جميع المعاهدات التي تولدت بموجبها السلطة الفلسطينية صاحبة المشروع.

جدوى بقاء السلطة الفلسطينية

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق: ما جدوى بقاء السلطة الفلسطينية طالما أن وجودها لم يحل دون تهويد القدس والضفة الغربية وهي الحيز الجغرافي للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس التي بشر الرئيس الأمريكي أوباما نفسه بها في كلمته أمام الجمعية العامة في دورة انعقادها العام الماضي. وها هو العالم على أعتاب دورة انعقادها التالية في أيلول القادم والرئيس المبشر بالدولة الفلسطينية يهدد باستخدام بلاده للفيتو الأمريكي ضد المشروع الفلسطيني.

واقع الحال يشير إلى أن وجود السلطة الفلسطينية من عدمه سيان طالما أن إسرائيل مصممة على المضي قدماً في سياستها التهويدية الاستيطانية الاستعمارية الاحتلالية، لا بل إن وجودها يشكل مظلة للأعمال التهويدية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كونها لا تملك قوة ردعية، فهي سلطة لا حول لها ولا قوة ، لا بل إنها اتخذت سبيلاً لتمرير سياسات إسرائيلية أمريكية بذريعة الحفاظ على (عملية السلام) من جهة، وشق

فلسطين غابت عن شعارات الثورات العربية المتلاحقة قصداً لتجريد الأنظمة العربية من مصدر شرعيتها

الصف الفلسطيني من جهة أخرى، إذ ترى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في توجهها نحو المصالحة التي نسمع لها جرشاً دون طحين مع حكومة حماس بديلاً للسلام.

إن إصرار السلطة الوطنية على التقدم بطلب إلى الأمم المتحدة لانتزاع اعتراف رسمي بها خطوة حكيمة سيما وأنها حشدت لها عربياً وإقليمياً ودولياً أولاً ومدعومة ببركان الثورات الشعبية العربية التي اجتاحت الوطن العربي من محيطه إلى خليجه على اختلاف وتائرها ونجاحاتها الكلية أو الجزئية ثانياً، وليس لديها ما تخسره إن هي ظلت مكتوفة الأيدي ومستسلمة لإملاءات تل أبيب وواشنطن ثالثاً، وشفير البركان العربي يعتمل من تحت أقدامها وأقدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال رابعاً.

صحيح أن فلسطين وقضيتها قد غابت عن شعارات الثورات العربية المتلاحقة قصداً وذلك لتجريد الأنظمة العربية من مصدر شرعيتها، وهي التي استباحت السلطة في دولها باسم فلسطين والقضية الفلسطينية واستعبدت الأوطان والشعب العربي في أقطارها بذريعة أن لا صوت يعلو على صوت المعركة القومية والصراع الإسرائيلي الصهيوني – العربي.. وهي تذبح مواطنيها بذريعة الشرعية المختلقة والوحدة الوطنية والمقاومة والممانعة التي لا أثر لها إلا في وسائل الإعلام وأبواق الدعاية الرسمية.

هناك دول عربية من بينها الأردن متخوفة مما سيسفر عنه مشروع إعلان الدولة الفلسطينية

المرتكزات القانونية للدولة الفلسطينية

السلطة الوطنية في توجهها إلى الأمم المتحدة بمشروعها للحصول على اعترافها بالدولة الفلسطينية تستند إلى المواثيق والمبادئ والقرارات الدولية الآتية:

❖ الفقرة الثالثة من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق تقرير المصير للشعوب وهي واحدة من جملة القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها حتى وإن كانت آراء الجهات المعنية مخالفة لها؛ فهي حجة على الجميع.

❖ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

❖ العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية لعام ١٩٦٦.

❖ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦.

❖ البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الأول للحقوق السياسية والمدنية.

❖ المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم المتعلقة بالانتداب فئة (أ)، وفلسطين كانت واحدة من تلك البلدان ذات الفئة (أ) التي تقتصر مهمة الدولة المنتدبة، بريطانيا على (المساعدة الإدارية) للشعب العربي الفلسطيني تسريعاً لنيل الاستقلال.

والمادة (٢٢) من عهد العصبة تسمو وفق القانون الدولي على أي انتداب بما في ذلك الانتداب على فلسطين وعلى وعود بريطانيا للغير ومنها وعد بلفور لعام ١٩١٧ باعتبارها المصدر والقاعدة الآمرة.

كما أن وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لا يعني بأي شكل من الأشكال ووفقاً لأحكام القانون الدولي فقدان الشعب العربي الفلسطيني للسيادة، أو انتقالها للغير؛ فهي كامنة فيه ويبقى محتفظاً بالجنسية الفلسطينية شأنه في ذلك شأن جميع الدول العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية.

أما إنهاء الانتداب فهو من اختصاص عصبة الأمم وليس الدولة المنتدبة حتى في حالة حلها إذ انتقلت صلاحياتها إلى الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها وذلك تأميناً لاستمرارية الإشراف على البلد موضوع الانتداب إلى حين إعلان استقلاله، وهو أمر غير مرتبط باعتراف الآخر به وفقاً لاتفاقية موتنيفيديو لعام ١٩٢٢.

معاهدة لوزان ١٩٢٣

ووفقاً لهذه المعاهدة فقد تحررت جميع المناطق والبلدان التي كانت تتبع للإمبراطورية العثمانية بما في ذلك فلسطين، وهذا يعني اكتساب جميع المقيمين في فلسطين عرباً أو يهوداً جنسية الدولة الفلسطينية سنداً للمادة ٣٠ من المعاهدة، الأمر الذي يعني الإقرار بكيانية فلسطين دولة محتلة من بريطانيا دون سند قانوني تم وضعها عام ١٩٢٢ تحت الانتداب البريطاني. ومعاهدة لوزان واحدة من الاتفاقيات الدولية الشارعة الملزمة لبريطانيا ولجميع الدول المنضوية تحت لوائها.

أما بالنسبة لوعد بلفور فقد أكدت بريطانيا غير مرة بأنه لا يمنح اليهود حق إقامة دولة لهم في فلسطين، سيما وأن بريطانيا الدولة المنتدبة قد قامت عام ١٩٢٢ بسن دستور لفلسطين يعتبر الأساس المنشئ للدولة الفلسطينية. كما قامت الدولة المنتدبة بريطانيا بسن تشريع خاص بالجنسية الفلسطينية عام ١٩٢٥ لجميع مقيمي فلسطين عرباً ويهوداً. وظل قانون الجنسية الفلسطينية ساري المفعول حتى عام ١٩٥٢.

قرار التقسيم رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩

تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى لليهود وأن يكون للقدس كيان خاص Corpus Separatum ضمن حدودها المحددة في القرار شعفاط شمالاً وبيت لحم جنوباً وسلوان شرقاً وعين كارم

غرباً. وهو قرار كما يرى الأستاذ شفيق المصري ذو طبيعة إلزامية وإن هو صادر عن الجمعية العامة التي لا تعدو قراراتها في العادة عن كونها مجرد توصيات، بمعنى أنها ليست ذات طبيعة إلزامية. ويستند أ. د. المصري في رؤيته هذه، وهو على حق، إلى المعطيات الآتية:

١- تحديده لحدود الدولتين العربية واليهودية والخرائط الملحقة به.

٢- توليد إسرائيل وفقاً لهذا القرار، فهو شهادة ميلادها الوحيدة، بمعنى أنه الأساس القانوني الوحيد الذي تستند إليه إسرائيل في وجودها.

٣- اشتراط قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة باعترافها بهذا القرار وبالقرار ١٩٤٨/١٩٤ (قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين) وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٤ في ١٩٤٩/٥/١١. وهذا يعني أن إسرائيل ملزمة بالإذعان لهذين القرارين، وإلا فإن عضويتها تعتبر لاغية قانونياً، سيما وأن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بالاعتراف بها باعتبارها دولة محبة للسلم.

أوباما الرئيس المبشر بالدولة الفلسطينية يهدد باستخدام بلاده للفيتو ضد المشروع

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في ٢٠٠٢/٥/١٢:

الذي يقوم على أساس وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وهذا القرار الذي جاء تأكيداً لخريطة الطريق الموضوعة من اللجنة الرباعية والمدعومة من الرئيس بوش الابن ليس قراراً منشأً لحق بل كاشف له.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دأط ٢٠٠٤/١٥/١٠ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠: والمتخذ بأغلبية ١٥٠ صوتاً و٦ أصوات ضد وامتناع ١٠ أصوات والذي تبنت فيه فتوى محكمة العدل الدولية القاضية بعدم شرعية جدار الفصل ووجوب تفكيكه وتعويض المتضررين منه ومطالبة الدول الأعضاء بعدم الاعتراف به وممارسة الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لإجبارها على الإذعان لهذا القرار. وقد جاءت هذه الفتوى لمحكمة العدل الدولية استجابة لطلب الجمعية العامة في جلستها ٢٣ دأط ١٤/١٠ وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة عملاً بالقرار رقم ٣٧٧ ألف (د-٥) المعروف بقرار (الاتحاد من أجل السلام) والمخصصة للنظر في الأفعال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى حيث توجهت إلى محكمة العدل الدولية بالسؤال الآتي: (ما هي الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تبنيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك (القدس الشرقية) وحولها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟).

ويرى فقهاء القانون الدولي أن أهميته تكمن في أنه ذو (طبيعة كاشفة وآمرة) في آن معاً، بمعنى أنه لم ينشئ حقاً بل كشف عنه استناداً إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

الدولة الفلسطينية VS دولة إسرائيل

من خلال ما تقدم من عرض يتبين أن السلطة الوطنية الفلسطينية في نقلها لقضية الدولة الفلسطينية من المفاوضات العبثية إلى منضدة الأمم المتحدة تتسلح بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تزيد على (٣٠٠) قرار، في حين أن دولة إسرائيل لا تستند في شرعيتها إلا إلى قرار واحد مشروط هو القرار ١٩٤٧/١٨١ والذي فقد مصداقيته، لا بل إن مبرراته وفقاً للقرار ١٢٣/٣٧ في ١٩٨٢/١٢/١٦ اعتبرت إسرائيل دولة عضو غير محبة للسلام. فقد نص في فقرته (١٢) وكذلك في مسوغاته على أن الجمعية العامة (تقرر مرة أخرى أن سجل إسرائيل وإجراءاتها تثبت أنها ليست دولة عضواً محبة للسلم، وأنها تمعن في انتهاك المبادئ الواردة في الميثاق، وأنها لم تقم بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق أو بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرارات الجمعية العامة..).

ومع أن هذا القرار بتقديري هو الأخطر في تاريخ إسرائيل يجتث شرعية كيانها من الأساس، كونها قبلت عضواً في الأمم المتحدة بتوصية من مجلس الأمن باعتبارها (دولة محبة للسلام). ولكن أين نحن العرب من هذا القرار؟ ولماذا لا يوجد له حيز في نشاطنا العربي السياسي والدبلوماسي؛ بينما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لم يهدأ لهما بال ولم تقر لهما عين إلا بعد أن اجتثتا القرار ١٩٧٥/٣٣٧٩ القاضي باعتبار الصهيونية حركة عنصرية حيث نجحتا في حمل الجمعية على إلغائه في دورة انعقادها العادية عام ١٩٩١؟ ●

*مدير الدراسات في اللجنة الملكية لشؤون القدس

أزمة التعليم في اليمن في ظل ثورة التغيير!

التعليم والتنمية مفهومان متلازمان؛ لا وجود لأحدهما منفصلاً عن الآخر، فلا تنمية بدون تعليم ولا تعليم بلا تنمية، أينما حل التعليم وتطور تكون التنمية، وحينما يغيب التعليم أو يتوقف تقف التنمية وتتعثر، وتقف عجلة التغيير الإيجابي، وتتدهور أحوال الناس وأخلاقهم، ولأن التعليم واقف، فسيظل عقل الإنسان راكداً، أو سيتجه الإنسان إلى حشو عقله بالخرافات والأفكار الهدامة والمنحرفة حتى يشبع حاجته للتعليم، وكيفما كان نوع ذلك التعليم الذي يتم في المدارس فإنه مهم ومطلوب لأنه مرئي ومنضبط ومحكوم بمعايير التربية والتعليم، وكلنا يؤمن بالقاعدة العقلية التي تقول: «أن تعرف خير لك من ألا تعرف»، حتى وإن كانت المعرفة غير سارة فعلى الأقل تأخذ احتياطك لمواجهة نتائجها.

د. سعاد سالم السبع *

من المحزن حقاً في بلادنا (اليمن) أن أولى الخدمات التي توقفت بسبب الأزمة الراهنة وما زالت متوقفة هي خدمة التعليم، فقد حرم جميع الطلاب من الدراسة تقريباً عاماً دراسياً كاملاً، والله وحده يعلم، وبعده وزارة التربية والتعليم كيف تمت الاختبارات النهائية هذا العام من دون تعليم وبخاصة الشهادات العامة؟ والذي يثير الحنق والحزن والاستغراب هو أن تغلق مؤسسات التعليم باسم الشعب، كما هو مكتوب على بعضها، وأن يرفع الشباب هتافات تسيء إلى ثورتهم بالدرجة الأولى كذلك الشعار الذي يتم ترديده في بعض المظاهرات (لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس) هل هذا كلام يصدر عن عقلاء؟ إنها مهزلة أن يدعو شباب التغيير الشعب إلى التوقف عن التعليم، مع أنهم ينشدون التغيير وقيام الدولة المدنية الحديثة. كيف لهذه الدولة أن تكون حديثة والمنادون بها قد سدوا منافذ التعليم عن أبناء الوطن؟ إن هذا الخطأ هو من أكبر الأخطاء التي ارتكبها شباب ثورة التغيير، والعتب الكبير هو على قادتهم الذين لم يحسبوا حساب الشعارات التي تسيء إليهم أكثر مما تخدم ثورتهم.

إن إيقاف التعليم خطأ ديني وسياسي وتاريخي وإنساني يتحمله كل من ساهم في ارتكاب هذا الخطأ سواء بالإضراب عن العمل في مؤسسات التعليم، أو التحريض على إقفال المدارس أو الدعوة إلى عدم الذهاب إلى المدارس أو سد منافذ المؤسسات التعليمية كجامعة صنعاء، لأن التعليم مثل الصحة إذا توقف توقفت الحياة، ونحن لم نسمع عن وقف التعليم في أي دولة تنشد التغيير حتى في غزة، فبالرغم من شراسة هجوم الصهاينة، عليها واستمرار الحصار الظالم على أهلها، فلم نسمع عن أن التلاميذ لا يذهبون إلى مدارسهم ولا يتعلمون، لأن المجتمع يدرك أنه إذا وقف التعليم ولم يتعلم الأبناء فلن يتحرروا أبداً.. وهكذا نحن لن نستطيع أن نحدث التغيير ولا بناء الدولة المدنية ولا بناء القدرات المطلوبة للتنمية ما لم ندافع عن استمرارية التعليم تحت أي ظرف، وما لم نحافظ على بقاء مؤسسات التعليم عاملة حتى وإن طالت الأزمة، فالتعليم لا ينبغي أن يكون ضحية صراعاتنا، التعليم هو النافذة الوحيدة لرؤية الحقيقة وتدريب العقول على التمييز بين الحق والباطل.

ماذا يمكن أن يفعل الآباء والأمهات وهم غير قادرين على

كيف لهذه الدولة أن تكون حديثة والمنادون بها قد سدوا منافذ التعليم عن أبناء الوطن؟

التعليم هو النافذة الوحيدة لرؤية الحقيقة وتدريب العقول على التمييز بين الحق والباطل

السيطرة على الأطفال في الشوارع بلا مدارس؟ وكيف نحمي المراهقين من الانحراف وكل أوقاتهم مشغولة بالتسكع في الشوارع أو في مقاهي النت؟ أو في تناول المكيفات كالقات وغيره. كنا نصرخ من فراغ الأبناء بعد وقت المدرسة واليوم كل نهار الأبناء وليلهم لعب في لعب، وفي غالب الأحيان يكون هذا اللعب ضد سلامتهم وضد أخلاقهم وضد تقاليد المجتمع.

إقفال المدارس والجامعات ينذر بكارثة اجتماعية وأخلاقية كبيرة ستعاني منها كل الأسر اليمنية، حتى الذين يرون أن التعليم سوف يعود بعد الأزمة لن يسلموا من هذه الكارثة مهما ظنوا أن أولادهم منشغلون بالاعتصامات، فإنهم لا شك سيفاجؤون بنتائج الابتعاد عن التعليم في سلوكهم مستقبلاً، حيث بدأ الطلاب والطالبات يستمتعون بعدم وجود مسؤوليات دراسية، واتجهوا لقضاء أوقاتهم مع شلل الأصدقاء، ومع وسائل الترفيه التي تضر أكثر مما تنفع كالقنوات الفضائية ومواقع الإنترنت، وغيرها. حتى إنك عندما تسأل أحدهم عن الدراسة يقول مستمتعاً (الحياة من دون دراسة أمتع) لا يعلمون أن مستقبلهم سيكون تعيساً من دون تعليم، ولا يفقهون أن الحياة تنتظر منهم جلداً وصبراً وقدرة على تحمل المسؤوليات، وأن تحمل مسؤولية التعليم والذهاب للمدرسة والانتظام في مسؤوليات الدراسة هو جزء من تربيتهم على تحمل أعباء المستقبل.

وقبل أن تحل كارثة جديدة علينا جميعاً تتمثل في إحجام الأبناء عن الذهاب إلى المدارس مستقبلاً مهم عمل الآباء والأمهات، أوجه رسالتين؛ رسالتي الأولى إلى كل من يتصل بالعملية التعليمية؛ أرجوكم كفى تجهيلاً لأبنائنا، وكفاكم تشجيعاً للأبناء على الاستمتاع بالفراغ التعليمي، وكفاكم جناية على ثورة الشباب الصادقين، نحن مع الشباب في الصمود من أجل التغيير، لكننا نريد التغيير الإيجابي الذي يدافع عن التعليم، ولا يمنعه، أما التغيير إلى الأسوأ فهذا ما لن يقبله الشعب قاطبة لأنه يضر كل أجيال المستقبل، وفي مقدمتهم شباب التغيير.

ورسالتي الثانية إلى كل شباب التغيير، إذا كنتم تريدون النجاح لثورتكم فحافظوا على استمرارية خدمتين أساسيتين هما التعليم والصحة، وتأكدوا أن نجاحكم في حماية هاتين الخدمتين وعدم المساس بهما سيمثل رافداً شعبياً لثورتكم وستحققون أهداف التغيير الإيجابي، وابتعدوا عن الشعارات التي تدعو إلى إيقاف مظاهر الحياة من أجل التغيير لأن هذه الشعارات هي التي عرقلت مسيرتكم، واجعلوا الأخلاق معياراً لكل شعار تطلقونه، هكذا يريدكم الشعب، حتى يلتف حولكم، ويقف مع مطالبكم ●

*أستاذ المناهج المشارك بكلية التربية
– جامعة صنعاء – عضو منظمة (اليمن أولاً)

مجزرة النروج تكشف حقيقة ما يتهدد أوروبا

لم يعد الإرهاب تهمة تلصق فقط بالحركات الأصولية الإسلامية حسب قاموس التصنيفات السياسية والإعلامية الغربية، بل كشفت المجزرة التي ارتكبها النروجي انديرس بيرينغ بريفيك عن وجود أصولية مسيحية متطرفة تنتشر على كامل مساحة القارة الأوروبية وتتأثر أيديولوجياً بحركات صهيونية هدفها محو الإسلام من الوجود في أوروبا حتى وإن تطلب الأمر إعادة إحياء (الحملات الصليبية) أو إعادة بعث ما كان يسمى تاريخياً بـ «فرسان الهيكل».

د. صالح بكر الطيار *

لقد كشفت الوقائع من خلال التحقيقات الأولية التي تجري بشأن عملية التفجير التي نفذها المواطن النروجي وسط العاصمة أوسلو، ومن ثم الجريمة التي ارتكبها يوم الجمعة في ٢٠١١/٧/٢٢ في جزيرة (يوتويا) والتي أدت إلى مصرع ٧٦ شخصاً أن هناك مخططاً محبوكاً بشكل دقيق يمتد من النروج وصولاً إلى بريطانيا وأن المسألة ليست مرتبطة بشخص مختل عقلياً كما يحاول أن يروج محامي الدفاع عن بريفيك.

أما القول إن أسباب تصاعد اليمين المتطرف إنما يعود للأوضاع الاقتصادية المتردية التي تمر بها معظم الدول الأوروبية فهو كلام مناقض للواقع لأن النروج دولة ثرية ولا تعاني من إشكاليات مع قضية اندماج المسلمين، وأن أزمتها بالدرجة الأولى هي أزمة هوية ثقافية تطال الشباب خاصة وأن الجزار النروجي ينتمي إلى منظمة (نوردسيك) وهي منظمة قومية متطرفة ومنتشرة في كافة الدول الإسكندينافية الشمالية وعلى علاقة بالمتطرفين المسيحيين. كما أن لدى القاتل ارتباطات بمنظمة (أوقفوا أسلمة أوروبا) النشطة في ألمانيا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا والتي تتحرك بشكل علني في بروكسل. ومعلوم أنه تم تأسيس منظمة (أوقفوا أسلمة أوروبا) من قبل شخصين هما (جريفيرز) و(جاش) بهدف (الحيلولة دون أن يصبح الإسلام قوة سياسية مهيمنة في أوروبا). وتقول المنظمة إن عدد أتباعها وصل إلى ٣٠ ألفاً على الفيس بوك. وقال جاش إن المنظمة غير سياسية وتعارض كلاً من الإسلام والنازية. ويعتبر زعيم الحزب الفلمنكي البلجيكي المتطرف فيلب ديونتر عضواً نشطاً في المنظمة إلى جانب أحزاب من هولندا والنمسا وألمانيا وبريطانيا ودول أوروبا الشرقية. كما يعتبر المليونير البريطاني ألان لايك الممول الرئيسي للتنظيمات المسيحية المتطرفة و(الأب الروحي) لها. وما شعار (الحيلولة دون أن يصبح الإسلام قوة سياسية مهيمنة في أوروبا) إلا الفزاعة التي يستخدمها اليمين المسيحي المتطرف للتخويف من الوجود الإسلامي ولزيادة مساحة انتشاره أفقياً وعامودياً في أوروبا مستفيداً من استغلال الحكومات الأوروبية نفس الشعار من أجل تضييق حريات المسلمين الدينية والاجتماعية. مما يعني أن هناك تواطؤاً بين السياسيين الأوروبيين واليمين المتطرف دون أن تتمكن المؤسسات الاتحادية في بروكسل من التأثير على خيارات هذه الحكومات. ولقد حصل هذا التواطؤ في هولندا والدنمارك والنمسا، كما في بعض الدول الشرقية مثل المجر. والملاحظ أن كل المنظمات اليمينية المسيحية المتطرفة ترفع نفس الشعارات تقريباً والتي تتمحور حول النقاط التالية:

- رفض العولمة.
- الربط بين تراجع مستوى المعيشة وحضور المهاجرين.
- التأكيد على أن الإسلام لا يمكن أن يتعايش مع المجتمعات الغربية وأن المجتمع المتعدد الثقافات هو نوع من الوهم.

يضاف إلى ذلك أن أدبيات هذه المنظمات تبين إلى أي حد أنها مرتبطة بإسرائيل وتدافع عنها وتتبنى سياساتها ومواقفها وتكن العداء للعرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص إضافة إلى عدائها للنازية. وهذا الأمر كان واضحاً في كتابات المجرم

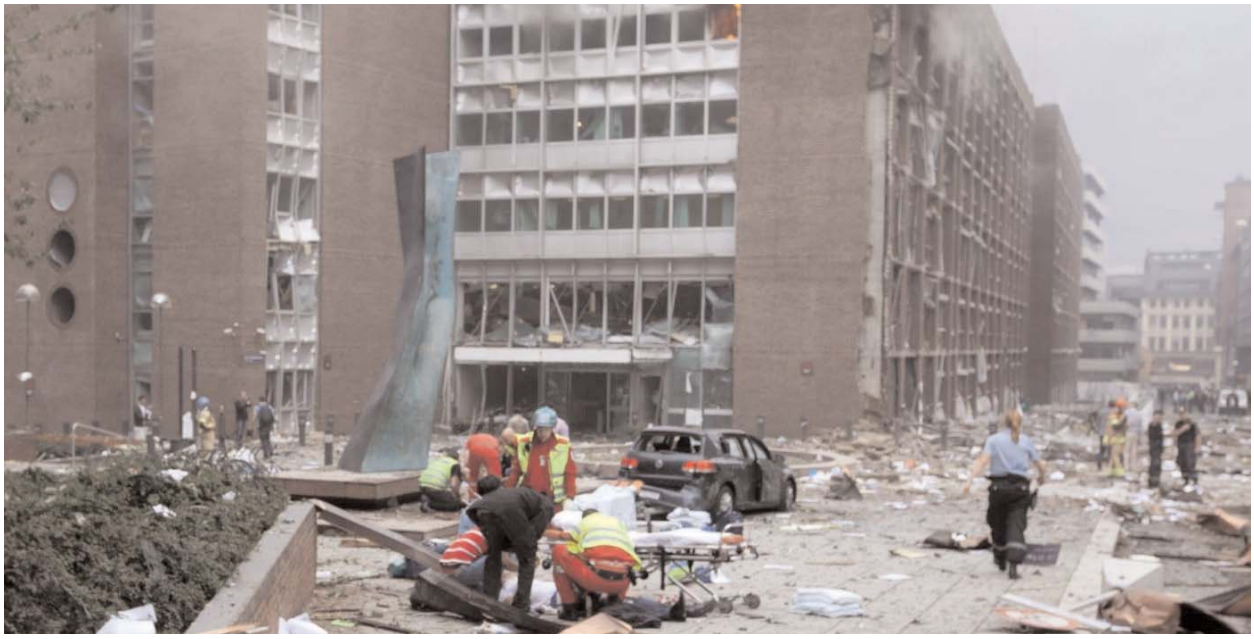

كشفت مجزرة النروج عن وجود أصولية مسيحية متطرفة تنتشر على كامل مساحة القارة الأوروبية

النروجي وفي مراسلاته وفي الوثائق التي كان يعمل على تجميعها.

وهذه الثقافة العدائية للعرب والمسلمين ليست وليدة أفكار التنظيمات المتطرفة فقط ولا هي الوحيدة المسؤولة عنها بل تتحمل المسؤولية الرئيسية دوائر القرار السياسي والإعلامي في الغرب عندما بدأت تبث روح الكراهية ضد الإسلام والمسلمين إثر حصول أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دون أي تمييز ما بين إرهابي إسلامي يتستر بالدين لأغراض خاصة به، وما بين عنصر مسلم لا علاقة له ولا لدينه بالإرهاب والعنف والتطرف. وهذا النمط من الثقافة ما زال سارياً حتى الآن بدليل أنه ما إن وقعت مجزرة النروج حتى بادرت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى أطراف إسلامية بحجة أن النروج متورطة في العمليات العسكرية في أفغانستان وليبيا، وأن المجزرة التي وقعت لا بد أن تكون من صنيعة متطرف مسلم. ولكن سرعان ما اكتشفت دوائر القرار الأوروبي أن من نفذ المجزرة هو نروجي مسيحي. وهنا بدا وكأن أوروبا قد وقعت في إرباك كبير إذ كيف لها أن تواجه مستقبلاً التطرف المسيحي بعد أن كانت كل استعداداتها تنصب على مواجهة التطرف الإسلامي فقط؟ وكيف لها أن تميز المسيحي المتطرف عن المسيحي المعتدل لطالما أنهم جميعاً من نفس الجذور والعرق والدين فيما كان التمييز أسهل في السابق بين المسيحي والمسلم لكون هذا الأخير في أغلب الأحيان لاجئاً أو مهاجراً أو لديه ملامح مختلفة عن المواطن الأصيل. والمشكلة لن تنتهي مع محاكمة بريفيك بل إنها البداية على طريق المواجهة مع الآلاف ممن يعتنقون نفس مبادئ بريفيك، كما أن المشكلة هي كيف ستواجه حكومات يمينية منظمات وأشخاصاً من نفس توجهها الأيديولوجي خاصة أن هذه المنظمات وهؤلاء الأشخاص هم من اوصل هذه الحكومات إلى السلطة؟ والأنكى من ذلك هو أن مجزرة النروج قد بينت أن جذور الأزمة تكمن داخل البنية الاجتماعية الأوروبية التي تتبنى ثقافة رفض الآخر وعدم الاعتراف به والاستعداد إلى حد مواجهته بالعنف وشتى وسائل الإرهاب، فيما كان الخطاب الرسمي الأوروبي في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفي بعض الدول الإسكندنافية، وغيرها يتذرع بأن المسلم يشكل تهديداً للعلمانية، ولسياسة الاندماج، ولأنه لا يحترم قوانين الهجرة، ولأنه مشروع إرهابي، ولأنه السبب في شيوع البطالة وزيادة التضخم.

فهل تحصد أوروبا الآن نتيجة ما زرعته بيديها من مفاهيم مغلوطة؟ وهل ستدق قضية بريفيك ناقوس الخطر لكي تعيد الحكومات الأوروبية النظر بمشاريعها وسياساتها؟ وهل ستستوعب أوروبا الآن أن الإرهاب لا دين له ولا انتماء؟ وهل يدرك الغرب الآن أن ما حصل في النروج قد أسقط نهائياً نظرية صمويل هانتغتون حول صدام الحضارات؟ ●

*رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي

العلمانية من وجهة نظر إسلامية

كثيراً منا يسمع عن مصطلح العلمانية، وعلى الرغم من انتشار المصطلح وذيوعه إلا أن الكثيرين منا لا يفهمه، وفي الحقيقة أن هذا أمر خطير، لا سيما على دول العالم الإسلامي، ولذا ينبغي علينا أن نفهم ماهية العلمانية، حتى نستطيع التصدي لها ولأفكارها الهدامة، وفي هذا المقال أردت أن ألقي الضوء على هذا المصطلح، حتى يستطيع قارئنا فهم هذا المصطلح القادم إلينا من الغرب، والدخيل على معجمنا العربي.

إبراهيم عبدربه إبراهيم *

ماهية العولمة:

أصل العلمانية هي ترجمة للكلمة الإنجليزية (Secularism) أو الكلمة الفرنسية (Laicité)، وفي الحقيقة هي ترجمة غير دقيقة ولا صحيحة، لأن الترجمة الصحيحة للكلمة الإنجليزية هي (اللادينية أو اللاغيبية أو الدنيوية أو اللامقدس)، وقد اختيرت كلمة علمانية لأنها أقل إثارة من كلمة لا دينية، ويمكننا القول بأن العلمانية هي كل ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد.

ولقد عرفت دائرة المعارف البريطانية العلمانية بأنها: (حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها).

وقد قسم أستاذنا الدكتور عبد الوهاب المسيري -رحمه الله- العلمانية إلى علمانية جزئية، وعلمانية شاملة، فالعلمانية الجزئية تعني فصل الدين عن الدولة، وأما العلمانية الشاملة فتعني فصل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن الحياة في جانبيها العام والخاص.

والجدير بالذكر أن التعبير الشائع لمعنى العلمانية في العالم -سواء في الغرب أو الشرق- هو فصل الدين عن الدولة، وهي ترجمة للعبارة الإنجليزية (separation of church and state) والتي تعني حرفياً فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة).

وفي الحقيقة أن هذا التعبير لا يعطي المدلول الكامل للعلمانية الذي ينطبق على الأفراد وعلى السلوك الذي قد لا يكون له صلة بالدولة، ولذا نرى أنه كان من الأصوب لتعريف العلمانية تعريفاً شاملاً أن نقول إنها (فصل الدين عن الحياة)، أو بعبارة موازية هي إقامة الحياة بعيداً عن الدين.

لذا فإننا نفضل تعريف العلمانية في صورتها الشاملة والتي تعني (فصل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن الحياة في جانبيها العام والخاص)، على نحو ما ذكرنا أعلاه.

نشأة العلمانية:

لقد انتشرت العلمانية في أوروبا، بشكل كبير وسريع، وكان ذلك راجعاً إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

١- عبث الكنيسة بدين الله وتحريفه، وتشويهه، فقد حدث ما يسمى بالطغيان الكنسي، حيث أصبح رجل الكنيسة له الحق في الغفران عن طريق إعطاء صك الغفران (Indulgence)، وهو

العلمانية الشاملة تعني فصل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن الحياة في جانبيها العام والخاص

عبارة عن وثيقة كانت تمنح من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مقابل مبلغ مادي يدفعه الشخص للكنيسة تختلف قيمته باختلاف ذنوبه، بغرض الإعفاء الكامل أو الجزئي من العقاب على الخطايا والتي تم العفو عنها.

٢- وقوف الكنيسة ضد العلم والعلماء، فقد وقف رجال الدين موقفاً مخزياً ضد أصحاب العلم التجريبي وما وصلوا إليه من اكتشافات جديرة بالاحترام والقبول لولا أن هؤلاء قابلوهم بأنواع الاضطهاد والتعذيب، وقد وصل الأمر إلى اتهام هؤلاء العلماء بالهرطقة، مثل كوبرنيكوس صاحب كتاب حركة الأجرام السماوية الذي نشر عام ١٥٤٣م، وقد حرمت الكنيسة هذا الكتاب، وكذلك العالم جاليلو جاليلي الذي صنع التلسكوب فقد عذب عذاباً شديداً وكان عمره آنذاك سبعون سنة، كما أن الكنيسة قد حكمت بالكفر على رئيس بلدية بألمانيا، بتهمة أنه اخترع غاز الاستصباح، وهو اختراع يجعل الليل نهاراً، في حين أن الله خلق الليل ليلاً وخلق النهار نهاراً، وقد شكلت في ظل سيطرة رجال الدين محاكم عرفت باسم زمحاكم التفتيش كانت عبارة عن سجون مظلمة تحت الأرض بها غرف خاصة للتعذيب وآلات لتكسير العظام وسحق الجسم البشري، وكانت المحكمة مزودة بآلات تعذيب أخرى مثل آلة على شكل تابوت تثبت فيه سكاكين حادة، يلقون الضحية في التابوت ثم يطبقونه عليه فيمزقه إرباً إرباً... إلخ.

٣- قيام الثورة الفرنسية: لقد ذاق الفرنسيون ألوان الحرمان والجوع والشقاء، وقد تبين أن وراء كل أسباب تلك المصائب طبقة النبلاء والأشراف وطبقة رجال الدين، فقامت الثورة الفرنسية، والتي كان من شعارها -نتيجة للظلم التي مارسته الكنيسة: «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس»، وقد اعتبرت ثورة فرنسا بأنها الفاتحة والمشجع الأول لقيام العلمانية، وإخفات أصوات طغاة الكنيسة، والمناداة بإقامة الحكم على اللادينية، ولذا جاءت الحكومة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وهي أول حكومة لا دينية تحكم باسم الشعب.

٤- نظرة التطور والارتقاء: حيث ظهر في عام ١٨٥٩م كتاب بعنوان «أصل الأنواع» (The Origin of Species) لتشارلز داروين والذي أكد فيه أن كل أنواع الكائنات الحية قد نشأت عن نوع سابق لها في الوجود، حيث زعمت هذه النظرية أن القرد يعد مرحلة من مراحل التطور التي كان الإنسان آخرها. وقد أدت هذه النظرية إلى انهيار العقيدة الدينية ونشر الإلحاد، وبالتالي ساعدت على انتشار العلمانية، وقد قال أحد العلماء الغربيين في النظرية الداروينية: بأن أبوها الكفر وأمها القذارة.

العلمانية هي كل ما لا صلة لـه بالديـن أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد

أشهر دعاة العلمانية في العالم العربي والإسلامي:

ومن أشهر دعاة العلمانية في العالم العربي والإسلامي: أحمد لطفي السيد، إسماعيل مظهر، قاسم أمين، طه حسين، عبد عبدالعزيز فهمي، ميشيل عفلق، أنطوان سعادة، سوكارنو، سوهارتو، نهرو، مصطفى كمال أتاتورك، جمال عبد الناصر، أنور السادات (صاحب شعار لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين)، د. فؤاد زكريا، د. فرج فودة الذي اغتيل بالقاهرة، وغيرهم.

موقف الإسلام من العلمانية:

يجب أن ندرك في البداية أن لكل من الإسلام والعلمانية طريقاً مختلفاً ومتبايناً عن الآخر، كما أنه لا يمكن أن يقام بينهما قنطرة اتصال، فمن اختار الإسلام لا بد أن يرفض العلمانية، فهما طريقان متباينان، ولا يلتقيان أبداً.

وقد ورد في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة -الصادرة عن دار الندوة العالمية- أن الإسلام يرفض العلمانية، وذلك للأسباب الآتية:

❖ تغفل العلمانية طبيعة الإنسان البشرية باعتباره مكوناً من جسم وروح فتهتم بمطالب جسمه ولا تلقي اعتباراً لأشواق روحه.

❖ نبتت العلمانية في البيئة الغربية وفقاً لظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية وتعتبر فكراً غريباً في بيئتنا الشرقية.

❖ إن العلمانية تفصل الدين عن الدولة فتفتح المجال للفردية والطبقية والعنصرية والمذهبية والقومية والحزبية والطائفية.

❖ تفسح العلمانية المجال لانتشار الإلحاد وعدم الانتماء والاغتراب والتفسخ والفساد والانحلال.

❖ إن العلمانية تجعلنا نفكر بعقلية الغرب، فلا ندين العلاقات الحرة بين الجنسين وندوس على أخلاقيات المجتمع ونفتح الأبواب على مصراعيها للممارسات الدنيئة، وتبيح التعامل بالربا وتعلي من قدر الفن للفن، ويسعى كل إنسان لإسعاد نفسه ولو على حساب غيره.

❖ إن العلمانية تنقل إلينا أمراض المجتمع الغربي من إنكار الحساب في اليوم الآخر ومن ثم تسعى لأن يعيش الإنسان حياة

الكثيرون من الذين ذهبوا للدراسة في الدول الغربية العلمانية رجعوا بقلوب غير تلك التي ذهبوا بها

متقلبة منطلقة من قيد الوازع الديني، مهيجة للغرائز الدنيوية كالطمع والمنفعة وتنازع البقاء ويصبح صوت الضمير عدماً.

❖ مع ظهور العلمانية يتم تكريس التعليم لدراسة ظواهر الحياة الخاضعة للتجريب والمشاهدة وتُهمل أمور الغيب من إيمان بالله والبعث والثواب والعقاب، وينشأ بذلك مجتمع غايته متاع الحياة وكل لهو رخيص.

تصدير العلمانية إلى الشرق:

لقد نجح الغرب في تصدير العلمانية إلى الشرق، وقد استخدم في ذلك وسائل شتى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

❖ البعثات الدراسية من الشرق إلى الغرب: إن الكثيرين من الذين ذهبوا للدراسة في الدول الغربية العلمانية رجعوا بقلوب غير تلك التي ذهبوا بها، فقد أبهرتهم هذه الدول، وتمنوا لو أن مجتمعهم الإسلامي يتحول في لحظة إلى صورة طبق الأصل من هذه المجتمعات العلمانية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أخذوا ينشرون تلك الأفكار والمعتقدات التي تلقوها في هذه الدول، واعتقدوا بأنه لا مخرج لدولهم إلى التقدم وامتلاك القوة إلا بتقليد الغرب في كل كبيرة وصغيرة.

❖ الأحزاب والجمعيات العلمانية: لقد ساعد على انتشار العلمانية في الأقطار العربية والإسلامية انتشار الكثير من الجمعيات والأحزاب ذات التوجهات اليسارية والليبرالية والقومية والشيوعية... إلخ. كل هذه الأحزاب والجمعيات قد تختلف في أي شيء إلا في تبني العلمانية والسعي بشتى الطرق إلى علمنة الدولة أو الأمة التي تعمل بها.

❖ ظهور بعض القيادات ذات الفكر والتوجه العلماني: وأقوى دليل على أن هذه القيادات التي كانت سبباً قوياً في انتشار العلمانية، تركيا التي أصبحت دولة علمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي استطاع أن يقطع كل صلة لتركيا بالإسلام والمسلمين، والذي سقط على يديه آخر خليفة مسلم في الدولة العثمانية، كما أسقط الدستور الإسلامي واستبدله بالقوانين الوضعية مثل القانون المدني السويسري، وقانون الجزاء الإيطالي، والقانون التجاري الألماني، وغيرها من القوانين الوضعية التي تخالف الكثير من نصوصها أحكام الشريعة الإسلامية.

❖ الغزو الفكري: وذلك عن طريق إبعاد المسلمين عن دينهم بوسائل مختلفة، وتحت أسماء ومصطلحات خادعة رقيقة مثل التحديث، التنوير، التغريب، الحداثة، التحضر، التغيير الاجتماعي...إلخ.

مواجهة العلمانية:

يمكن مواجهة العلمانية بطرق عديدة نذكر منها ما يلي:

❖ نشر العلم وتوعية الناس بدينهم، وفي هذا الإطار يقع على عاتق القائمين على العملية التعليمية من أدنى مراحل التعليم إلى أعلاها الكثير من الواجبات أهمها على سبيل المثال لا الحصر: تنقية المواد العلمية من الكفريات والضلالات المدسوسة بها، وأن ينتهز المعلم أية فرصة لتوضيح قضية من قضايا الإسلام، أو لشرح وتوضيح مفهوم من مفاهيم الإسلام...إلخ.

❖ نشر الثقافة الإسلامية سواء من خلال الكتب أو المجلات أو المقررات الدراسية أو أجهزة الإعلام.

❖ إنشاء المؤسسات والنوادي الاجتماعية وتطوير أنشطة الجمعيات الخيرية.

❖ زيادة التوعية بخطورة العلمانية على الدين والمجتمع.

❖ دعم المفكرين الإسلاميين وإبرازهم على المستوى الإعلامي.

❖ رصد وجمع مقالاتهم وأطروحاتهم ثم تصنيفها وإيصالها لمن يستطيع الرد والإنكار عليهم، ومناظرة رموزهم وقياداتهم الضالة.

وفي النهاية نشير إلى أن العلمانية ما هي إلا آفة من الآفات التي قد تصيب المجتمع، وذلك لما لها من آثار وثمار خبيثة، ومن هذه الآثار على سبيل المثال: إقصاء الدين عن كافة مجالات الحياة، إفساد التعليم وجعله خادماً لنشر الفكر العلماني، جعل مادة الدين مادة هامشية، نشر الإباحية والفوضى الأخلاقية، وتهديم بنيان الأسرة باعتبارها النواة الأولى في البنية الاجتماعية، وتشجيع ذلك والحض عليه ●

*باحث مصري في القانون والسياسة والبيئة

حلف الناتو وأمن الطاقة

تحوّل أمن الطاقة في السنوات الأخيرة إلى موضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي. ويُعزى ذلك إلى تطورات عدّة ، منها اعتماد أوروبا المتزايد على النفط والغاز واحتياجات الطاقة المتزايدة للقوى الناشئة، كالصين والهند، والنضوب المتوقع للوقود الأحفوري بعد منتصف القرن الحالي والنقاش المكثّف حول التحوّل المناخي وتجدّد اهتمام العديد من الدول بالطاقة النووية للأغراض السلمية.

مايكل رولي *

تشتمل العوامل الأخرى على التهديدات المسلّحة لإمدادات الطاقة، سواءٌ من خلال هجمات إرهابية أو عبر القرصنة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول المصدّرة للطاقة . ناهيك عن محاولات بعض هذه الدول إلى استخدام أو إساءة استخدام إمدادات الطاقة كسلاح سياسي.

لدى حلف الناتو الحق المشروع في الاضطلاع بدور فاعل في مجال أمن الطاقة. لكن ما هو الدور الذي يتعين على الحلف أنْ يمارسه في هذا المجال؟

تشير جميع التطورات الآنفة الذكر إلى نفس الاتجاه، وهو أن ضمان تدفق إمدادات الطاقة ليس تحدياً عسكرياً صرفاً لأنه ينطوي على بعد أمني واضح. وكحلف يوفّر الحماية لنحو ٩٠٠ مليون مواطن ويُقيم شبكة فريدة من الدول الشريكة، فإن لدى حلف الناتو الحق المشروع في الاضطلاع بدور فاعل في مجال أمن الطاقة. لكنْ ما هو الدور الذي يتعين على الحلف أن يمارسه في هذا المجال؟

هنا، يقدّم المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو إجابة واضحة عن هذا السؤال. فمن خلال التحول الجوهري من حماية الأراضي إلى حماية المواطنين، تقدم وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وصفاً واضحاً ودقيقاً للهشاشة المتزايدة لإمدادات الطاقة المتجهة إلى دول الحلف، كما تُسند إلى الحلف مهمات (تطوير القدرة على المساهمة في ضمان أمن الطاقة، بما ذلك حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة ومناطق عبورها وخطوط إمداداتها، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء وعقد مشاورات بين دول الحلف على أساس التقييمات الاستراتيجية والتخطيط للحالات الطارئة).

لكنّ تحويل هذا التصور الطموح إلى أجندة أطلسية ملموسة لن يكون سهلاً. ولأسباب عديدة، تقارب دول حلف الناتو مسألة أمن الطاقة بتردد كبير.

ويتمثّل أحد الأسباب الرئيسية لهذا الحذر بتعارض المصالح الوطنية. وبما أنّ أمن الطاقة يُعتبر إلى حدٍّ كبير مسألة اقتصادية وطنية، فإن العديد من الدول يفضل عدم مناقشة هذه المسألة في المنتديات المتعدّدة الأطراف، بما فيها حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من الجهود التي بذلتها المفوضية الأوروبية لصياغة سياسة مستنيرة وبعيدة المدى في مجال الطاقة، دأبت دول الاتحاد الأوروبي على تأمين إمداداتها من الطاقة بصورة انفرادية. وباختصار شديد، عندما يتعلق الأمر بأمن طاقة، تميل الدول إلى التكتّم والاعتماد على قدراتها الذاتية.

ويتمثل السبب الآخر للمقاربة الأطلسية الحذرة لأمن الطاقة بحقيقة أن هذا الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بروسيا. وتتصدر روسيا دول العالم على صعيد احتياطيات الفحم الحجري والغاز واليورانيوم، كما تشغل المرتبة السابعة على قائمة أغنى دول العالم

سيتحقق نجاح باهر إذا اتفقت دول الناتو على جعل أمن الطاقة جزءاً طبيعياً من نقاشاتها

بالنفط. وتتمتع روسيا بأهمية خاصة في ضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى أوروبا. وبما أن آراء دول حلف الناتو حول سياسات روسيا الخارجية والأمنية والطاقة تباينت أحياناً - بسبب تفاوت درجات اعتمادها على موارد الطاقة الروسية، إلى جانب أسباب أخرى - ساد التردد في مناقشة قضية أمن الطاقة تفادياً للدخول في جدال عقيم حول روسيا.

أما السبب الثالث لتعامل حلف الناتو مع قضية أمن الطاقة بحذر، فهو حقيقة أن العديد من الأطراف الدولية الفاعلة تهتم بهذه القضية، من الاتحاد الأوروبي إلى وكالة الطاقة الدولية، ومن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى القطاع الخاص. لذا، بإمكان دور حلف الناتو أن يكون مكمّلاً فقط - أي تعزيز الجهود الدولية بدلاً من قيادتها.

ويكمن السبب الأخير لتردد حلف الناتو في شخصيّته التي يغلب عليها الطابع العسكري. ولئن تجلى بوضوح أن أمن الطاقة ينطوي على بعد عسكري - كما تبرهن العمليات التي ينفذّها حلف الناتو حالياً ضدّ القرصنة قبالة السواحل الصومالية، والتي تساهم في حماية ناقلات النفط أيضاً - إلا أن العديد من دول الحلف يشعر بالقلق من أن يؤدي تنامي دور حلف الناتو في مجال أمن الطاقة إلى (عسكرة) مفرطة لمسألة اقتصادية في جوهرها.

تتصدر روسيا دول العالم على صعيد احتياطيات الفحم الحجري والغاز واليورانيوم

وحتى اللحظة، يبدو أن تعارض المصالح السياسية والاقتصادية، من جهة، والمحدوديات الهيكلية التي يواجهها حلف الناتو، من جهة أخرى، حالا دون إطلاق نقاش منهجي حول أمن الطاقة بين دول الحلف. وبالرغم من هذه العقبات، نجح حلف الناتو مؤخراً في تطوير (منهجية) توافقية للتعامل مع أمن الطاقة صُممت خصيصاً لكي تتناسب مع قدرات الحلف. وتقوم هذه المنهجية على ثلاث ركائز أساسية.

أولاً: الحوار وتبادل معلومات الطاقة والمعلومات الاستخباراتية بين دول الحلف ومع الدول الشريكة والقطاع الخاصّ. ويتركّز الاهتمام، هنا، على ضمان أمن البنى التحتية الحيوية للطاقة، خصوصاً في دول إنتاج وعبور موارد الطاقة، بالإضافة إلى ضمان أمن الممرات البحرية لإمدادات الطاقة وتحليل التهديدات الإرهابية ذات العلاقة. علاوة على ذلك، يحلل حلف الناتو الجانب اللوجستي لأمن الطاقة؛ أي تحديد السبل المثلى لتأمين الوقود الذي تحتاج إليه قواته المشاركة في العمليات.

ثانياً: دعم الاستقرار. ويعني، في المقام الأول، المساهمة في تشكيل العمليات الإصلاحية في البيئة الاستراتيجية الواسعة لحلف الناتو. وضمن هذا السياق، يتم التركيز على الحوار السياسي والتعاون العسكري مع الدول الشريكة في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وتشتمل هذه المجموعة على دول مصدّرة ومستوردة للطاقة وأخرى تمر خطوط نقل الطاقة عبر أراضيها. بالتالي، يبرز أمن الطاقة كأحد جوانب العديد من برامج التعاون بين الحلف والدول الشريكة بصورة منفردة.

ثالثاً: حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة. من حيث المبدأ، تُعدُّ هذه المسألة مسؤولية وطنية. لكن بناءً على طلب الدول المعنية، يمكن أن يساهم حلف الناتو في مراقبة الممرات البحرية والمياه الإقليمية، إما من خلال الخبراء المدنيين أو بواسطة الوسائل العسكرية. كما يُمكن الاستعانة أيضاً بالمخططين المدنيين لحلف الناتو المتخصصين في الحالات الطارئة المرتبطة بكوارث من صُنع الإنسان، مثل حالات تسرّب النفط بكميات كبيرة.

ومع أن هذه الأنشطة تُظهر أن أمن الطاقة حاضر في العديد من أجندات حلف الناتو، إلا أنها لا تمثّل مجتمعةً أي سياسة أطلسية متماسكة في مجال أمن الطاقة. وإذا أراد حلف الناتو أن يُعزز فاعلية هذه الأنشطة وأن ينسّقها بصورة مستمّرة مع الأطراف الرئيسة الأخرى، فإنه سيحتاج حتماً إلى مقاربة منهجية بامتياز. وينبغي على مثل هذه المقاربة أن تسترشد بالهدف المتمثّل بتسليط مزيد من الضوء على أمن الطاقة داخل الحلف، مع تسهيل مناقشته بصورة مستنيرة وبعيدة النظر بين الدول الأعضاء.

ومن الواضح أنّه يستحيل تحقيق هذا الغاية إلا من خلال مقاربة ممرحلة لأن دول الحلف لن تناقش أمن الطاقة بانفتاح، إلا إذا أيقنت أن الحلف قادر على تقديم مساهمة قيّمة إلى الجهود المبذولة لضمان أمن الطاقة.

ويتعيّن على الخطوة الأولى لهذه المقاربة المرحلة أنْ تتمثل بإزالة الغموض الذي يلفّ أمن الطاقة، وتحويله إلى موضوع يُناقَش بانتظام في المداولات الداخلية لحلف الناتو؛ وفُرص التقدّم المتوافرة اليوم هي أكبر من أي وقت مضى. وفيما يركّز النقاش الأمني الدولي بصورة متزايدة على التحديات الجديدة، لا سيما الحرب الإلكترونية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تتزايد أيضاً الضغوط المفروضة على حلف الناتو لكي يساهم في التصدي لهذه التحديات. علاوة على ذلك، ينطوي العديد من التحديات الأمنية الجديدة على بعد متعلّق بالطاقة. فهجوم ستوكسنت Stuxnet على برنامج إيران النووي المثير للجدل، بما في ذلك محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء، يبرهن على العلاقة الوثيقة بين تهديدات الحرب الإلكترونية وإمدادات الطاقة. كذلك الأمر، تبرهن الهجمات الإرهابية على محطاتٍ لتوليد الكهرباء في روسيا ومصافٍ لتكرير النفط في عدد من الدول الإفريقية والعربية، على وجود علاقة قويّة بين الإرهاب والطاقة.

وتُمثّل المقاربة الشاملة للتهديدات الجديدة من منظور المفهوم الاستراتيجي الجديد خطوةً أولى ومهمة نحو جعل أمن الطاقة إحدى القضايا المشروعة لحلف الناتو. وتتمثل الخطوة الثانية التي لا تقلّ أهميةً بإعطاء أمن الطاقة (إطاراً) تنظيمياً مميّزاً. وقد أُنجزت هذه الخطوة من خلال إنشاء (قسم التحديات الأمنية الناشئة) ضمن هيئة حلف الناتو لرصد التطورات العالمية. وسيؤدي رصد قسم واحد لجميع التحديات الأمنية الجديدة (الحرب الإلكترونية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن الطاقة) إلى تحليل هذه التحديات بمزيد من الدقة والتعمق، بالإضافة إلى تسهيل مناقشتها بقدر أكبر من الانفتاح بين دول الحلف. وإلى جانب تعزيز القدرات التحليلية الذاتية لحلف الناتو وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول الحلف، أُدرجت التحديات الأمنية الجديدة مؤخراً - بما فيها تحديات أمن الطاقة - ضمن الهيكلية التنظيمية لحلف الناتو.

أما الخطوة الثالثة نحو مقاربة أطلسية أكثر تماسكاً لأمن الطاقة، فإنها التحاور مع المنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة ميثاق الطاقة. ومع أنّ دول حلف الناتو تُجمع على أنّ دور الحلف في مجال أمن الطاقة يجب أن يكون مكمّلاً لأدوار الأطراف الرئيسية الأخرى، إلا أنّ التكامل الحقيقي لن يتحقق ما لم تتعاون جميع هذه الأطراف بفاعلية لكي تتفادى تبديد الموارد والجهود الناجم عن تكرار نفس العمل أكثر من مرّة. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على حلف الناتو أنْ يُوسّع الحوار الذي أطلقه قبل بضع سنوات مع القطاع الخاص للطاقة، لكي يتوصّل إلى تكوين فهم أشمل لآفاق واحتياجات شركات الطاقة. كما يتعيّن على هذا الحوار مع المؤسسات الرئيسية الأخرى والقطاع الخاصّ أن يُركّز على حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة - علماً أنّ حلف الناتو يتمتع بقدرات فريدة في هذا المجال. ويحرص العديد من الدول الشريكة على تعزيز تعاون الحلف معها في هذا المجال.

وتتمثل الخطوة التالية لترسيخ أمن الطاقة بصورة منهجية داخل هيكلية حلف الناتو بإدراج هذه القضية ضمن القضايا التشغيلية للمهمات العسكرية ومجمل قضايا البيئة والموارد الطبيعية. وعلى المستوى العسكري، بدأ النقاش حول تطوير أنواع جديدة من الوقود الذي يمتاز بكفاءة أعلى لأنها تَعِدُ بتقليص القدرات اللوجستية الضرورية خلال العمليات العسكرية. هذا، وتساعد بعض عمليات حلف الناتو، مثل (عملية درع المحيط) ضد القرصنة، في ضمان الحفاظ على أمن الممرات البحرية الرئيسية لنقل الوقود. علاوة على ذلك، يسود الاعتقاد بأن التداعيات السلبية للتحوّل المناخي قد تطال حلف الناتو أيضاً، من خلال الكوارث الإنسانية، مثلاً.

أخيراً، يمثّل النقاش الجديد حول (الأراضي النادرة)- ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمجتمعات الصناعية الحديثة ولتقنيات توفير الطاقة، بوجه خاص - رسالة واضحة مفادها أن أمن الطاقة لا يعني فقط ضمان التدفق السلس لإمدادات النفط والغاز. وبالنسبة لحلف يعتبر نفسه مؤسسة أمنية عصريّة، ينبغي أن يكون تحليل الترابط بين هذه التطوّرات ومناقشة مدلولاتها الأمنية القاعدة، لا الاستثناء.

ولا تكفي أي خطوة من الخطوات التي أشرنا إليه لتحويل حلف الناتو إلى مؤسسة متميّزة في مجال أمن الطاقة. ونظراً إلى تبايُن آراء دول الحلف، سيتحقق نجاح باهر إذا اتفقت هذه الدول على جعل أمن الطاقة جزءاً طبيعياً من نقاشاتها أسوةً بالحرب الإلكترونية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، اللذين أصبحا بندين مألوفين على الأجندة السياسية لحلف الناتو. ويُمثّل هذا الحوار المؤسسي بين دول الحلف شرطاً مسبقاً للنظر في خطوات لاحقة، كإجراء مباحثات، مثلاً، بين مجلس شمالي الأطلسي والدول الشريكة فرادى أو كمجموعات (أي ما يسمى معادلة الناتو+٢٨) حول أمن الطاقة؛ أو حول تشكيل فرق لإصلاح الدفاع والتدريب من أجل حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة.

دأبت دول الاتحاد الأوروبي على تأمين إمداداتها من الطاقة بصورة انفرادية

ولن يتبلور أي دور أقوى وأكثر تماسكاً لحلف الناتو بصورة تلقائية. لذا، لا بد من بذل جهد أكبر لتعزيز دور حلف الناتو كآلية للتشاور حول المسائل التي تتعدى الهواجس التقليدية الضيقة المرتبطة بالجوانب التشغيلية للمهمات العسكرية. كما يتعيّن على حلف الناتو أنْ يطوّر ثقافة النقاش السياسي الداخلي الذي لا يقتصر على بحث القضايا التي قد تنطوي على اضطلاع الحلف بمهمات عسكرية، وإنما يبحث أيضاً مجمل القضايا السياسية المهمة. وطالما ظلت النقاشات الداخلية لحلف الناتو تدور فقط حول العمليات العسكرية المحتملة، فإن الحوار الأطلسي المستنير والبعيد النظر حول التحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين سيظلّ حلماً بعيد المنال. وما لم تُعِدْ دول الحلف اكتشاف هذه المؤسسة كمنتدى للتشاور السياسي المنفتح، فإنها لن تستطيع التعامل مع أمن الطاقة كعنصر مشروع في مقاربة أمنية شاملة ●

*رئيس لجنة أمن الطاقة بقسم حلف الناتو للتحديات الأمنية الناشئة
**تم نشر المقال بالتعاون والتنسيق مع مجلة حلف الناتو NATO Review©

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

توقعات الإستهلاك العالمي للطاقة
حتى عام 2025

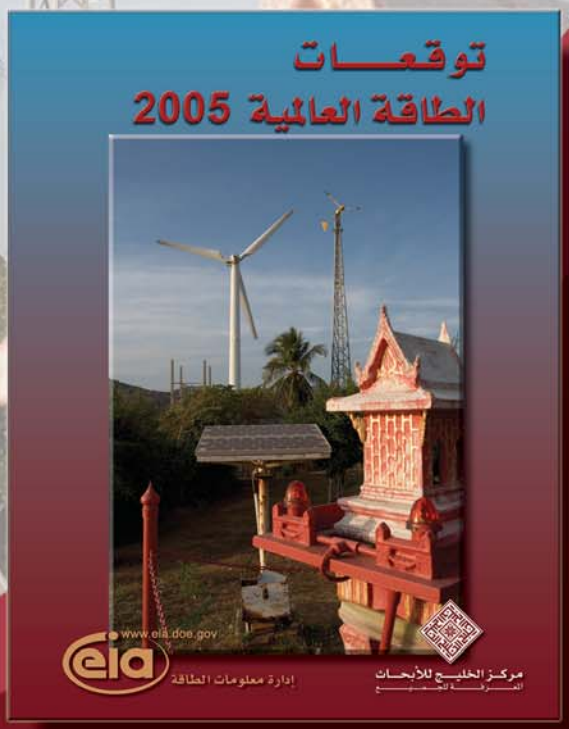

أحصل على نسختك:

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

الانتقال والتحدي: سكان الصين في بداية القرن الحادي والعشرين

يتناول المجلد المحرر التغيرات الديموغرافية الأخيرة في الصين، وعواقبها الواسعة الانتشار، وكذلك أثرها الطويل الأجل. وتتعلق موضوعاته الرئيسية بالخصوبة، وسياسات تخطيط المواليد، وتعمير السكان، ومعدل الوفيات، وتحول الأنماط الديموغرافية. ويقدم المحرران إلى القراء الانتقال الديموغرافي في الصين، وتطور دراسات السكان هناك. ويشير شنجواي شاهو وفاي جو إلى أنه منذ سبعينات القرن العشرين تحسنت المستويات المعيشية للشعب بدرجة كبيرة، وأصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى. وقد شهدت الصين أيضاً تغيرات اجتماعية وديموغرافية عظيمة في التاريخ الحديث. علاوة على ذلك، زادت الهجرة الداخلية سريعاً في العقدين الأخيرين بسبب التطور الاقتصادي الأخير وارتخاء سيطرة الحكومة على حركة السكان. غير أنه في المستوى الإقليمي ما زالت توجد تناقضات كبيرة في الخصوبة ومعدل الوفيات نسبة إلى التفاوت الكبير في سياسات التخطيط الأسري الحكومي، وتنفيذ برامج التخطيط الأسري، والسلوك التنظيمي للخصوبة الشعبية، ومستويات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

ويحلل وايجو شانج وزنج-شان كاو (التخطيط الأسري خلال عصر الإصلاح الاقتصادي). ويبينان أن سياسة الطفل الواحد، والتي تم تبنيها في أوائل ثمانينات القرن العشرين، كانت تعدل باستمرار منذ ذلك الوقت. وحقق البرنامج الصيني للتخطيط الأسري نجاحاً عظيماً في السيطرة على النمو السكاني. وقد شجع أيضاً الصحة الإنجابية. ولكن هناك حاجة إلى إصلاح السياسة السكانية في سياق اقتصاد سياسي جديد، وديناميكية ديموغرافية، والعولمة.

توضح ورقة توماس شاربنج (Thomas Sharping) (سياسة الأرقام) أن بيانات الخصوبة في الصين تكشف عن الكثير من التناقضات بما أن الإحصاء السكاني لسنة ٢٠٠٠ لا يساعد في تفسير اتجاهات الخصوبة في تسعينات القرن العشرين. ويعزو المؤلف ذلك إلى حقيقة أن الإحصاء فيما يبدو يعكس الضغوط القوية لقانون مشدد لتحديد النسل ينتج إذعاناً زائفاً مع المعايير الإلزامية للخصوبة. وعلى الرغم من دقة البيانات المتاحة، فإن الخصوبة آخذة في التدني، ويعزى ذلك إلى سياسات الصين غير

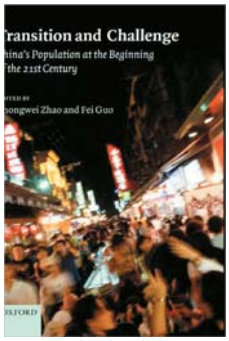

الكتاب: «الانتقال والتحدي: سكان الصين في بداية القرن الحادي والعشرين»
تأليف: شنجواي شاهو - فاي جو
الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد-٢٠٠٧
قراءة: كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

المسبوقة لتحديد النسل، وتحويل المجتمع الصيني. ويتم تأكيد هذا الاستنتاج أيضاً في ورقة شيجانج جو وواي شن (أدنى من خصوبة الاستبدال في البر الرئيسي الصيني). ويشير جو وشن إلى أن تدني الخصوبة في الصين حدث بشكل رئيسي أثناء فترتين: كانت الأولى في سبعينات القرن العشرين حينما هبط معدل الخصوبة الكلي من ٦ ولادات لكل امرأة في السنوات المبكرة من العقد إلى أقل من ثلاث بنهاية العقد، وكانت الثانية في تسعينات القرن العشرين حينما تناقصت الخصوبة بشكل إضافي إلى أدنى أو أدنى كثيراً من مستوى الإبدال.

وهناك دراسة إدوارد جو-شنج تو، زن يوان و زيا شانج (انتقالية الخصوبة في هونج كونج وتايوان). وهؤلاء يؤكدون أن هناك نزعة مشابهة واضحة من تدني الخصوبة في هونج كونج وتايوان على الرغم من اختلاف نظمهما الاجتماعية-السياسية. وفي الحالتين الأخيرتين لم يستقر معدل الخصوبة عند مستوى الإبدال، وبدلاً من ذلك تدنى بشكل إضافي. وتعزى الخصوبة المتدنية إلى تأجيل الحمل، والتخفيضات في حجم الأسرة الكلي.

يفحص واي شن (الإجهاض المستحث وعواقبه الديموغرافية) ويقول: مع أنه كانت هناك تغيرات في مواقف وسياسات الحكومة تجاه الإجهاض في الصين خلال القرن العشرين، فلم يكن برنامجها للتخطيط الأسري يعتمد بشدة على الإجهاض المستحث للسيطرة على الخصوبة. لقد أدى الإجهاض دوراً كبيراً في تخفيض الخصوبة، ولكن على الرغم من ذلك، فإن معدل الإجهاض في

الصين معتدل بالمعايير الدولية، وحتى أقل من كوريا الجنوبية واليابان.

و(نسب جنس الأطفال وتفاوتها الإقليمي) هو الموضوع الذي يدرسه يونج كاي ووليام لايف. وتركز هذه الورقة على نسب جنس الأطفال، بمعنى نسبة الأولاد في عمر ٤٠ إلى ١٠٠بنت في الأعمار نفسها. يقول المؤلفان إنه عندما يتوفى الرضيع بعد فترة قصيرة من الولادة، فكثيراً ما لا يتم التبليغ عن الولادة ولا الوفاة. وعملية سياسة تخطيط الولادة تعطي الأبوين والمسؤولين المحليين حوافز لإخفاء كل من الولادات ومعدل الوفيات. ولا تراعي نسبة الجنس عند الولادة فوارق الجنس في معدل وفيات الرّضع ومعدل الوفيات المبكرة. ومثل فوارق معدل الوفيات هذه كثيراً ما تتعلق بإهمال البنات، وتؤدي دوراً كبيراً في خلق عدم التوازن في الجنس. ونسبة جنس الأطفال مقياس مباشر وأساسي لعدم التوازن في الجنس، وتعكس النتيجة المجتمعة لنسبة الجنس عند الولادة ومعدل الوفيات المتباينة بالجنس في الرّضع والطفولة المبكرة. ونسبة الجنس المتصاعدة تمثل ظاهرة في الصين على الرغم من أنها تتفاوت عبر البلاد.

يناقش جوانجو شانج وباوشانج جو (التغيرات الأخيرة في أنماط الزواج). ويبينان أنه في الثلاثين سنة الأخيرة مرت أنماط الزواج في الصين ببعض التغيرات المهمة بما أن عمر الزواج ارتفع عموماً، وتناقصت خصوبة الزواج بينما تصاعد الجنس قبل الزواج والعلاقات خارج نطاق الزوجية تماماً مثل معدل الطلاق. والتغيرات في أنماط الزواج لا تميز الصين فقط؛ حقاً إنها تشبه تلك التي تحدث في دول شرق وجنوب شرق آسيا الأخرى. ولكن عمر الزواج في الصين ما زال أدنى، ويتزوج المزيد من الناس بالتناسب مع هذه الدول الأخرى.

وتتناول جوديث بانستر موضوع (الفقر، التقدم ومأمول الحياة المتصاعد). وتشرح أن معدل الوفيات في الصين خلال الفترة الماوية كان هابطاً، وأن هذه العملية استمرت بعد ذلك. وقد ساهم النمو الاقتصادي السريع في مثل هذا الهبوط. على الرغم من ذلك، فإن الفوارق الاجتماعية–الاقتصادية الحضرية والريفية، وفوارق معدل الوفيات بين الأكثر تمتعاً بالامتيازات في الصين والمناطق الأقل حظاً ما تزال موجودة. وتشمل أسباب تدني معدل الوفيات المنفذ المتساوي المستمر إلى الأراضي الزراعية، وحقيقة أن السكان ما زالوا غير مسلحين ومن ثم لا توجد حرب أهلية أو دولية كبرى، والتوافر المستمر للقابلات المدربات والأطباء الريفيين، ووجوه تحسين الدخل عبر التصنيع والتمدن، والسيطرة المحسنة على الأمراض الوبائية، والمعرفة الصحية والطبية الأفضل، والمزيد من الأدوية الحديثة، وانخفاض الأمية، وترويج المساواة الجندرية، والزواج المتأخر، والتخطيط الأسري الأكثر إحكاماً.

وورقة شونجواي شاهو (أنماط معدل الوفيات المتغيرة وأسباب الوفاة) تلاحظ أن الهبوط في معدل الوفيات في الصين في التاريخ الحديث ضاعف مأمول الحياة عند الميلاد، فبلغ ٧٢ سنة في بداية هذا القرن. علاوة على ذلك، تغيرت أيضاً البنية السببية للوفيات خلال الخمسين سنة الأخيرة، فأصبحت مشابهة لتلك التي كانت موجودة في الدول المتقدمة حيث نقص أثر الأمراض المعدية بشكل ملوحظ، وحيث يسبب السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية الوفاة. ومع ذلك يظل عدد الصينيين الذين يموتون بالأمراض التنفسية، والإصابات، والتسمم مرتفعاً. بالتالي هناك ضرورة للقيام بعمل عاجل لوقف الاتجاهات السلبية في وجوه تحسين الصحة العامة.

ويدرس فنج وانج وأندرو ماسون مسألة (تعمير السكان). ويؤكدان أن الصين الآن أخذت تنضم إلى بقية العالم بقدر ما يتعلق الأمر بالمجتمعات المعمرة. فقد أدت سياستها الخاصة بالأطفال إلى تباطؤ معدل نمو الخصوبة، وسوف تغير في الوقت المحدد شبكات القرابة والأسرة التي كانت المصدر التقليدي لدعم كبار السن. وسوف تؤدي سرعة خطو الخصوبة والهبوط في معدل الوفيات في الصين إلى تسارع عملية التعمير. ومثل تعمير السكان هذا ليس غير مسبوق في التاريخ الصيني فقط، ولكنه سوف يؤثر على كل جانب من المجتمع الصيني. ويقدر أنه في أقل من ٢٠ سنة سوف يكون سكان الصين متقدمين في السن مثل سكان اليابان وإيطاليا وهم أكثر السكان تقدماً في السن في العالم اليوم، وأنه في نحو ٤٠ سنة سوف يكون واحد من كل ثلاثة أشخاص في مناطق الصين الحضرية شخصاً كبيراً في السن.

يفحص زاي ليانج –الهجرة الداخلية – ويؤكد أنه بينما كانت الهجرة الدولية الصينية في ستينات وسبعينات القرن العشرين شيئاً لا يذكر، فإن ذلك تغير الآن. وقد ساهمت الهجرة بما يصل إلى ١٠ في المائة إلى ١٦ في المائة من النمو الاقتصادي الصيني في السنوات الأخيرة. وقد انتشلت الهجرة الكثير من الأسر من الفقر، وهي عامل في التغيير الاجتماعي. وتعتبر الزيادة في الحد الأدنى للأجور في المناطق الساحلية استجابة سياسية إلى الكثير من الاحتجاجات التي بدأها المهاجرون.

يستكشف فاي جو (أثر الهجرة المؤقتة على المجتمعات المهاجرة). ويلاحظ أنه على الرغم من أن المهاجرين قد انتقلوا في الثلاثة عقود الأخيرة من الريف إلى المدن، فإن أغلبيتهم تعمل كعمال مؤقتين، وتعيش في مساكن بالية، ولا ينظر إليهم (كمواطنين حضريين). غير أن التصور العام يتلخص في أن المهاجرين نشطون اقتصادياً، وأن معدل البطالة بينهم منخفض. علاوة على ذلك، يعاني العمال المهاجرون من الانتقاص في سوق العمل، وتستطيع

حقق البرنامج الصيني للتخطيط الأسري نجاحاً عظيماً في السيطرة على النمو السكاني

نسبة صغيرة جداً منهم التقدم إلى الوظائف المهنية أو الفنية.

و(الصورة المتغيرة لهجرة العمال) هو موضوع ورقة كينث روبرتس. ويأخذ المؤلف في الاعتبار كيف تقارن الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع حالة الهجرة الصينية. وقد تمت ملاحظة أربعة تغيرات في تطور عملية الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية: المزيد من الهجرة من الأصول إلى المزيد من الوجهات، التنوع المهني وتكثيف التعليم والمهارات، المزيد من النساء والأطفال، والمزيد من الاستيطان. وفي رأي روبرتس فإن تطبيق هذا النموذج على الصين يعني ضمناً أن هناك حاجة إلى عدد أقل من العمال في الزراعة، ودخول مجموعات كبيرة سوق العمل، وأن هناك عدم رضاء بالفلاحة كمهنة والقرية كمكان لخطط المرء المستقبلية.

وتركز ورقة ايزابيل أتاني (الأقليات: التكامل الثقافي، التخطيط الأسري، والتغيرات السكانية) على ٥٥ من الأقليات الإثنية القومية التي تحظى بالاعتراف الرسمي في الصين، وتمثل ٨,٥ في المائة من إجمالي السكان. ويتم تحديد هذه الأقليات بالمعايير الإثنية والثقافية والدينية. وبتحليل ٨ مجموعات يبلغ عدد سكان كل منها ٥ ملايين أو أكثر، تقترح أنه كانت هناك نزعات حديثة نحو التجانس المتزايد في سلوكها الديموغرافي حتى إذا بقيت فوارق كبيرة بينها فيما يتعلق ببنية العمر، ونسبة الجنس، والخصوبة، وأنماط معدل الوفيات، وعملية الانتقال الديموغرافي.

ويشدد الفصل الختامي لجون كودول وشونجواي شاهو بعنوان (ديموغرافية الصين في المنظور) على أن الصين سوف تستمر في كونها عنصراً رئيسياً في ديموغرافية العالم. ومن المتوقع أن يبلغ سكان الصين ١,٤ مليار بحلول ٢٠٥٠، وسوف يستمر معدل الوفيات في الهبوط، كما سيزيد مأمول الحياة عند الولادة بشكل إضافي وربما يبلغ ٨٠ سنة بحلول السنة نفسها. ويشير كودول وشاهو إلى أن واحداً من أهم القرارات السياسية التي تواجه الصين هو ما إذا كانت سوف تزيل عنصر الإكراه من برنامجها السكاني ومتى. وعلى نحو خاص، فقد جذبت عقوبات التناسل النقد في الوطن والخارج معاً، وبالتالي ربما لم تعد هناك حاجة إلى هذه الإجراءات العقابية. علاوة على ذلك، سوف يفضي النمو الاقتصادي الهائل للصين إلى التمدن على نطاق واسع. وقد تم التنبؤ بأن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد في الصين سكاناً حضريين يبلغ عددهم أكثر من مليار نسمة، وظهور الكثير من المدن العملاقة. وحتى الآن فشلت السياسة والتخطيط في التغلب بدرجة كافية على هذا الوضع الجديد. بناء على ذلك، سوف تستمر التحديات الديموغرافية في الصين في ضخامتها.

وملاءمة هذا الكتاب لا تكمن فقط في حقيقة أنه يدرس ديموغرافية قوة كبرى كانت فيها البيانات الديموغرافية حتى الآن معدومة، ولكن أيضاً في حقيقة أنه يحاول التنبؤ بالمشهد الديمغرافي المستقبلي في الصين في الأربعين سنة التالية أو نحو ذلك، وكيف سوف تؤثر التغيرات السكانية على البلاد وبقية العالم ●

أسطورة «النهج الألماني»: السياسة الخارجية الألمانية والعلاقات عبر الأطلسي

(3 - 1)

بيتر رودولف

المدخل

في صيف ٢٠٠٢، عندما كانت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، تكثف مساعيها الدولية وتسارع خطاها لاستكمال استعداداتها لغزو العراق، جعل المستشار الألماني غيرهارد شرويدر(Gerhard Schroder) من معارضته لتلك الحرب الركيزة الأساسية لحملة إعادة انتخابه. ومن وجهة نظر أحد أبرز مراقبي الشؤون الألمانية على الأقل، كانت لهذا الحدث دلالات خطيرة تتعدى مجرد الخلاف حول مسألة الحرب على العراق. إذ رأى هنري كيسنجر أن في استخدام هذه القضية لأغراض سياسية من قبل (شرويدر)، نذيراً بتغير عميق في السياسة الخارجية الألمانية، لأنه اعتبر المكاسب الانتخابية التي تحققت عبر استراتيجية المستشار الألماني (شرويدر) مؤشراً واضحاً على أن نوعاً من المناهضة لأمريكا بات يشكل (توجهاً ثابتاً في السياسة الألمانية). وبرأي كيسنجر، لم تكن قضية العراق سوى (ذريعة لإعادة توجيه السياسة الخارجية الألمانية، في اتجاه أكثر قومية)؛ وأن هذا (النهج الألماني الجديد) - الذي زعم أن باسمه أرادت ألمانيا مواجهة الولايات المتحدة من دون استشارة الدول الأوروبية الأخرى - يشكل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة وأوروبا على حد سواء.

لم يكن هذا النوع من التحليل مفاجئاً. إذ بعد مرور أكثر من عقد من الزمن، على اختفاء التهديد الشيوعي السوفييتي المشترك، وبعد ذهاب النخب السياسية الغربية التي بلورتها تجارب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ربما أضحى من المعقول أن يحاج أحدهم بأن العلاقة الألمانية-الأمريكية المميزة ستنتهي، وأن السياسة الخارجية الألمانية ستتوجه نحو (التفرد)، والطابع القومي. فبعد الحرب الباردة، توقع أتباع المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية - ومعظمهم من الأمريكيين - أن ألمانيا ربما تتبنى سياسة خارجية قومية خاصة تتميز بالنزعة نحو التشديد والتأكيد المتزايدين على ضمان مصالحها الخاصة. وقد يكون من السهل تفسير الخلاف حول قضية العراق كدليل على صحة وجهة النظر هذه. ومن هذا المنظور نفسه، يمكن الإشارة إلى الرد المتلفز لوزير الخارجية

مركز الخليج للأبحاث
IISS المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السابع والأربعون، ربيع عام ٢٠٠٥، ص(١٣٣-١٥٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الألماني، يوشكا فيشير (Joschka Fischer)، على محاولات وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد)، إقناع الأول بالمشاركة بالحرب حيث أجاب (اعذرني، لكنني لست مقتنعاً) – فأشار بذلك إلى شيء أساسي جداً وهو: (إعلان الاستقلال عن الولايات المتحدة، وعن بداية النهاية لنصف قرن من الالتزام الألماني الكامل وشبه التلقائي بالمشيئة الأمريكية).

قد لا تكون لدى رامسفيلد نفسه أية ذكريات عن (العصر الذهبي) للالتزام الألماني بالسياسات الأمريكية ولكنه عايش أزمة أخرى غير الأزمة العراقية – نشبت قبل ٣٠ عاماً أثناء حرب يوم الغفران في أكتوبر ١٩٧٣، عندما كان سفير الولايات المتحدة لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. في ذلك الوقت طلبت الحكومة الألمانية – بشكل غير علني أولاً، ثم بشكل علني، بعد أن رفعت الإدارة الأمريكية درجة حالة تأهب القوات العسكرية الأمريكية من دون التشاور مع حلفائها – بوقف نقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل من أراضي ألمانيا الغربية أو عبر أجوائها. وكان معظم الأعضاء الآخرين في حلف الناتو، ومن بينهم بريطانيا وفرنسا، قد أنكروا على الولايات المتحدة حق الطيران فوق أراضيهم.

خلال هذه الأزمة الأطلسية التي نشبت في ١٩٧٣، كانت فرنسا وبريطانيا تتزعمان المعارضة للسياسة الأمريكية؛ لكن الجديد في أزمة ٢٠٠٣ هو أن ألمانيا وفرنسا كانتا على رأس المعارضة للولايات المتحدة بشأن إحدى قضايا السياسة الأمنية الحيوية من منظور الإدارة الأمريكية. ولكن برغم جميع المناورات الدبلوماسية وبرغم افتقار الحرب على العراق لأية صفة شرعية دولية، فإن حكومة (شرويدر) لم تحاول منع الولايات المتحدة من استخدام بنيتها التحتية العسكرية، الموجودة في ألمانيا، لذلك يجب التعاطي مع محاولات إعادة إحياء أسطورة فرض الوجود الألماني بمنتهى العناية والحذر. فقد شاع صيت هذه الأسطورة إثر اعتراف ألمانيا الأحادي الجانب بكل من كرواتيا وسلوفينيا في ١٩٩١ وكانت تلك المرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي تحدت فيها ألمانيا إرادة الولايات المتحدة وكافة شركائها الأوروبيين الغربيين بشكل علني عبر مواصلة ما كان في الحقيقة سياسة طائشة وخرقاء. وفي واقع الأمر، كان إعلان الاعتراف الألماني هذا مؤشراً على العجز أكثر منه دليلاً على رغبتها بفرض وجودها وكان عملاً رمزياً لتخفيف التوتر السياسي الداخلي في ألمانيا، أكثر من كونه بداية لفرض أي وجود جيو – سياسي ألماني جديد.

وفي الحقيقة، لا يوجد في سياسات برلين الخارجية الراهنة ما يبرهن على انهيار الفرضيات التي بنيت عليها السياسة الألمانية تجاه الولايات المتحدة؛ أو ما يشير إلى تخلي الألمان عن المعايير الأساسية التي تحدد طبيعة المصالح الوطنية الألمانية. وربما يمكن تفسير السياسة الألمانية الأخيرة تجاه الولايات المتحدة، بأنها تعديل منطقي للتغييرات الأساسية التي طرأت على مجمل الاستراتيجية الأمريكية. إذ لا يمكن إغفال حقيقة أن هذه التغييرات المتراكمة أفرزت نموذجاً جديداً من الهيمنة الأمريكية الأحادية الجانب التي تتجلى عبر رغبة واشنطن الواضحة بالحفاظ على أحادية القطب الأمريكي وعلى التفوق العسكري الأمريكي، بغض النظر عن قوة الخصوم أو حجم التهديدات المحتملة، ومن خلال المبالغة في تصنيف تهديدات بعينها، على أنها تهديدات لا يمكن التساهل معها، مما أدى إلى رفض الأمريكيين لسياسة الاحتواء كالمفهوم الأساسي للسياسة الأمنية المتعلقة بالتهديدات الجديدة، بالإضافة إلى محاولات شرعنة الحروب الوقائية التي قد تستهدف الدول الداعمة للإرهاب مهما كان نوع أو حجم الدعم الذي تقدمه للإرهابيين، وتشديد واشنطن على استقلالها الاستراتيجي (الذي لا يستثني بالتأكيد اللجوء إلى الأعمال المتعددة الأطراف تحت قيادة الولايات المتحدة).

لقد فاقمت هذه التغييرات الاستراتيجية كافة المشاكل الهيكلية التي كانت تعانيها العلاقات الأطلسية كتعميق الخلافات حول تصنيف التهديدات الأمنية وأساليب الرد عليها، وتباين الرؤى المتعلقة بالنظام العالمي ما أدى إلى بروز خلافات حادة حول دور المؤسسات الدولية كمسألة خلافية حساسة. وهكذا أسفرت المشاكل المتفاقمة في النهاية إلى تداعي الإطار المؤسساتي العريق الذي كان يجمع الدول على جانبي الأطلسي – الذي تعتبره برلين إحدى الركائز الأساسية لسياستها الخارجية – بعدما تسببت (الحرب على الإرهاب) بتعميق الخلاف الألماني–الأمريكي حول قواعد وقوانين النظام العالمي. هذه المشاكل المتراكمة والحساسة، جعلت من الصعب على ألمانيا الاستمرار في موازنة توجهها الأساسي كقوة مدنية ملتزمة بالحفاظ على روابطها

الأطلسية. فالتغييرات التي انبثقت من الولايات المتحدة انطوت على عدد من الآثار العميقة على الروابط الأطلسية ومنها:

أولاً: التغيير الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية وتفضيل الولايات المتحدة للتحالفات المؤقتة ونزعتها إلى التصرفات أحادية الجانب، وجميعها عوامل أودت بالفرص القائمة وسدت السبيل الرئيسي أمام التوجه الألماني المتعدد الأطراف. فمنظمة حلف شمال الأطلسي - (كإطار مؤسساتي وظيفي للجنة الأمنية لجانبي الأطلسي، يقوم على قاعدة القيم المشتركة والهوية الجماعية للديمقراطيات الليبرالية - فقدت ما كان لها من مكانة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية. ولم تعد تمثل منظمة حلف شمال الأطلسي إثر التحول الجيو- استراتيجي الأمريكي - المتمثل بالتركيز على الشرق الأوسط ومواجهة تحديات الإرهاب والدول المارقة - ما كانت تمثله سابقاً: (إذ كانت الإطار المؤسساتي الوحيد الذي كان يمكن الأوروبيين من التأثير في السياسات الأمريكية لأن المعايير الاستشارية وعملية صنع القرار المشترك كانت تشكل الضمانات الأساسية للنفوذ الأوروبي في الولايات المتحدة).

ثانياً: أصبحت الفرضية التقليدية للسياسة الخارجية الألمانية - والقائلة بكسب بعض النفوذ الدولي عبر التعاون في إطار العلاقات الأطلسية - موضع شكوك عميقة، إذ من المستحيل تصور أية وسيلة كان من شأنها أن تمكن - ألمانيا من التأثير في إدارة الرئيس بوش التي كانت تدفع بكل إصرار نحو الحرب الرامية إلى تغيير النظام في العراق.

ثالثاً: لفت إصرار إدارة الرئيس بوش على توسيع مدى قانونية شن الحروب بقيادة أمريكا الانتباه إلى الأهمية المركزية لاستخدام القوة بالنسبة لتلك الإدارة.

رابعاً: كنتيجة لجميع هذه التغيرات تخلت ألمانيا عن سياستها القديمة التي كانت تقتضي تجنب الاختيار بين واشنطن وباريس.

حتى إن زالت (اللحظة الإمبريالية) الأمريكية، فإن هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية سيظل يخلق صعوبات جديدة بالنسبة لسياسات ألمانيا تجاه الولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن أوروبا لم تعد المسرح الرئيسي للسياسة الاستراتيجية الأمريكية ولن تكون هناك أية نهضة جديدة لعلاقات أمريكية- ألمانية متميزة. لذلك يمكن للمرء أن يتكلم الآن عن (انتهاء حقبة حلف شمال الأطلسي). وبرغم أن النظرة الألمانية للولايات المتحدة قد تغيرت وأن العلاقة الحميمة التي كانت بينهما قد زالت، فإنه لا ينبغي المبالغة بحجم تداعيات هذا التحول على السياسة الألمانية. لأنه من المؤكد أن أية علاقة تقوم على التعاون الوظيفي والمصالح المشتركة ستبقى بمثابة حجر الزاوية للسياسة الخارجية الألمانية. لذلك لن يكون من المستحيل بناء علاقات تعاون أمريكية - ألمانية جديدة، إلا أن بناء مثل هذه العلاقات سيشكل تحدياً كبيراً لهذين البلدين.

(السياسة الأمريكية) من المنظور الألماني:

المسلّمات القديمة والمشاكل الجديدة

لقد اختفت عبارة (السياسة الأمريكية) من اللغة المستخدمة في الدبلوماسية الألمانية لأن الألمان استبدلوا هذه العبارة بالحديث عن العلاقات عبر الأطلسي. ومن الواضح أن علاقات ألمانيا مع الولايات المتحدة علاقات متنوعة ومتشابكة جداً لارتباطها في آن معاً بجملة من الأطر والهياكل المؤسساتية والعديد من القضايا الدولية التي تشهد تفاعلات مكث-فة ومعقدة جداً، الأمر الذي يجعل من الصعب فصل السياسة الألمانية تجاه الولايات المتحدة عن مجمل السياق الواسع والمركّب للعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وأوروبا. بيد أن الوضوح التحليلي يتطلب إبراز طيف من التوجهات التي يمكن لألمانيا أن تتبناها عند التعامل مع قوة عظمى متفوقة عليها كالولايات المتحدة. وتتراوح هذه التوجهات بين استراتيجيات الانفصال واستراتيجيات الارتباط، أي بين (موازنة) القوة الأمريكية على أحد جانبي هذا الطيف الاستراتيجي و(التبعية) لواشنطن على جانبه الآخر. لكن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الألمانية الراهنة تؤكد عدم وجود أي توجه لدى برلين لتعزيز قدرات أوروبا كقوة منفصلة عن أمريكا بهدف موازنة قوة الولايات المتحدة بالمفهوم التقليدي.

قد يكون الاتحاد الأوروبي قادراً بالفعل، على موازنة (قوة) أمريكا في عدد من المجالات. ففي الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص، يفرض الأوروبيون علاقة ندية مع واشنطن عبر الحد من الخيارات الاقتصادية الأمريكية من

خلال التهديد بالرد باتخاذ إجراءات اقتصادية مضادة. أما في الميدان العسكري، حيث تتفوق الولايات المتحدة بشكل كبير على أوروبا، فكثيراً ما نُظر إلى تطوير السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي كمحاولة أوروبية لكبح الولايات المتحدة عبر توسيع وتعزيز القدرات العسكرية الأوروبية لتوازن حجم القوة العسكرية الأمريكية، لكن السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي - وهي إحدى النتائج المنطقية لعملية توحيد أوروبا - تعتبر من المنظور الألماني محاولة أوروبية لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في القضايا الأمنية، وكسب مزيد من النفوذ لدى واشنطن.

لقد أعطت حرب (كوسوفو) دفعة جديدة إلى الرؤية القديمة القائمة على انتهاج سياسة أمنية أوروبية مشتركة. ذلك لأن الدرس الرئيسي الذي استقاه الأوروبيون من ضعفهم السياسي والعسكري، الذي كشفته أزمة (كوسوفو)، هو أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعزز قدراته العسكرية ليتمكن من التصرف بشكل مستقل لمنع نشوب أزمات في أوروبا أو إدارة الأزمات التي قد تنشب فيها، بحيث تحقق أوروبا (المساواة الحقيقية) مع أمريكا.

إثر حرب (كوسوفو)، سادت في أوروبا القناعة بأن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تتحول بسرعة نحو الطابع الأحادي الجانب، فبرز لدى ألمانيا ما يشبه العقيدة الراسخة بأن اتحاداً أوروبياً أقوى هو وحده الذي سيلقى آذاناً صاغية في واشنطن.

ومن المنظور الألماني السائد حالياً، يعتبر تطوير السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية بمثابة القاعدة التي ستقوم عليها العلاقات الأطلسية الجديدة والتي ستؤدي إلى ظهور شراكة حقيقية بين طرفين متكافئين أو متقاربي القدرات على أقل تقدير. يضاف إلى ذلك أن الألمان ينظرون إلى هذه الشراكة المنشودة كحصن للاتحاد الأوروبي من الأخطار الأمنية، وضمانة لعدم عودة الدول الأعضاء إلى معالجة القضايا الأمنية بشكل منفرد، في حال ضعف أو انهيار علاقات الشراكة الأطلسية الراهنة. وحتى اللحظة، ينسجم تطوير سياسة أمنية خاصة بأوروبا، (أو ما يعرف ب - (أوربة) السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي)، مع منطق الاستراتيجية الألمانية الأساسية القائمة على (الانضباط) عبر الاندماج في المؤسسات الغربية المتعددة الأطراف. فالتوجه الألماني الموازن هنا يكمن في العمل على التوفيق بين (الأوربة) والإصرار الأمريكي على إعطاء الأولوية المؤسساتية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويبدو أن ما تخشاه واشنطن هو بروز (ائتلاف أوروبي) داخل منظمة حلف شمال الأطلسي قادر على تغيير طبيعة العلاقات الأوروبية - الأمريكية من القيادة الأمريكية المهيمنة التي تعتمد على تعددية العلاقات الثنائية - أو بعبارة أخرى، استغلال واشنطن للخلافات والانقسامات الأوروبية - إلى شكل جديد من التعاون القائم على قدر أكبر من المساواة والندية). لكن الخلاف حول أولوية منظمة حلف شمال الأطلسي بات حالة متكررة الحدوث، وآخر حالة خلافية حول هذه المسألة هي التي برزت في ربيع ٢٠٠٣ عندما تقدمت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا باقتراحات للتخطيط لبناء قدرات أوروبا العسكرية على شكل (اتحاد أمني ودفاعي أوروبي)، فكان رد إدارة الرئيس بوش على تلك المقترحات قاسياً. ونظراً لاهتمام بلجيكا وفرنسا وألمانيا بانضمام بريطانيا إليها، تم التوصل إلى حل وسط عكس التوازن التقليدي بين تكامل الأمن الأوروبي والإبقاء على العلاقات الأطلسية وقد تغري الأزمة التي تمر بها العلاقات الأطلسية بعض شخصيات السياسة الخارجية الألمانية بالعمل على بلورة هوية أوروبية موحدة، لكن المنظور الألماني السائد حالياً يقر بأنه لا يمكن بناء اتحاد أوروبي قوي على قاعدة معارضة الولايات المتحدة.

هناك الكثير من الدول الأوروبية التي تفضل التماشي مع سياسات الولايات المتحدة كقوة مهيمنة بعيدة عنها، على التماشي مع توجهات الدول الأوروبية البارزة. ويبدو أن إدراك هذه الحقيقة هو الذي دفع وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشير(Joschka Fischer) إلى التأكيد لواشنطن على أن أوروبا المستقبلية لن تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة. ولتوضيح أن الهدف الألماني هو إرساء نظام دولي متعدد الأطراف وليس متعدد الأقطاب، بعث (فيشير) بإشارة واضحة إلى القلقين من أنصار العلاقات الأطلسية داخل نخبة السياسة الخارجية الأمريكية مفادها: (ربما تتقاطع الرؤى الدولية في برلين وباريس ولكنها ليست متطابقة) ●

خواطر حول أزمة البحرين

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

اقترن اسم الشعب البحريني في منطقة الخليج منذ القدم بالطيبة المتناهية والتسامح اللامحدود، حتى بات من الصعب جداً تصور وجود اقتتال أو تنازع من أي نوع بين أبناء البحرين، فالبحريني الذي يعرفه أبناء الخليج تمام المعرفة هو شخص متسامح ومحب للسلام بطبيعته، والسبب ربما يكمن في طبيعة المجتمع البحريني البسيط الضاربة جذوره في أعماق التاريخ، فهو شعب وعلى رغم قلة تعداده وتعدد طوائفه، إلا أنه شعب ذو حضارة تاريخية عريقة كفيلة باعطاءه الحصانة الذاتية ضد أي فتنة أو اقتتال فئوي أو طائفي، أو حتى تدخل خارجي. والمستعرض للتاريخ البحريني القديم والحديث يمكنه أن يرى بوضوح الشواهد الكثيرة على تلاحم أبناء هذا الشعب ووقوفهم صفاً واحداً في أوقات المحن سواء قبل الاستقلال أو بعده، برغم ما شاب هذه الفترات من أزمات وتجاذبات بين الحين والآخر، ولكنها في كل مرة كانت تكشف وتعلن بوضوح عن قوة وتلاحم هذا الشعب، وتثبت أنه شعب صغير بسيط لكنه صعب المراس.

لذلك وعندما كنا نشاهد أحداث البحرين المؤلمة الأخيرة، كنا دائماً نستحضر هذه الصورة المثالية عن الشعب البحريني، ونجزم بأن هذا الشعب الصغير العريق قادر على تجاوز المحنة إذا ما أتاحت له التدخلات الخارجية فرصة العودة للذات واستلهام تاريخه وعراقته وقدرته على تجاوز المحن بإرادة التسامح التي يتميز بها.

وحين نتحدث عن التدخلات الخارجية فإننا نتكلم بكل وضوح وصراحة عن الدور الإيراني المشبوه في تلك المحنة والذي كشر عن أنيابه لأول مرة بكل هذا القبح والوقاحة. وكان بلا شك عاملاً رئيسياً في تفاقم وتصاعد الأزمة البحرينية، التي ما كانت لتصل إلى هذا الحد من الخسائر بالأرواح والأموال لولا هذا الشحن الطائفي الذي كانت تمارسه قيادات طهران السياسية ووسائل إعلامها الموجهة.

لقد كان تدخلاً واضحاً وصريحاً ومستفزاً، ولكننا لا نستطيع بأي شكل من الأشكال أن نلقي اللوم عليه وحده، ربما كان هذا التدخل أحد الأسباب المباشرة لتفاقم الأزمة، لكنه لم يكن المسبب الوحيد لها، ولذلك من الموضوعية القول إن التدخل الإيراني ما كان ليجد أرضاً خصبة في نفوس البحرينيين بهذا الشكل إذا ما كانت الأوضاع في البحرين على ما يرام، ولذلك لا بد من الاعتراف بأن البحرين تعاني من مشكلة قبل التدخل الإيراني وبعده، وحسناً فعلت القيادة البحرينية حين قرأت الأمور على حقيقتها وفي الوقت المناسب وبادرت إلى فتح أبواب الحوار والإصلاح على مصراعيها ودون شروط مسبقة، ولم تنساق وراء الأصوات التي كانت تضع اللوم وحده على المعارضة البحرينية وولاءاتها الخارجية، ولم تسد آذانها عن دعوات الإصلاح الداخلية والخارجية. وأثبتت للجميع أنها جادة في رغبتها بالإصلاح وإرضاء شعبها البحريني بكل طوائفه، بعيداً عن روح الانتقام والتشفي. ولم يبق أمامها الآن سوى إثبات أن رغبتها في الإصلاح هذه لم تأت كردة فعل آنية على الأحداث ولامتصاص الغضب الداخلي والخارجي فحسب بل لرغبة حقيقية وصادقة بإصلاح جذري يعيد الأمور إلى نصابها، وفي المقابل على قوى المعارضة اغتنام الفرصة والمساهمة في إنجاح حوار التوافق الوطني بعيداً عن الأجندات الخارجية، فالمساهمة في إشعال شمعة الإصلاح داخلياً خير من لعن ظلام السلطة خارجياً، فالظلام كل الظلام في الفتنة والاقتتال الطائفي الذي تغذيه الأجندات الخارجية المشبوهة.

أما الدور الخليجي في أزمة البحرين فقد كان دوراً إيجابياً للغاية وحضي بمباركة ورضى جميع الشعوب الخليجية، التي شعرت لأول مرة بأن دولها قادرة على تغيير الواقع وحفظ أمن بلدانها دون اللجوء للقوى الأجنبية، وكانت قادرة على التدخل في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. حيث كان تدخلها في اتجاهين، الأول اقتصادي لمعاجة الاوضاع البحرينية الداخلية المتردية التي أدت لنشوب الأزمة عبر التبرع بعشرة مليارات دولار لدعم وتعزيز مشاريع التنمية في البحرين، والثاني عسكري عبر إدخال قوات درع الجزيرة تحت إمرة القيادة البحرينية لحماية المنشآت البحرينية الحيوية والسيادية من أية محاولة تخريب مدعومة من قوى خارجية تريد المساس بأمن وسيادة البحرين، ونجت دول الخليج في ذلك أيما نجاح، برغم تحفظ بعض الأصوات الخليجية داخل وخارج البحرين على هذا التدخل الخليجي باعتبار أنه ربما يساهم في تفاقم الأزمة ويبرر تدخل قوى إقليمية أخرى في البحرين بذريعة حماية المتظاهرين، إلا أن الواقع أثبت أن التدخل الخليجي كان في الوقت والكيفية المناسبين، وكان محايداً إلى أبعد الحدود، ولم تثبت الأحداث أي تجاوز للقوات الخليجية أو مساس بأي مواطن بحريني. كان تدخلاً مثالياً محسوباً بدقة، أعاد ثقة الخليجيين جميعاً بقوات درع الجزيرة التي لطالما كانت تثار حول أهمية وجودها التساؤلات ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All